

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

اوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر اتجاه الثورات العربية للفترة (2010 -2016)

اعداد الطالب

محمد سلامه السبايله

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017

قرار إجازة رسالة جامعية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهـــــــداء

إلى روح والدي العزيز الذي علمني معنى تحمل المسؤولية، ودفعني إلى حبّ العلم وإثبات الوجود بالقيم ومكارم الأخلاق، واختار لي مذهبا يفيض بإنسانية عذبة عملاقة تقول لي بأنفاسٍ حرى: أقبل على العلم إقبالك على محبة والدك؛ فهنيئا لي نور أملك، وبسمة ثغرك، وسلاسة نطقك، ودفء قلبك، وفوق كل ذلك طيب أصلك ومعدنك رحمك الله.

إلى والدتي التي ملأت حياتي حبا ، وأنارت طريقي بشموع الأمل وروح العطاء الدؤوب نحو مستقبل يعبق بمعالم السعادة والهناء، وألبستني من عطفها مشاعر يعجز لساني عن البوح بأسرار عظمتها.

ورعتني بقلبها وبدمعها وغمرتني بحنان أبدي، وكانت الحضن الدافئ المعطاء...... والدتي

الى زوجتي وابنائي الذين وقفوا معي وساندوني لحظة بلحظة وكان دعمهم وحثهم المستمر لي لاكمال مسيرة العلم الاثر الاكبر في تحقيق ذلك

إلى أخواني وأخواتي.......طموحي لا زال يكبر بدعمكم، فأنتم من علمني دروسا في المثابرة والاجتهاد، وأنتم من غمرني بحب كبير يعجز لساني عن وصفه.

إلى أصدقائي الذين كانوا وما زالوا سندي في الحياة

لكم جميعا أهدي جهدي، آملا أن يعبر عن بعض ما أحمله لكم من حب واحترام وتقدير

الشكر والتقديـــر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وعلى آله وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

أحمدُ الله الذي يسر لي هذا العمل، وأعانني بمنته وكرمه على تحقيق الأمل، فله الحمد كما ينبغي لجلاله وعظمته، وله الشكر الذي نستزيد به من الفلاح وندرك به النجاح.

فلكل نجاح قصة، وقصتي أبطالها ثلة من الفضلاء الذين ساهموا في تشييد البناء ورعاية الثمرة، فبصماتهم شاهدة لهم بالفضل، وعلى مر الأيام يبقى القلب ممتناً لهم، حافظاً جميلهم الذي أسدوه، فلهم الفضل بعد الله بخروج هذا الجهد بالصورة الحالية، فنصحهم دائم وجهدهم مستمر.

وأخص بالشكرالنائب الاستاذ الدكتور صداح االحباشنه؛ لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة والنيل من بحر علمه الغزير، وتحمله أعباء المتابعة والإشراف والتوجيه، ليضفي على هذه الرسالة بريق العلم ومتعة المعرفة، فله مني حق الوفاء وجزاه الله عني خير الجزاء.

كما يسعدني أن أتقدم بعظيم الامتنان والشكر والثناء إلى كل من الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الكرام :الاستاذ الدكتور فوزي تيم والدكتور رضوان المجالي، والدكتور مدثر ابو كركي على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وما قدموه من ملحوظات قيّمة و آراء سديدة تثري هذه الرسالة، وتخرجها إلى حيّز الوجود. فلهم مني كل التقدير والعرفان والامتنان.

كما وأتقدم بالشكر لجميع من قدم المساعدة من محكمين على ما بذلوه من وقتهم وجهدهم ورأيهم خلال تنفيذ الدراسة، كما أخص بالشكر مؤتة بكافة كوادرها التعليمية والإدارية التي هيئت لي كافة الظروف والمعلومات المختلفة لإتمام هذه الدراسة.

إليكم جميعاً كل الشكر والتقدير والعرفان

الباحث

محمد سلامه السبايله

فهرس المحتويات

الملخص

اوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر اتجاه الثورات العربية للفترة (2010 -2016)

الطالب محمد سلامه السبايله

جامعة مؤتة 2017

هدفت الدراسة إلى التعرف على اوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر اتجاه الثورات العربية للفترة (2010 -2016).

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن والمنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة الى ما يلي: ان التكامل والتنسيق بين السعودية وقطر فرض نفسه عليهما مع مستجدات ثورات الربيع العربي منذ 2010 خصوصا في شأن السياسات الواجب اتباعها في الفناء الخليجي، واذا كان الاختلاف تجاه الملف السوري هو مجرد اختلاف في التكتيك السياسي ونهج العمل فان اختلاف الموقفين القطري والسعودي اعمق من ذلك بكثير تجاه التعاطي مع بقية دول الثورات العربية كتونس وليبيا ومصر. ان الموقف القطري الاكثر اثارة للجدل والخلاف والامتعاض من جانب السعودية لترحيبها بالنموذج الاخواني. قطر استطاعت ان تسحب البساط من جميع دول الخليج العربية بما في ذلك السعودية، واستفادت اكثر من بقية دول مجلس التعاون من مستجدات الثورات العربية من خلال ظهورها على الساحة العربية، أما الاتفاق فبرز في التنسيق تجاه الثورات العربية.

فقطر هي اكثر الدول تأثيراً واستطاعت أن توظف موجة الثورات العربية اكبر توظيف واصبحت مع الحدث اينما كان وتجاوز تاثيرها في المشهد السياسي العربي.

تسعى السعودية الى وضع الجميع تحت سياستها وعدم خسارة أي طرف خليجي لكن في الاونة الاخيرة ظهرت نزعات اكثر استقلالية لدى كل من قطر وعمان والامارات وحتى الكويت وربما فقط البحرين هي التي تتوافق بشكل اكثر من بقية دول المجلس مع كل سياسات الرياض.

Abstract

Aspects of approaching and difference between Saudi Arabia and Qatar towards the Arab Revolutions for the period (2010-2016)

Prepared by:

Mohammad Salamah Al-Sabayleh

Mutah University

2017

This study aimed to know the aspects of approaching and difference between Saudi Arabia and Qatar towards the Arab revolutions for the period (2010-2016).The study depended on the descriptive analytical method and the historical method, and reached that the integration and coordination between Saudi Arabia and Qatar imposed itself on them with the new situations of the Arab revolutionary state since 2010, especially regarding.The policies should in the Gulf region. If the difference towards the Syrian file is pure difference in the political tactic and the work method, the difference in the two positions the Qatari and the Saudi is deeper than that towards dealing with rest of Arab revolution countries, such as Tunisia, Libya and Egypt.The Qatari position is the most controversial, includes the debate and resentment from the Saudi part because Qatar well commend the Brotherhood model, and was able to pull the carpet from all the Arab Gulf states, including Saudi Arabia, and benefited more than the rest of the cooperation council countries from the up-dated in the Arab revolution.

Qatar is one of the most influencing countries, and was able to employee the wave of the Arab revolutions, the greatest employment, and became with the event wherever it is, and its influence passed in the Arab political scene. Saudi Arabia seeks to put all under its policy and not loosing any gulf party, but in the recent time, more independent disputes appeared from Qatar, Oman and Emirate, even Kuwait, maybe Bahrain only did not correspond more than the rest of the council counters with Al-Riyadh policy.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة:

جاء "الربيع العربي" ليجتاح المنطقة العربية منذ اواخر عام 2010، وليشكل منعطفاً بالغ الاهمية في تاريخ المنطقة بأكملها، إذ بدأت العديد من الدول العربية تشهد بوادر التغيير سعياً للديمقراطية من خلال إرادة شعوبها بإسقاط الانظمة التي استمرت عدة عقود.

ولم تكن ثورات الربيع العربي هي الأولى في المنطقة العربية بل سبقتها ثورات متعددة، كالثورة العراقية والثورة العربية الكبرى وثورة الموصل، وأن ثورات الربيع العربي جاءت نتيجة تراكمات عدة عاشت في ظلها الشعوب قصة من الظلم والفساد، ومن خلالها سعت الشعوب العربية نحو الحرية (راشد، 2012: 34).

ويرى الباحث أن الثورات التي حدثت في البلاد العربية كانت تنطلق من الصالح العام، والحرص على حرية الشعوب وعزتها وكرامتها، وكانت مصبوغة بطابع العزة والكرامة والسعي نحو الحرية، وتحقيق الحياة المثلى للشعوب العربية.

لقد كانت الثورات العربية ظاهرة مهمة في التاريخ السياسي العربي وغالباً ما تأخذ هذه الثورات طابع القوة المنتظمة ضد الحكومات من قبل الشعوب، وبعد انتهاء الثورة غالباً ما تسلم السلطة الى قيادة حاكمة جديدة بديلاً عن السلطة السياسية السابقة (عبدالفتاح، 2013: 9).

كما أن ثورات الربيع العربي تؤكد على دلالات معينة، تتمثل في سلمية الثورات العربية في مقابل عنف الأنظمة الحاكمة، وسقوط فلسفة الاستقرار مقابل بروز شرعية التغيير، وهشاشة الأنظمة السياسية الحاكمة.

ومما لا شك فيه أن للموقع الجغرافي أهمية بالغة في تكييف علاقات الدول السياسية، حيث أن اي حدث دولي يقع بالقرب من دولة ما أو على الحدود يؤثر في مواقف تلك الدولة السياسية، ويتمتع الخليج العربي بأهمية استراتيجية حيث أن الإطار الجغرافي للخليج العربي يضم مصطحات مائية تتمثل في الخليج العربي

وخليج عمان، إضافة إلى عمق جغرافي يتمثل في دول الكويت والبحرين وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان، والمملكة العربية السعودية والعراق، وتخضع هذه المنطقة لتنافس العديد من الدول الكبرى والصغرى، حيث أن الموقع الجغرافي للخليج العربي والذي يربط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب إضافة لوجود النفط يعمل على زيادة أهمية هذه المنطقة استراتيجياً (متولي وأبو العلى، 1989: 134).

وتعد المملكة العربية السعودية من أهم دول منطقة الخليج العربي لما تمتلكه من مصادر متنوعة من القوى المعنوية ومن أهمها العوامل التاريخية والاستراتيجية والقوى المادية والعسكرية والعقائدية، كما تربط حدود السعودية حدود مشتركة مع كل من العراق واليمن والأردن، إضافة إلى امتداد سواحلها الغربية على البحر الأحمر، كما أن السعودية تعد من أغنى دول منطقة الخليج العربي بترولياً (السعيد، 2000: 29).

وتستخدم السعودية ثلاث أدوات لتفعيل سياستها الخارجية تتمثل في السلاح الاقتصادي والدبلوماسية الشخصية، والتدخل غير المسلح وغير المباشر، والتلميح بقطع المعونات الاقتصادية والتأمين المعنوي لطرف ضد آخر والتدخل المسلح مثل التدخل في اليمن 1962 (عبد العاطي، 1979: 57).

أما قطر فتتمتع باستقرار سياسي ورفاهية اقتصادية بعد أن حصلت على الاستقلال في العام 1971، وتمثل قطر منطقة اقتصادية حرة تساهم في دعم السياسة الخارجية القطرية إقليمياً ودولياً، وتقوم سياستها الخارجية على توطين السلم والأمن الدوليين عن طريق تشجيع فض المنازعات الدولية بطرق سلمية ودعم حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في شؤون الدول الداخلية، وإشاعة المحبة والسلام مع الدول الأخرى. وعليه فإن فهم المتغيرات الدولية والإقليمية المؤثرة على السياسة الخارجية القطرية لا تتم بمعزل عن آليات عمل السياسة الخارجية القطرية خصوصاً في المجال الخارجي الذي يتمثل في تنامي دور الدبلوماسية القطرية على جميع الصعد عربيا وإقليمياً ودولياً (آل ثاني، 2005: 104).

ومن اكثر العلاقات صعوبة ، وتعقيدا ،في المنظومة الدولية تلك القائمة بين دول الجوار القريبة، فالدول المتجاورة جغرافيا هي من اكثر الدول ميلا للتعاون والتوتر فيما بينها، والقرب الجغرافي هو خط الدفاع الاول، وخط الهجوم الاول ايضا، والجيرة الجغرافية والتاريخية تولد عادة مجموعة متداخلة من عوامل التقارب والتباعد، وتخلق ارضية خصبة لعلاقات سياسية تتأرجح بين التكامل والتنافس والاخوة والعداوة، التي تمر بمراحل من الصعود والهبوط، وفق المعطيات والمستجدات. واذا كانت دول العالم مجتمعة تسعى بشتى الوسائل لممارسة الهيمنة ، وبسط النفوذ السياسي ، والتأثير الاقليمي، فان دول الجوار هي المجال الاقرب للتمدد الجيوستراتيجي ، بما في ذلك سعى الدول لممارسة الضم والاحتواء ، بل وحتى الاحتلال ، وخوض حروب ضارية بسبب خلافات تاريخية، وقومية ، ومذهبية ، وحدودية ، حقيقية او مصطنعة .

وقد ظل امر الحدود بين البلدين موضع خلاف لم تعترف به السعودية الا بضغط بريطاني فيما استمر النزاع الحدودي على بعض المناطق مع السعودية بين عامي 1992و1994 والذي انتهى بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود عام 2001 بناء على الاتفاق الحدودي الذي تم عام 1965، مما يؤكد اعتماد قطر على دول أخرى لتحقيق مكانه لها (الرنتيسي ، 2014).

التاريخ الحديث والمعاصر لكل من قطر والسعودية ملئ بكل انواع الصراع والتعاون . ففي مرحلة من المراحل ، كانت قطر خاضعة كل الخضوع للهيمنة السعودية ، ولم تتمتع باي استقلال يذكر عن السياسة الخارجية للمملكة . لكن ذلك اختلف بشكل كلي ، وربما نهائي ، مع مجئ الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني الى الحكم في 27 حزيران 1995 ، حيث قام بشكل منهجي ومدروس على هندسة تمرد قطر ، وخروجها التدريجي من تحت العباءة السعودية ، وبروزها كقوة دبلوماسية منافسة للمملكة .

لذلك فبقدر ما يوجد تنافس سعودي - قطري ، فأن التكامل بينهما قائم في كل الاوقات ، وهو بالقدر نفسه من الوضوح والاهمية تجاه الكثير من الملفات الخليجية والعربية الساخنة.

وتدرجت العلاقات بين قطر والسعودية بين تقارب وتباعد في فترات متفاوته ، الى ان وصل الامر الى درجة سحب السفراء من الدوحة ثم عودتهم بشروط في اواخر عهد عاهل السعويه الملك عبدالله بن عبد العزيز ، ولكن في عهد الملك سلمان وتزايد القلق من ايران بالتدخل في المنطقة وتراجع الدور الامريكي في المنطقة ، اتخذت السعودية العديد من القرارات ، كتغيير ولي العهد ونائبه على الصعيد الداخلي، وخارجيا مثل عاصفة الحزم والبدء بتحسين العلاقات مع قطر وتركيا .

2.1 مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن طبيعة العلاقات بين المملكة العربية السعودية وقطر والتباعد والاقتراب بينهما، خاصة بسبب تعدد الأحداث التي حدثت بين البلدين، خاصة النزاعات حول بعض القضايا ذات الاهتمام المشترك وكذلك موقف البلدين من ثورات الربيع العربي الأمر الذي يبرر إجراء مثل هذه الدراسة.

تسود في معظم الدراسات تقارير واخبار متنوعة عن التقارب والتباعد السعودي القطري اتجاه الثورات العربية ، ولكن التحقق من مصداقية هذه التقارير لم يتم بما يوضح موقف البلدين من ثورات الربيع العربي.

3.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الناحية النظرية من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها والتي تتعلق بالمملكة العربية السعودية ودولة قطر وطبيعة العلاقات والأحداث التي دارت بينهما:

كما أن إجراء دراسة حول أوجه التقارب والتباعد بين المملكة العربية السعودية وقطر تجاه الثورات العربية من خلال ما يلي:

1- تناول هذه الدراسة تطور العلاقات السعودية القطرية.

2- ان هذه الدراسة تتناول محددات العلاقات السعودية القطرية على العديد من الصعد، ومن اهمها المحدد الامني، المحدد الايدلوجي، المحدد الجغرافي ،المحدد السكاني (الديموغرافي) ، المحدد التجاري، والمحدد العسكري.

3 - تناول هذه الدراسة الموقف السعودي والقطري تجاه الثورات العربية للفترة 2010 -2016 .

4 - تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية ، بيان جوانب التنسيق ، والتكامل ، والتباين ، والتنافس للموقف السعودي القطري تجاه الثورات العربية .

5 - بيان وجهات نظر كل من المملكة العربية السعودية وقطر تجاه ثورات الربيع العربي.

كما تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية من إمكانية استفادة الفئات التالية منها:

1. العاملون في مجال العلاقات الدولية للتعرف على طبيعة العلاقات السعودية القطرية.

2. الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.

4.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل عام لبيان أوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر تجاه الثورات العربية للفترة 2010 -2016، وتسعى لتحقيق ما يلي:

1 - تعرّف مفهوم جوانب التنسيق والتكامل في السياسات السعودية القطرية.

2 - تعرّف جوانب التباين والتنافس في السياسات السعودية القطرية.

3 - تعرّف مرتكزات الدور القطري.

4 - الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها والأستفاده منها في دراسات جديده .

5.1 اسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة الى الاجابة عن الأسئلة الاتية:

1 - ما محاور التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر اتجاه الثورات العربية للفترة ما بين 2010 - 2016؟

2 - ما محاور جوانب التنسيق والتكامل من حيث التباين والتنافس في العلاقات السعودية القطرية؟

4 - ما هي مرتكزات الدور القطري ؟

5 - ما هي مرتكزات الدور السعودي ؟

6.1 منهج الدراسة

استخدم في هذه الدراسة المنهج التاريحي والمنهج المقارن ، لبيان اوجه التقارب والاختلاف بين كل من السعودية وقطر تجاه الثورات العربية للفترة 2010 – 2016 وبيان جوانب التنسيق والتكامل في السياسات السعودية القطرية ومرتكزات الدور القطري ومرتكزات الدور السعودي، وتطور العلاقات السعودية القطرية وتداعيات التقارب السعودي القطري على العلاقات السعودية الاماراتية، ومحددات العلاقة السعودية القطرية، والمسارات المستقبلية والموقف السعودي القطري تجاه الثورات العربية.

1 -7 اسلوب الدراسة

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج من مناهج البحث العلمي:

المنهج المقارن : وهو المنهج الذي يتم فيه المقارنة بين دولتين من حيث النواحي الاقتصادية والسياسية والعسكرية والجغرافية وغير ذلك مما يوضح الموقفين السعودي والقطري تجاه الثورات العربية للفترة 2010 -2016 .

1 -8 الاطار الزمني للدراسة:

تركز هذه الدراسة على الفترة من عام 2010 - 2016 وهي الفترة الزمنية التي حدثت فيها الثورات العربية و لكل من السعودية وقطر دور في هذه الثورات.

1 - 9 مصطلحات الدراسة

الثورة :

هي الإطاحة المفاجئة والعنيفة بالنظام السياسي في دولة ما، من خلال اعتراض مجموعة من السكان على السلطات الحاكمة وصولاً لتغيير هذه السلطات والحلول مكانها، والعنف ليس شرطا للثورة بل المهم سرعة التغيير التي تحدث في الدولة سواء سياسياً أم اقتصادياً أم اجتماعياً. ظهرت الممارسة الثورية في القرن الثامن عشر، لتظهر أكبر ثورتين في هذا القرن، وهما **الثورة الفرنسية،** والثورة الأمريكية الشمالية (موسى،2012، ص34|).

الثورة تهدف لتغيير النظام السياسي والاجتماعي الذي لم يعد يحظى بإجماع الشعب، وفي هذه الحالة تحظى المؤسسات العسكرية والأمنية غالبا بثقة الناس بحيث لا تشكل هدفا للثوار، وبالتالي عندما تنجح الثورة يعم الأمن والاستقرار في الدولة باعتبار أن حراس هذا الأمن (المؤسسة العسكرية والأمنية) بقيوا بعيدين عن الاستهداف، أما التمرد فهو قيام مجموعة من الأشخاص بالتسلح لمواجهة أجهزة الدولة العسكرية والأمنية، وهذا يؤدي إلى حالة من الاضطراب وفقدان الأمن، وهو أمر قد يرفضه الشعب حفاظا على السلم الاجتماعي.

الربيع العربي:

تعرف ثورات الربيع العربي على أنها: موجة احتجاجات عربية ثورية، انطلقت من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، وشكلت حالات احتجاج في دول عربية أخرى، كما هي أقرب إلى الحراكات الجزئية منها إلى الخصائص الثورية الشاملة(موسى، 2012: 33)

ومن التعريفات الأخرى أنها:" سلسلة من الانتفاضات المناهضة للحكومة في مختلف البلدان في شمال افريقيا والشرق الاوسط بدءاً من تونس في نهاية عام 2010 (الشلبي، 2000: 33).

وعرفت ثورات الربيع العربي على أنها:" سلسلة من الانشطة التي تتراوح بين الاحتجاجات السياسية إلى الحرب التي وقعت في العديد من الدول العربية، بما في ذلك تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، في العام 2010 (عابدين، 2011: 15).

المملكة العربية السعودية: إحدى دول الخليج العربي وتحتل المملكة العربية السعودية، رقعة جغرافية واسعة، فهي تغطي حوالي 80% من جملة مساحة شبه الجزيرة العربية أي ما يمثل ثلث مساحة الولايات المتحدة وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا، وقد حملها هذا الموقع أعباءً ومسؤوليات سياسية كبيرة وذلك لكونه موقعاً ذا ميزة إستراتيجية هامة.

وتتميز سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية منذ نشأتها عام 1932م، بالاعتدال والوضوح والتعامل مع القضايا الدولية والإقليمية في إطار من الحفاظ

على الثوابت النابعة من العقيدة الإسلامية ومن إدراكها لمكانتها الإقليمية والدولية وحرصها على تحقيق مصالحها الوطنية على الصعيد العالمي والإقليمي وتدعيمها، ودعم مصالح الشعوب العربية والإسلامية التي تنظر إليها كجزء لا يتجزأ من مصالحها.

وفي محاولة تطبيق هذه المعايير على السياسة الخارجية السعودية، فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية السعودية – كغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى – تتأثر في قراراتها ومواقفها بالمحددات والمؤثرات الداخلية (وتمثل المعطيات والمفرزات الوطنية بكاملها) والخارجية (تمثل التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي والدولي)، حيث يمكن أن تشكل المتغيرات الداخلية والخارجية عوامل دفع باتجاه بناء علاقات إيجابية أو عوامل تقييد على صانع القرار. وبكل الأحوال فإنها تلعب دوراً بارزاً في التأثير على شكل ونهج السياسة الخارجية تجاه القضايا أو المواقف أو العلاقات مع الدول على مختلف المستويات الإقليمية والدولية.

قطر:

هي دولة عربية تقع في شرق **شبه الجزيرة العربية** في جنوب **غرب آسيا** مطلة على **الخليج العربي** عاصمتها **الدوحة** .لها حدود برية مشتركة من الجنوب مع **المملكة العربية السعودية** و بحرية مع **دولة الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين** .وفي أعقاب الحكم العثماني، أصبحت قطر محمية **بريطانية** في أوائل القرن العشرين حتى حصولها على الإستقلال في عام **1971** م. وقد حكمت قطر أسرة **آل ثاني** منذ منتصف القرن التاسع عشر . نظام الحكم في قطر إمارة وراثية دستورية، وحاكم الدولة هو الأمير **تميم بن حمد بن خليفة آل ثاني** .الدستور وافق بأغلبية ساحقة في استفتاء دستوري، 98٪ تقريباً لصالح مشروع القرار. و كان مجموع السكان في قطر في عام **2013** م، 1,8 مليون نسمة: منهم 300،000 المواطنيين القطريين والأجانب 1,5 مليون.

بعد **المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان** تعد **دولة قطر** هي المجتمع الأكثـــر محافظة في **دول مجلس التعاون الخليجي**.

تعد قطر هي من الدول المرتفعة الدخل التي تدعمها ثالث أكبر إحتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم واحتياطيات النفط. وتصنف قطر مـــن قبـــل الأمـــم المتحدة باعتبارها دولة ذات التنمية البشرية العالية جداً وهي الدولة العربية الأكثر تقدماً في مجال التنمية البشرية. وتصنف قطر بأعلى دخل للفرد في العالم. تعتبـــر قطر لاعباً رئيسياً مؤثراً في منطقة الشرق الأوسط . قطر ستستضيف **كأس العالم لكرة القدم 2022**، وأن تصبح أول دولة عربية للقيام بذلك.

القوة: تعني القدرة على السيطرة وتغيير الاتجاهات لفهم سلوك الآخرين وهي ترتبط بشكل وثيق مع أشكال الحكم المختلفة عبر التاريخ، وتطورت مع تطور المجتمع منذ العصر الحجري وظهور الصراع كمكون في حياة الناس كعامل في استمرارية حياته(النوري، 2006: 39).

النظام: على أنه عبارة عن "مجموعة عناصر معقدة في حالة التفاعل". أما "سكوت" (Scot)، فيستعمله للدلالة على "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجز وظائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته". ويرى ماكليند أن مفهوم النظام "يجسد ذلك الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره " (موسى، 2012).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 نظرية القوة او الواقعيه :

يمكن القول بأن مصطلح القوة يعني القدرة على السيطرة وتغيير الاتجاهات لفهم سلوك الآخرين وهي ترتبط بشكل وثيق مع أشكال الحكم المختلفة عبر التاريخ، وتطورت مع تطور المجتمع منذ العصر الحجري وظهور الصراع كمكون في حياة الناس كعامل في استمرارية حياته، وكان هذا الصراع صراع بين الإنسان والطبيعة، ثم تحول لصراع بين الإنسان والإنسان. حيث أخذ الإنسان يحاول بشتى الطرق تطوير قوته بمختلف الوسائل من أجل بسط السيطرة والنفوذ على مساحات جغرافية متعددة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحروب التي تحولت إلى صورة اعتداءات بين الدول المختلفة، ثم ظهرت العلاقات الدولية بداية بعصر المؤتمرات ثم تطورت لتصل إلى عصر التنظيم الدولي، ومع ذلك بقيت رغبة الإنسان في السيطرة موجودة وظهر ما يدعى بعصر توازن القوى حيث ظهرت الكتل والأحلاف المختلفة التي تحاول بسط سيطرتها في العالم بطريقة أو بأخرى. وتناول عديد من المفكرين مفهوم القوة الفلسفي، حيث وجد من يربط قيام تلك المجتمعات بهذا المفهوم، وفي هذا الاطار تأتي نظرية القوة، وتنص هذه النظرية على أن المجتمع إنما نشأ نتيجة لخضوع الضعيف من القوي، وكما يصح هذا على الأفراد، يصح أيضاً على القبائل والامبراطوريات (النوري، 2006: 39).

2.1.2 استخدام القوة في القانون الدولي

يعد موضوع إستخدام القوة في القانون الدولي من أكثر الموضوعات إثارة للجدل على الرغم من متعة هذا الموضوع وجاذبيته، إلا أنه أكثر المواضيع إثارة للشكوك والجدل حول مدى فعالية القانون الدولي وحقيقة وجوده في ظل الوضع الراهن الذي بات سائداً على أرض الواقع. إن فقدان التوازن في ميزان القوى الدولي أحدث هزات صادمة في ظل إنفلات واضح وملموس على أرض الواقع في ظل إستعمال منفلت للقوة العسكرية وخاصة من قبل الولايات المتحدة ودول

كبرى ضد دول صغيرة وضعيفة من حيث القوة عدة وعدد، وما يثير الجدل هو أن الدول الكبرى عند إستخدامها للقوة أو قيامها بالتهديد بها ضد الدول الأقل قوة منها غالباً ما تتذرع بحجج وذرائع وأسانيد مختلقة تارة مستخدمة مصطلح الضربة الاستباقية وتارة أخرى القضاء على الإرهاب(الموسى، 2004: 5).

كما أن الخلط الواضح المتعمد من قبل بعض الدول العظمى وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية ما بين مفهوم الإرهاب وحركات التحرر وكفاحها المسلح من أجل حق تقرير المصير، عزز هذا الخلط الأمريكي الرأي السائد لدى دول العالم الثالث ومنها الدول العربية بل وحتى رجال القانون والفقهاء بالتشكيك بوجود القانون الدولي.

لقد برزت حاجة المجتمع الدولي لوضع قواعد قانونية تحكمها وتجعل لها ضابط قانوني ينظم سير عملياتها وكان ذلك ومازال محل إهتمام القانون الدولي وموضوعاً مهماً لإتفاقياته، ومن هنا فقد تأصل قانون الحرب الذي كان ثمرة إتفاق الدول وإعلانها الحد من اللجوء إلى إستخدام القوة في حل خلافاتها ذلك من خلال إخضاع الأعمال العسكرية لتنظيم قانوني يفرض مجموعة من القواعد على الدول ومنها فرض الإلتزام بإعلان مسبق عن نشوب أي نزاع عسكري لذلك لم يأتِ تحريم إستخدام القوة دفعة واحدة وإنما كان هناك تدرج زمني وعملي وثمرة جهود طويلة على مر الأزمنة حتى وصلنا إلى ما هو عليه الحال(أبو طالب، 1986: 84).

3.1.2 إستخدام القوة في القانون الدولي التقليدي

لقد كانت وقائع المعارك في المجتمعات البدائية إبان عهد جاهليتها الأولى عبارة عن منازلات وحشية يحق فيها للمنتصر أن يفتك بخصمه شر فتكة وأن يمحق أعدائهِ ويبيدهم عن بكرة أبيهم ولا يبقي لهم لا أسيراً ولا عسيفاً ولا حصيراً. إلا أن قسوة الحرب ووحشيتها في تلك العهود الغابرة لم تقف مانعاً دون ولوج بوارق الرأفة وعلامات الرحمة والشفقة في ديجور تلك الأزمنة السحيقة المظلمة وبدأت رؤيتها تظهر وتلوح في نهاية نفق مظلم تسوده أشد ممارسات القتال قسوة ووحشية لدى المجتمعات الإنسانية القديمة سيما وأنها بدأت تنعم

بالإستقرار تدريجياً مع تعلم تلك المجتمعات فنون الزراعة والصيد وأنشأت الحواجز والمدن وأدركت قيمة التهادن وعقد الصلح فيما بينها مع وجوب ضمان إحترامه ما لم يتم نقضه غدراً ، وإن الحضارات القديمة التي عرفت مجتمعاتها وشعوبها الإستقرار، قدمت لنا شواهد وعلامات مضيئة تمخضت عن ولوج قواعد السلوك الإنساني في الحرب، واهتمامها بالتنظيم التعاهدي لعلاقاتها العدائية ذلك من خلال عقد معاهدات للصلح والتحالف والهدنة المؤقتة في القتال، لغرض التخلص من جثث الموتى من خلال دفنهم، وتحريم الحرب في بعض الفصول وحماية بعض الأشخاص والأماكن ومنع أن تطولها ألسنة الحرب ومآسيها(فرحان، 1979: 12).

4.1.2 التوجه نحو تحريم إستخدام القوة في القانون الدولي

وقعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 وشهد العالم دماراً مهولاً وخسائر بشرية ومادية كبيرة كانت اصوات القنابل وأزيز الرصاص لازال ماثلاً للعيان حتى عقد مؤتمر باريس للسلام عام 1919 الذي أنهى تلك الحرب المدمّرة. فقد كانت الأنظار تتجه في أعقاب الحرب الى إيجاد تجمع دولي يهدف إلى الحد من عملية التسلح العالمية، وفك النزاعات والخلافات قبل أن تتطور لتصبح نزاعاً مُسلحاً كما هو الحال عليه في الحرب العالمية الأولى. كان أساس الفكرة لإنشاء عصبة الأمم من بناة أفكار وزير خارجية بريطانيا "إيدوارد آري" ثم بعد ذلك تبناها الرئيس الأميركي "وودرو ويلسون" الذي كان يزيد تضمين معاهدة فرساي نصاً يدعو لإنشاء عصبة الأمم المتحدة، وبالفعل نجح الرئيس الأميركي في إدراج نص التأسيس في 25 كانون الثاني 1919 في الجزء الأول من المعاهدة. (أبو طالب، 1986 : 48)

كان الهدف من تأسيس العصبة هو لضمان الإستقلال السياسي للدول صغيرها وكبيرها على حد سواء. عقدت العصبة أول اجتماع لها في العاشر من كانون الثاني عام 1920، وغيّرت من معاهدة فرساي لتصبح النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى ، لقد كان اللجوء إلى إستخدام القوة في ظل القانون الدولي

التقليدي، حقاً لكل عضو من أعضاء الجماعة الدولية (صالح، 1975: 46) حتى عام 1919 وظهور عصبة الأمم المتحدة.

إلا أن نص المادة (11) من عهد العصبة قد أكد على أن كل حرب أو التهديد بالحرب يقوم بها بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة أحد أعضاء العصبة، تهم العصبة بأكملها، وأن لهذه الأخيرة، أن تتخذ كل الإجراءات الملائمة لحماية سلام الشعوب".

كما أن المواد "12، 13، 15، 16" من عهد عصبة الأمم قد قضت بالتقييد أو الحظر لإستخدام القوة في العلاقات الدولية (ابو الوفا، 2004: 722).

وكانت العصبة موفقة في حل النزاعات الثانوية العالمية في عشرينيات القرن العشرين إلا أنها وقفت عاجزة عن حل مشاكل ونزاعات ثلاثينيات ذلك القرن، بما في ذلك وقوع الحرب العالمية الثانية. إن عصبة الأمم المتحدة لم تحرم إستخدام القوة في حل وفض النزاعات الدولية بل توجهت نحو التقليل منها وكان من بين أهم الأسباب التي أدت إلى فشل العصبة، هو إرتباط نجاح العصبة من ناحية تنظيم السلم طبقاً للقواعد التي وضعها الحلفاء عام 1919 وكذلك لم تكن العصبة فعالة في حق تقرير مصير الشعوب المكافحة لنيل الحرية والإستقلال، كذلك لم تكن الدول أعضاء العصبة مستعدة لتكون أهدافها الوطنية خاضعة لمقتضيات الأحكام العامة للعصبة، كذلك فإن عدم إشتراك الولايات المتحدة رغم تحمسها لفكرة العصبة إلا أنها وكعادتها رفضت التصديق على ميثاق العصبة أو الإنضمام لها بسبب رؤيتها بأن النظام التأسيسي للعصبة هو محاولة من الدول الإستعمارية الكبرى للاستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى الأمر الذي أضعف عدم انضمام الولايات المتحدة للعصبة بالإضافة إلى أسباب أُخرى(سلطان، 1969: 48) .

لقد سجل عهد عصبة الأمم المتحدة أول تنظيم قانوني بإتجاه تحريم الحق المطلق في شن الحرب، ذلك من خلال إخضاعه إلى طائفة من القيود، على الرغم من أن ذلك العهد لم ينجح بتحريم الحرب، لكنهُ جعل من مشروعية شنها من الآن

فصاعداً محل نظر (المواد 10 – 12 و 15 من عهد عصبة الأمم المتحدة) (صالح، 1975: 47) .

فقد ظل "حق الحرب" في ظل العصبة معترفاً به دون قيود صريحة حتى مطلع القرن العشرين، الذي ما كان عقدهُ الثاني أن ينتصف قبل إندلاع الحرب العالمية الأولى مسببة للبشرية أفدح الأضرار، وقد حمل ذلك حكومات الدول المتحاربة والمحايدة معاً مع التفكير الجدي في إنشاء منظمة دولية تتكفل بحفظ السلم مستقبلاً، وتجنيب العالم هول مواجهة ثانية، وتمثل ذلك في إنشاء "عصبة الأمم المتحدة التي أخفقت في تحقيق ما أُنيط بها من آمال(سلطان، 1969: 48) .

أما مشروع معاهدة المعونة المتبادلة سنة 1923، فقد حاول هذا المشروع سد النقص البادي في نصوص العهد الذي أخفق في تحريم الحرب، ولكنهُ لم يفعل أكثر من النص في مادته الأولى على إعتبار الحرب العدوانية جريمة دولية، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات الشكلية الواجبة الإتباع بمعرفة مجلس العصبة للتحقق من وجود العدوان أو إنتفائه، وأخيراً فقد ظل حبيس نصوصه ولم يكتب له أدنى قدر من النجاح (العنبكي، 2010: 22).

أما بروتوكول جنيف سنة 1924، فقد إستهدف هذا البروتوكول تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، وقد نص في مادته الثانية على إلتزام الدول الأطراف بعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالتين:

الأولى: هي حالة الدفاع الشرعي.

والثانية: هي حالة تنفيذ الأعمال التي يأمر بها مجلس العصبة أو جمعيتها العامة، والتي تكون متفقة مع نصوص هذا "البروتوكول" ومع نصوص العهد سلفاً، ومع ذلك فلم يكتب له بدوره التطبيق العملي لسببين: أولهما يتعلق بعدم توقيع بريطانيا ودول الدومنيون عليه لأسباب سياسية متعددة؛ ويتصل ثانيهما بفشل مفاوضات نزع السلاح (صالح، 1975: 48).

أما اتفاقيات لوكارنو سنة 1925: يشير الفقهاء (فرج الله، 1969: 50) إلى ميثاق الراين بإعتباره أهم هذه الإتفاقيات، فقد تم إبرامه بين خمس دول هي بريطانيا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا وإيطاليا، وتضمن النص على بيان الحدود القائمة

بينهما وقتذاك، وعدم اللجوء إلى الحرب إلا في حالات ثلاثة: هي الدفاع الشرعي، والإشتراك في القيام بعمل حربي مشترك ضد دولة أخلت بإلتزاماتها المنصوص عليها في العهد وفقاً للمادة (16)، وكذلك الدخول في حرب تنفيذاً لقرار يصدره مجلس العصبة أو جمعيتها العامة وفقاً للمادة (7/15) بشرط أن يكون ذلك ضد دولة بادئة بالعدوان.

كذلك فإن قرار الجمعية العامة للعصبة الخاص بالحرب العدوانية سنة 1927، والذي صدر في الدورة الثامنة لإجتماع الجمعية المذكورة بناءاً على طلب هولندا، قد تضمن النص تحريم الحرب العدوانية، وإلى اللجوء إلى الوسائل السلمية لفض النزاعات الدولية، ولكنهُ لم يحدد الهيئة المختصة بنظر هذه الجريمة، جريمة الحرب العدوانية من ناحية، ولا الجزاء المترتب على إرتكابها من ناحية أُخرى، مما حمل البعض على إعتباره محض جزاء أدبي لا غير، حيث لا تملك الجمعية المذكورة سلطة التشريع إلا بعد تعديل نصوص العهد تعديلاً يمكنها من ذلك (صالح 1975: 59).

كما أن قرار الإتحاد البرلماني الدولي سنة 1928، قد اعتبرت المادة السادسة منه ان العدوان المسلح جريمة يتكفل القانون الدولي بمعاقبة فاعلها، وأباحت المادة السابعة للدولة المجني عليها رد ما يقع عليها من عدوان على أساس الدفاع الشرعي، بل وأوجبت على المجتمع الدولي مساعدتها(العنبكي، 2010: 51) .

أما ميثاق بريان – كيلوج أو ميثاق باريس سنة 1928: يعد هذا الميثاق أهم وثيقة دولية فيما بين الحربين العالميتين بشأن تحريم الحرب، حيث ورد فيه هذا التحريم عاماً ومطلقاً، فأعلن في المادة الأولى منه على الأعضاء المتعاقدين بإسم شعوبهم إدانة اللجوء إلى الحرب بصفتها وسيلة لتسوية المنازعات الدولية، وتنازلوا عنها بصفتها وسيلة لتحقيق السياسات القومية في علاقاتهم المتبادلة، كما أشار في مادته الثانية إلى ضرورة فض المنازعات والخلافات الدولية بالطرق السلمية(العنبكي، 2010: 51) .

إلا أن مايتعلق بحق الدفاع الشرعي، فإن هذا الميثاق لم يتضمن في شأنه نصاً صريحاً بالإباحة أو التحريم، ومع ذلك فهو مستخلص من خلال المذكرات المتبادلة بين بعض الأعضاء الموقعين عليه، من ذلك ما ورد بمذكرة الحكومة الفرنسية، المؤرخة في 30 آذار سنة 1928، من أن التنازل المعلن في الميثاق عن اللجوء إلى الحرب لا يشمل حق الدفاع الشرعي.

وهكذا ظلت مشروعية الحرب إحتمالاً قائماً في ظل العصبة، رهناً بمراعاة هذه القيود، حتى تم تحريم اللجوء إلى الحرب ووضعها خارج نطاق القانون لأول مرة بموجب ميثاق باريس والذي سبقت الإشارة إليه آنفا، رغم أن ذلك قد تم في إطار تعاهدي جزئي محدود ثم تم توسيعه تدريجياً في الفترة المحصورة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. (العنبكي، 2010: 51)

إلا أن السياسات التي إتبعتها بعض الدول والتحالفات التي حصلت أدت إلى إحداث خلل كبير في الإستقرار الدولي بشكل عام وخاصة في أوربا، هذه السياسات والخلافات أضعفت الترتيبات السياسية والقانونية التي تم وضعها في أعقاب الحرب العالمية الأولى وأوجدت فوارق كبيرة وفجوة عميقة بين مصالح الدول وطموحاتها المتطرفة، فما زاد في الإحتقان على الساحة الدولية كانت نتيجتهُ إشعال فتيل الحرب العالمية الثانية وبذلك تم الإعلان الرسمي بنهاية وموت عصبة الأمم، الأمر الذي دفع بالدول المتحالفة ضد ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشستية بعد قيام الحرب العالمية الثانية، وكان يقود هذه الدول كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للتفكير الجدي بإيجاد منظمة دولية تحل محل العصبة وتتطلع بمهام تأريخية في سبيل إحلال السلم والأمن الدوليين(العنبكي، 2010: 51) .

لقد تبلورت ولادة العهد الأممي الجديد بميلاد الأمم المتحدة ، تبلورت فكرتها إثر عدة لقاءات تم عقدها أثناء الحرب العالمية الثانية وكان أهم هذه اللقاءات إجتماع واشنطن عام 1942م الذي ضم 26 دولة متحالفة تمخض ذلك الإجتماع عن تعهد هذه الدول بمواصلتها لحربها ضد دول المحور ثم أعقب ذلك الإجتماع إجتماع آخر ضم كل من وزراء خارجية الولايات المتحدة الأمريكية

والصين والاتحاد السوفيتي وبريطانيا ذلك بتاريخ 30 تشرين اول 1943 نتج عن هذا الإجتماع إعلان موسكو حيث تعهدت هذه الدول الأربعة ببذل كل جهدوها لإنشاء منظمة دولية تؤسس للسلام والمحبة بين الشعوب تقوم على أساس السيادة والعدالة والمساواة بين كل الدول وتكون العضوية فيها مفتوحة للجميع من أجل إقرار السلم والأمن الدوليين(العنبكي، 2010: 51) .

وبعد سلسلة طويلة من اللقاءات والمؤتمرات وضعت مسودة الميثاق بعد مناقشتها وتم توزيع هذه المسودة على الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، وفي مؤتمر سان فرانسيسكو الذي تم عقده عام 1945م، تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة من قبل إحدى وخمسين دولة وتم الإعلان رسمياً على ولادة الأمم المتحدة وكان إنشائها بديلاً عن عصبة الأمم المتحدة التي فشلت، وبهذا اصبحت الأمم المتحدة إطاراً مؤسسياً دائماً له ثقله ووزنه على الساحة الدولية(العنبكي، 2010: 51) .

5.2.1 اتخاذ القرار:

إن عملية اتخاذ القرار عملية معقدة ومتشابكة، بين عوامل كثيرة مؤثرة ومعقدة مثل العامل الخارجي (البيئة الخارجية) والعامل الداخلي (البيئة الداخلية) الذي يشمل جماعات الضغط والأحزاب والأجهزة التنفيذية والمؤسسة التشريعية كما أنها تتأثر بالعامل النفسي أو العقائدي لصانع القرار ومرتبطة ارتباطًا شديدًا في المصلحة القومية والقدرة الاقتصادية وعملية اتخاذ القرار يصعب التنبؤ أو تصور قرار معين لدولة ما في قضية، أو مسألة معينة. (Charles A. MeClelland, 1968).

نظرية النظم

يرتكز المنهج النظمي على مفهوم رئيسي هو كمفهوم سياسي وليس كمفهوم قانوني، وإنما يراد به الإشارة أساساً إلى معنى مختلف يعكس العلاقة الديناميكية بين مكونات الظاهرة موضوع الدراسة وتأثيراتها، وتحاول مجموعة تعريفات أساسية وذات تفاصيل مختلفة أن تجسد مضامين هذا المفهوم وأبعاده في آن واحد. ومن أهم تلك التعريفات تعريف "برتا لانغي" والذي يعرف النظام على أنه

عبارة عن "مجموعة عناصر معقدة في حالة التفاعل". أما "سكوت"، فيستعمله للدلالة على "مجموعة أجزاء ذات خصائص متباينة ترتبط مع بعض عبر تفاعل مستمر، لفترة من الزمن، وتنجز وظائف محددة لها علاقة مهمة في كيفية أداء النظام لوظيفته". ويرى ماكليند أن مفهوم النظام "يجسد ذلك الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره " (موسى، 2012).

ولقد أصبح منهج التحليل النظمي أحد أكثر المناهج العملية انتشاراً في دراسات السياسة الخارجية، ومما ساعد على ذلك خصائصه وارتباط هذا المنهج بنظام السياسة الخارجية بظروفه الداخلية أو الخارجية مع التركيز على سلوك وتوجهات السياسة الخارجية للدولة، وهو يتماشى مع متطلبات الدراسة المقارنة، ويساعد في فهم وتحليل السياسة المقارنة للدولة ، ويساعد على الفهم والتنبؤ بالآثار الناجمة عن التغذية العكسية لحركة نظم السياسة الخارجية، ومن هنا تبرز ديناميكية النظام وقدرته على تحليل وتفسير السياسة الخارجية وعملية صنع القرار فيها وتكوين إطار فكري لتحليل وفهم المتغيرات المؤثرة فيها. (موسى، 2012).

ومن أبرز رواد هذا المنهج هو (ريتشارد سنايدر) أستاذ العلاقات الدولية الذي حظيت منهجيته في التحليل بنصيب وافر من العناية والاهتمام من قبل الدارسين والمعنيين بعلم العلاقات الدولية والسياسية الخارجية. وينطلق "سنايدر" من فرضية رئيسية تعتبر أن السلوك السياسي الخارجي لأي دولة ما هو إلا قرار، أو مجموعة قرارات صادرة عن وحدة اتخاذ القرار والتي تضم عدة أشخاص تناط بهم مسؤولية رسم السياسة العليا للدولة. وهؤلاء الأشخاص الذين يشكلون ما اصطلح على تسميته ب (الوحدة القرارية) تؤثر فيهم عوامل مختلفة داخلية وخارجية وتدفع بهم إلى اتخاذ قرار معين، ومن أهم هذه العوامل: مستوى ثقافتهم وخبرتهم وتجربتهم السياسية، مهارتهم وكفاءتهم في حقل اختصاصهم المهني، طبيعة ونوعية المعلومات التي يعتمدون عليها، وطرق تفسيرهم لهذه المعلومات وتحليلها، والدوافع الشخصية ومدركاتهم الذاتية في التعامل مع المتغير الخارجي وكيفية التعامل مع كل ذلك في ضوء التحديد القائم للوسائل والأدوات التي

يمتلكونها ويراد توظيفها لاتخاذ قرار السياسة الخارجية بصورته النهائية لتحقيق هدف معين أو أهداف محددة (فرحان، 1979).

ورغم عقلانية ومنطقية الافتراض الذي يقوم عليه هذا المنهج باعتبار أن السياسة الخارجية مجموعة قرارات تتخذ لمواجهة مؤثر خارجي معين، إلا انه تعرض لانتقادات عدة، منها: مسألة الدوافع الشخصية ودورها في التعامل مع السياسة الخارجية، ذلك أن تحديد نوع هذه الدوافع وطبيعتها ومضمونها هي مسألة أصعب من التبسيط أو التعميم الذي جاء به "سنايدر"، كما انتقد هذا المنهج باعتباره يقوم على التنبؤ الدقيق بالاحتمال الأكثر صوابًا، أو الأكثر اقترابًا من الواقع. بمعنى، أن ثمة قرارات أو سياسات معينة تكون أكثر احتمالا من غيرها في معالجتها لهدف معين. ومع ذلك، فإن السياسة الخارجية يغلب عليها طابع التنبؤ والاحتمالية، وأحيانًا عدم اليقين بسبب الطبيعة المتغيرة وغير المستقرة للنظام الدولي والعلاقات الدولية أو للدولة. (العنبكي، 2010)

إن عملية صنع القرار السياسي الخارجي لا تنطلق من اعتبار أن ثمة خيار أو سبيل واحد يمثل الخيار الأفضل لمواجهة مؤثر خارجي محدد، إنما تلجأ إلى وضع عدة خيارات يمثل اختيار واحد من بينها الخيار أو القرار الأكثر عقلانية، أو الأكثر قبولاً للتعامل مع ذلك المتغير. وعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تخضع لتقديرات السياسي الذي يفترض أن تتوافر فيه الخبرة في العمل السياسي، والكفاءة والمهارة في إدارة الموقف والحافز الذي يتعرض له. (العنبكي، 2010)

وتعتبر نظرية النظم في التحليل الدولي (أو كما تسمى أحيانا بنظرية الأنساق الدولية)، من ابرز النظريات التي حققت قبولا عاما وواسعا لها في الوسط الأكاديمي المتخصص:(ربيع ومقلد، 1994، ص807)

أ) أن النظام لا يخرج في حقيقته النهائية عن كونه وحدة عضوية متحركة وقابلة للتطور والتغيير المستمرين، وهو التغيير الذي قد يمتد إلى الملامح العامة للنظام أو لهيكله التنظيمي، أو لنمط أداءه الوظيفي سواء ما تعلق من ذلك بالمضمون، أو

بالقواعد والإجراءات، أو بسلوكياته وبنماذج العلاقات المتبادلة بين أطرافه أو أخيرا بقيمه وأفكاره ومفاهيمه،الخ .

ومن هذا المنطلق فان النظم التي لا تتفاعل وتتطور كنتيجة ضمنية لهذه الطبيعة الديناميكية ، فإنها تكون قد حكمت على نفسها بالجمود والتحجر، وبالتالي فإنها تخرج من عداد الظواهر الطبيعية الجديرة بالدراسة والتسجيل. (ربيع ومقلد، 1994، ص807)

ب) أن كل نظام، كقاعدة عامة،يعمل بطريقة المؤثرات الداخلة والمخرجات وقد تكون نواتج احد النظم هي نفسها المؤثرات الدالية في تفاعل نظام آخر. وبعض المؤثرات قد تكون إستراتيجية وحاسمة (أو ما يطلق عليه المتغيرات الحاكمة) في تقرير الكيفية (ربيع ومقلد، 1994، ص807).

ج) أن النظام قد يكون متماسكًا ومحكمًا في تكوينه ،أي على درجة عالية نسبيًا من التماسك والانضباط الذاتي كما قد يكون مفككا ويعاني من تسيب علاقات أطرافه وعدم انضباطها (ربيع ومقلد، 1994، ص807).

ويرتبط ذلك في أساسه بنوع التقاليد التي نجح النظام في تأصيلها ،وكذلك بروح المسؤولية التي استطاع تعميقها في أطرافه، وبدرجة الاحترام التي تتمتع بها أجهزته ومؤسساته ومراكز اتخاذ القرار فيه من قبل هذه الأطراف، وبمدى ما في حوزته من وسائل القوة والإكراه المادي المشروع وأخيرًا بمدى قابلية أطرافه على التوقع والتنبؤ لتكييف ردود الأفعال في اتجاهات وتحريكها في مسارات محسوبة بدقة سلفًا، الخ (ربيع ومقلد، 1994، ص807).

د) أن هناك حدودًا تفصل بين أي نظام وبيئته الخارجية التي يتفاعل معها وتؤثر فيه .فالبيئة الخارجية المحيطة بالنظام لا تكف عن إبراز حاجات وضغوط وتحديات مادية وإنسانية وفكرية ،الخ، وإفراز العديد من القوى التي تدفع باتجاه التغيير، ويترتب على ذلك أنه بحسب إدراك النظام للحاجة إلى التغيير ، وأيضا بحسب الموارد والإمكانات المتاحة له تتحدد مقدرته على التكيف والاستجابة للتحديات ،سواء اتخذ ذلك صورة الاستجابة التامة ،أو الاستجابة المحدودة ،أو عدم الاستجابة على الإطلاق (ربيع ومقلد، 1994، ص807).

هــ) إن كل نظام عبارة عن شبكة معقدة من الاتصالات التي تتولى إبلاغ الحقائق والمعلومات إلى أطرافه أو إلى أجهزة اتخاذ القرارات المسؤولة ،مما يحدد بدوره مقدرة النظام على التأقلم مع الظروف التي يتعايش معها ويعمل في مواجهة تحدياتها (ربيع ومقلد، 1994، ص807) .

نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

تدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناعة قراراتها ، إذ يتم تحليل السياسة الخارجية للدولة من خلال تحليل مدركات صانع القرار وتأثير شخصيته على عملية صنع القرار. فالدولة (أ) هي لاعب سياسي تترجم سياسات وقرارات صنّاع قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين . والنظرية لهذا تركز على اللاعبين الأفراد اللذين هم صناع قرارات الدولة ، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناع القرار ، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك صانع القرار. (أبو عامر، 2004، ص141)

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولا إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالدوافع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل ، وأيضا باعتبار أن هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني. فسنايدر يرى في اتخاذ القرارات عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معينة وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجي.(Charles, 1961, P.102)

وتحظى نظرية القرارات الخارجية بقبول واسع كأداة قادرة على تفسير حقائق السياسة الدولية بتشابكاتها المعقدة وعلاقاتها غير المستقرة ، للعديد من الأسباب مثل:(سلطان، 1969: 53)

1-أن عملية اتخاذ القرارات الخارجية تشتمل على كل العناصر والمتغيرات الرئيسية التي تحدد في النهاية حركة الدول وتعين الإطار الذاتي الذي تضعه لنفسها وتبني عليه تصرفاتها الدولية ،ذلك أن كل طرف يتولى تفسير الموقف وتحديد ملامحه من واقع صلته بالأطراف الأخرى في ذلك الموقف، وكذلك من واقع الأهداف التي يتبناها لنفسه من ورائه،وبحسب الوسائل التي يتيحها الموقف لتحقيقه وأيضا بحسب مقدرته على إدماج تلك الوسائل والأهداف ضمن إستراتيجية عمل تلائم ظروف الموقف القائم أيضا، الخ.. ويشير ريتشارد سنايدر إلى أن الدولة اذا كانت تتصرف خارجيا بصورة أو بأخرى ،فان ذلك يكون نابعا في المقام الأول من رؤية واضعي القرارات للموقف الخارجي وتفسيراتهم الذاتية له في ضوء مختلف الشواهد والحقائق والمؤشرات المتاحة أمامهم (سلطان، 1969: 53)

2-أن الدولة القومية كانت وستبقى لفترة طويلة قادمة مسؤولة في النظام السياسي الدولي. فالاستراتيجيات المؤثرة في حركة السياسة الدولية بكل دينامياتها السياسية وغير السياسية ، كما أن الكم المتاح من الموارد والإمكانات المساندة لتنفيذ تلك الاستراتيجيات على المستوى الدولي، كل هذا يجري اتخاذه والتخطيط له في نطاق قرارات قومية محسوبة تستهدف الدفاع عن اتجاهات قومية معينة أو مصالح قومية محددة. وإذا كانت هناك بعض المنظمات الدولية فوق القومية التي تستند إلى العديد من القوى المحركة التي تقف وراءها وتحاول عن طريقها أن ترتب أوضاعا معينة أو تنشيء نماذج خاصة من العلاقات الدولية (سلطان، 1969: 53)

3-أن نظرية القرارات الخارجية تجمع بين عدة مستويات للتحليل في مشروع واحد متكامل. فهي من جهة تحاول أن تتصدى بالتحليل لمختلف العوامل النفسية التي تحيط بشخصية متخذ القرارات وتضغط على تفكيره وتؤثر في الطريقة التي يتخذ بها قراراته (المتغيرات السيكولوجية) كما تحاول من جهة أخرى تحليل اثر العوامل الاجتماعية والتنظيمية التي تؤخذ تلك القرارات الخارجية منها (المتغيرات البيئية) أخيرا، فهي تحاول تعيين الكيفية التي تتفاعل به هاتان المجموعتان من

المتغيرات مع بعضها البعض بكل ما يصحب ذلك التفاعل من تأثيرات أو يتمخض عنه من نتائج (الرنتيسي، 2014).

4-نظرية القرارات الخارجية تتميز بكثرة عدد المتغيرات التي تبحث فيها وتحاول تقييمها والتعرف على تأثيراتها النسبية وكذا النماذج التي تتمثل فيها علاقاتها المتبادلة في أي موقف من مواقف السياسة الخارجية، قد تخدم كأساس لربط العديد من نظريات السياسة الدولية ببعضها . وهذه النظريات التي اقتصر تطبيقها على بعض الجوانب المحدودة دون محاولة لتجميعها وتنسيقها في إطار متكامل .

2.2 الدراسات السابقة:

في هذا الباب نتطرق لبعض الدراسات العربية والاجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث محل الدراسة، والتي يمكن ان تثري الجانب النظري، والفائدة مما توصل اليه الباحثون في هذا الجانب.

1.2.2 الدراسات العربية

دراسة عبد الرحمن (2004) بعنوان: العلاقات الإيرانية السعودية (1990 - 2000). تناولت الدراسة تحليل العلاقات الإيرانية السعودية في الفترة من (1990 -2000) مع بيان أهم القضايا التعاونية والخلافية بين الدولتين في الفترة المعنية، حيث بدأ البحث باستعراض وتطور علم العلاقات الدولية كما تناول البحث نظرية توازن القوى في العلاقات الدولية كما اهتم البحث باستعراض العلاقات بين الدولتين خلال فترة حكم الشاه وفترة قيام الثورة الإيرانية حتى وفاة الخميني ونهاية الحرب العراقية الإيرانية وقيام مجلس التعاون لدول الخليج. وقد خلص البحث إلى أن العلاقات بين الدولتين شهد عدة تقاطعات خلافية وتفاعلات تعاونية وأن السياسة الخارجية السعودية تجاه إيران قائمة على رد الفعل وأن تفاقم التوتر والصراع لا يؤمن مصالح الدولتين فحسب بل أنها فرصة لزوال الإمكانيات الطيبة في علاقات دول المنطقة، فضلاً عن استمرار الوجود الأجنبي في المنطقة عليه فإن حل القضايا الخلافية يأتي عن طريق تفعيل الدور التعاوني.

دراسة آل ثاني (2010) بعنوان: اثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (2000-2010). هدفت الدراسة التعرف على السياسة الخارجية القطرية للفترة 2000-2010 من خلال فهم آليات صنع القرار للسياسة الخارجية القطرية، والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثر على المواقف القطرية تجاه الأحداث الدولية والإقليمية، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أثر عناصر القوة والضعف في سياسة قطر الخارجية مما دفع إلى حدوث تحولات في سياستها وعلاقتها الدولية في الفترة المذكورة. وقد توصلت الدراسة إلى أن قطر اكتسبت منذ استقلالها عبر سياستها الخارجية ذات الأهداف الواضحة على مختلف الصعد والساحات بما تميزت به من بعد نظر ومواكبة لمستجدات الأحداث والمتغيرات والتطورات السياسية المختلفة في العالم، لقد تبلور هذا الدور بشكل واضح منذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم.

دراسة (عبد الواحد وناظم، 2010) . بعنوان: **دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الازمات العربية والاقليمية.**

ان هذه الدراسة التي تعتمد منهج التحليل السياسي لمعطيات واقع السياسة الخارجية القطرية في اطار علاقاتها الاقليمية والدولية ، حاولت تحليل مضمون الخطاب السياسي للقيادة القطرية ، وحاولت توضيح العوامل الدافعة لتبني سياسة خارجية مستقلة خارج الانتماء الخليجي والعربي ، ومن ثم تناول الوساطة والمبادرات القطرية في عدد من الازمات الاقليمية والعربية ، على الرغم من انه ليس هناك مشكلة او ازمة في المنطقة الا الدبلوماسية القطرية حاضرة فيها .

وقد توصلت الدراسة إلى ان مصداقية السياسة الخارجية القطرية ، وقدرتها على الاقناع وادارة الازمات الاقليمية بروح الحوار الايجابي الانساني ، قد اثمرت في ان تجعل من الدوحة قبلة الاطراف المتنازعة ، وعنصرا فاعلا في المنطقة ولديها رؤيتها الخاصة ، التي من خلالها اسست لعلاقات خارجية متوازنة وجديدة، وشكلت دروسا لصانع القرار السياسي والدبلوماسي القطري في تفهم خيوط السياسة العالمية ، والاخذ بنظر الاعتبار المصالح الاستراتيجية للقوى الدولية والاقليمية الفاعلة في المنطقة .

دراسة مساعيد (2014) بعنوان: مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد.

وكان الغرض من الدراسة هو معرفة مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية بين التراجع والتمدد.

وقد توصلت الدراسة إلى أن قطر استطاعت أن تتحول من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة النفوذ تسعى لتصبح قوة إقليمية، فهي بفضل ما تملكه من مقومات وكذلك استغلالها لفرصة غياب الأدوار التقليدية العربية استطاعت أن تنقل سياستها التوسعية عشية الثورات العربية من الرغبة في النفوذ إلى الرغبة في تحقيق طموحات إقليمية تتجاوز حجمها بعد مساندتها للثورات العربية ودعمها للتيارات الإسلامية.

دراسة خضير (2014) بعنوان مقومات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي.

تعالج هذه الدراسة تنامي الدور القطري على الساحة العربية وازدياد الفاعلية بسياسة قطر الخارجية رغم محدودية مكانتها الجيوبولتيكية، وانطلقت الدراسة من نظرية مفادها أن تزايد الحضور القطري في المحيطين الإقليمي والدولي نابع من رغبة قطر لبناء ذاتها وإيجاد سياسة خارجية فاعلة ومستقلة وبعيدة عن الدوران في فلك المحاور الإقليمية في المنطقة، وقد توصلت الدراسة إلى تحليل دوافع السلوك السياسي الخارجي القطري وآليات السلوك السياسي الخارجي وأن السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية رغم عدم امتلاكها لقدرات جيوسياسية. كما اعتمدت السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمة تمكنها من تعزيز دورها الإقليمي كما اعتمدت على مجموعة من الدوافع لتحقيق هدفها الاستراتيجي الأعلى من دوافع مادية وقيمية وخارجية.

2.2.2 الدراسات الاجنبية:

دراسة قام بها (Carison, 2003) بعنوان: Action or Isolation: "Americans Ponder U.S. Role" وفي هذه الدراسة قام الباحث باستقصاء لآراء الأمريكيين نحو رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المشكلات العالمية و على رأسها الحرب ضد العراق و التخلص من النظام الحاكم. وخلص الباحث إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الرئيس الأمريكي بوش.

3.2.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة .

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقه انها تطرقت الى اوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر تجاه الثورات العربية للفترة 2010- 2016 ، وبيان جوانب التنسيق والتكامل في السياسات السعودية القطرية ، موضحا التباين والتنافس في السياسات السعودية القطرية ومرتكزات الدور القطري، ومرتكزات الدور السعودي ، جميع هذه العناوين مجتمعة في دراسة واحده ، بينما الدراسات السابقة تطرقت الى كل عنوان من هذه العناوين على حده ، ولم تكن بالمعنى الشمولي لها مجتمعة، وكانت عباره عن تقارير او دراسات بسيطة سيما وان الموضوع حدث جاري لغاية الان ، ولا يوجد دراسات تطرقت له بالمعنى الصحيح الا في المؤتمرات او الصحف او التقارير الميدانية لوسائل الاعلام المختلفه -على حد علم الباحث- الامر الذي يساهم في بيان هذه العناوين ومن ثم الوقوف على نقاط الضعف فيه لتلافيها وابرازها لمن يريد من الباحثين.

الفصل الثالث

لمحة حول تطور العلاقات السعودية القطرية

تتمتع دول الخليج العربي بأهمية واضحة لدى القوى الدولية والإقليمية منذ القدم وحتى الوقت الحاضر، لأسباب عديدة منها أقتصادي، وأمني، وجغرافي، ولذلك حاولت جميع القوى على مر العصور السيطرة عليها وفرض سيطرتها من أجل الحفاظ على مصالحها ، وبالتالي تحولت المنطقة إلى بؤرة صراع دولي بين قوى العالم.

تشهد علاقات المملكة العربية السعودية مع شقيقتها دولة قطر تطوراً في التعاون مع جميع الأشقاء في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتعزيز وتنمية العلاقات في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية فيما يعود بالنفع والخير على جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وشعوبها. وتأتي العلاقات السعودية القطرية علامة بارزة في هذا المجال فالمملكة العربية السعودية ودولة قطر دولتان شقيقتان جارتان والعلاقات بينهما علاقات تاريخية تحكمها أواصر المحبة والأخوة والقربى والمصير المشترك (خضير، 2014).

وقد أسهمت حكومتا البلدين الشقيقين في تعزيز التعاون بينهما في مختلف المجالات، حيث كان لتبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين الأثر الأكبر في تعميق العلاقات بين البلدين والشعبين الشقيقين.

أورد العديد من المهتمين بالسياسة الخارجية تعريفات عدة لها انطلاقاً من وجهة النظر التي يتبناها أو المذهب الذي يعتنقة ومن ذلك فقد عرف السياسة الخارجية بأنها" مجموعة النوايا التي تدفع الدول الى نمط معين من السلوك، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول" الرمضاني (1991: ص 25 - 26).

كما عرفت بأنها " برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي". سليم (1998 ص:16)

كما عرفت بأنها: " مجموعة الافعال والاجراءات التي تتخذها الدولة مع الدول الاخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الاولى ومن ثم الانطلاق نحو الاهداف الاخرى". الهزايمة (1994 ص:13)

وعرفت بأنها :" مجموعة القرارات والاجراءات المتعلقة بها التي تتخذها الدولة في ممارسة علاقاتها مع الدول الاخرى من أجل تحقيق أهدافها وحماية مصالحها الوطنية، كما أنها محاولات الدولة لتحقق على المستوى العالمي قيماً وأفكاراً تؤمن بأنها فاضلة، وهي أيضاً رد فعل للمؤثرات الخارجية" (ميرل، د.ت ص:3).

كما عرفت بأنها مجموعة الانشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما اتجاه الدول الاخرى بهدف تحقيق غاياتها وأهدافها استناداً الى الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي وقوة الدولة الخزرجي (2005 ص: 19).

وهناك من يرى بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات أو هي تدبير المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في الشؤون السياسية والتجارية والاقتصادية والمالية مع الدول الاخرى. (بركات، 1984 ص: 284).

ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية هي السلوك السياسي الخارجي لصانعي القرار والذي يعبر عن ارادة دولتها ومصالحها تجاه غيرها من الوحدات السياسة أو الدول خلال فترة زمنية معينة ولتحقيق أهداف محددة، إذن الدولة عندما تضع سياساتها الخارجية تضع في اعتبارها مصالحها الوطنية بالدرجة الاولى، وتستند في ذلك على مقوماتها الداخلية وظروفها التاريخية أو أوضاعها الجغرافية والاستراتيجية. (الخزرجي، 2005 ص: 62).

ويخلص الباحث الى تعريف السياسة الخارجية على أنها: كل عمل أو اجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية، وهي ساعية لتحقيق أهدافها، أو لتجنب ما يمكن أن يضر بها، أو على الاقل لتخفيف أضراره.

وتختلف مبادئ السياسة الخارجية وفق ظروف التاريخ المعاصر ووفق أسس ومبادئ توصل إليها المجتمع الدولي حالياً بعد حربين عالميتين خلال هذا القرن وتتمثل هذه المبادئ في الاتي (بركات،1984، ص45):

- افتراض الاحترام المتبادل بين جميع دول العالم بغض النظر عن حجمها ومدى تقدمها.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة وأخرى.
- الالتزام بمبادئ الامم المتحدة.
- اقامة العلاقات على اسس من التكافؤ والامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها بقصد تحقيق مكاسب واهداف معينة.
- استخدام الوسائل السلمية في فض النزاعات الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي.
- العمل على تنمية وتطوير مجالات التعاون بكافة أشكاله بهدف تحقيق التقدم والنمو.
- احترام شريعة حقوق الانسان وحق تقرير المصير لجميع الشعوب وحقها في اختيار نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وحق طموحها الوطني المشروع.

ولقد تحددت هذه المبادئ في ميثاق الامم المتحدة التي استمدت منه باقي المنظمات الاقليمية والقارية وشبه الدولية والدولية مواثيقها وبجانب تلك المبادئ فقد طرأت مبادئ أخرى قدمتها دول العالم الثالث بشكل خاص الى العالم أجمع حيث توصلت اليها بعد معاناة النضال للاستقلال والقمع الاستعماري والتخلف الاقتصادي والقهر الاجتماعي وتمثلت في الآتي:

- مبدأ عدم الانحياز.
- مبدأ التعايش السلمي.
- مبدأ تصفية الاستعمار القديم والجديد.

- مبدأ مقاومة التفرقة العنصرية بما فيها اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال التفرقة العنصرية وهو المبدأ الذي تبنته الدول العربية. (الشاهين، 2001 : 328)

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول اتجاهات السياسة الخارجية في إطار العلاقات الدولية وطبيعة العلاقات القطرية السعودية .

1.3 اتجاهات السياسة الخارجية في إطار العلاقات الدولية

يلاحظ أن مفهوم السياسة الخارجية قد أخذ اتجاهاً مهماً وبارزاً في بداية القرن العشرين مع وجوده منذ نشأة الدول.

هذه السياسة تعالج مشكلات ما وراء الحدود انطلاقاً من موقع الدولة ضمن نطاقها الاقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق اهدافها وغاياتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها ويحقق أهدافها (العلايا، 2009 ص: 1).

عندما نعرف كلمة السياسة الخارجية يمكننا القول بأنها إحدى وسائل السلطة التنفيذية في تعاملها مع العالم الخارجي عبر العلاقات الدولية، واستخدام الدبلوماسية في التعامل مع الدول الاخرى والمنظمات.

إن السياسة الخارجية تتألف من مقدرات وأفعال تتضمن علاقات بين دولة وغيرها من الدول لحد ما. بينما يقدم "رينولدز" تعريف للسياسة الخارجية على ثلاث مراحل وهي: (أن السياسة الخارجية فعل أو مجموعة أفعال تتخذ بشأن حالات أو مؤسسات في البيئة الخارجية لصاحب الفعل) ثم يضيف (أن المعنى الأكثر دقة هو أن السياسة تتضمن الأغراض التي تكمن وراء أفعال صاحب الفعل من الأفعال والمبادئ التي تؤثر فيها) ويقول أخيراً (أن السياسة الخارجية هي مدى الأفعال التي تتخذها مؤسسات الحكومة المختلفة في الدولة في علاقاتها مع نظيراتها الفاعلة على المسرح الدولي من أجل تحسين أغراض الأفراد الممثلين لها). (frankel, 1976 : 52).

لذا فإن السياسة الخارجية تعد بمثابة الاداة الاساسية التي يتم من خلالها عملية اتصال الدولة (والوحدة الدولية) وتفاعلها مع بيئتها الاقليمية العالمية، بقصد

التأثير في الأخيرة لصالحها. بمعنى لا سياسة دولية وبالنتيجة لا علاقات دولية من غير سياسة خارجية، ولكن مادة السياسة الخارجية هي غير مادة العلاقات الدولية، فالأولى هي من صلب الأفعال أما الثانية فهي من صلب الأفعال المتداخلة المتبادلةـ بمعنى أن الحكومة أو الأفراد المخولين بالاعراب عن نواياها هو العنصر الفاعل في السياسة الخارجية، أما في العلاقات الدولية فالدولة هي الفاعل، وذلك لأن النظام الدولي ما زال يأخذ بالدولة القومية في المقام الأول فهي وحدها صاحبة السيادة والصفقات الاقليمية رغم منافسة بعض المؤسسات لها، وبالتالي فإن سلوك الدولة يتأثر بشكل مباشرة بتلك الاعتبارات التي يأخذ بها النظام الدولي. (الخزرجي، 2005 ص: 63).

إن السياسة الخارجية بحد ذاتها كمركز دفع ذاتي ومفهوم السيادة المرتبط بها يخسران من أهميتها وبسبب التبعية المتنامية التي يوجد فيها حق السياسة الداخلية بالنسبة للسياسة الدولية، فإن القدرة على التقرير الداخلي ترتبط أكثر بالمبادرات المتخذة من قبل حلقة المحترفين في السياسة الخارجية، ولكنها لا تتضمن كلياً الامتناع، ويجب قبل كل شيء الاثبات بأن من حلقة المحترفين في السياسة الخارجية، " تتبع دائماً، الحوافز الحاسمة. ومع افتراض بأن برهاناً من هذا النوع ممكناً، فعنها ينجم عن ذلك فعلياً "تبعية" من جانب السياسة الداخلية، بالمقارنة مع السياسة الخارجية، أن دراسة العلاقات بين الداخلي والخارجي قد أثبت بأنه كان من المستحيل علمياً تفسير مسار التفاعلات بصورة متواطئة. وما يهم في النهاية معرفة ما إذا كانت آلية التفاعلات غير كفيلة بتعديل قواعد وطبيعة اللعبة السياسية نفسها. (مرل، ب.ت ص: 205)

وقد تكون اتجاهات السياسة الخارجية محافظة أو تدخلية أو دفاعية أو هجومية، ولكن لكل دولة طريقتها في إتخاذ السياسة الخاصة بها تجاه العالم ولها نهجها الخاص في ميدان التنظيم الدبلوماسي . ويجب أن نوضح هنا بأنه لا يكفي أن نعتمد في دراساتنا للسياسة الخارجية على دراسة أنظمة الحكم والتركيز على البعد الداخلي للنظام السياسي . وإنما يجب أن نأخذ بعين الإعتبار الوضع الدولي في شكل العمليات السياسية . كما يجب التركيز عند دراسة السياسة

الخارجية لإحدى الدول على معلومات أساسية عن تاريخ هذه الدولة والبيئة السياسية الإقليمية للتعرف على العوامل التي كيفت دور الدولة في الشؤون العالمية ولمواردها وطاقاتها الإقتصادية وتكوينها الإجتماعي وللنزعات الثقافية ونزعاتها العقائدية وتركيبها السياسي وللتغييرات في وضعها الدولي(بوعشة، 1999 ص:133).

كما يجب الأخذ بعين الإعتبار أن السياسات الخارجية لمختلف الأمم هي دائما في حالة ديالكتيكية أي في حالة تكون وتغيير فالدولة الناجحة هي الدولة القادرة على مجابهة كافة التغيرات والقادرة على التوافق والتأقلم مع المواقف المختلفة على المستوى الإقليمي والدولي . من هنا برزت أهمية وضرورة الإهتمام بدراسة المؤسسات المسؤولة عن السياسة الخارجية في كل دولة حيث أن هذه المؤسسات في كثير من البلدان المتقدمة لا تقتصر على السلطة التنفيذية والوزارات والسلطة التشريعية واللجان الهامة بل تشمل أيضا الأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة غير الحكومية ووسائل الإعلام والرأي العام وأتحادات بمختلف أنواعها والجماعات السياسية والإجتماعية والدينية (بوعشة، 1999 ص:133).

كما برز مفهوم آخر في عالم السياسة الخارجية بعد أن تحققت أهمية السلاح النووي في فرض ميزان آخر تقاس من خلاله الدول في ميزان القوى وعظمتها ومكانتها في العالم بعد أن أثبت هذا السلاح فعاليته في فرض السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن تم استخدامه في كل من هيروشيما وناجازاكي وهل هي دولة مؤثرة قادرة عسكريا وإقتصاديا لأن العامل العسكري قد أخذ يشكل مراكز الدول وتأثيرها في المسرح الدولي وبكل أسف فلقد أصبحت القدرة النووية هي التي يعتمد عليها تصنيف الدول العظمى دونما أخذ بأي إعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو عدالة إجتماعية وأصبحت السياسات الخارجية لمعظم دول العالم هي وليدة سياسة التحالفات العسكرية في العالم حيث انقسم العالم إلى معسكرين رئيسين هما الولايات المتحدة ينضوي تحت لوائه دول حلف الأطلسي والمعسكر الثاني هو الإتحاد السوفياتي وينضوي تحت لوائه قبل أن

ينحل عام 1991 ، دول حلف وارسو وأصبحت دول العالم الثالث مسرحا لعمليات الصراع في بسط النفوذ للقطبين الأعظم(أبو الوفا، 2006 ص: 45) .

3. 2 طبيعة العلاقات القطرية السعودية

تميزت العلاقات السعودية القطرية منذ القدم بالقوة والمتانة ذلك أن القبائل القطرية تعود في اصولها إلى المملكة العربية السعودية، وقد شهدت هذه العلاقات توتراً منذ بداية القرن العشرين، عندما طالبت السعودية بضم قطر لها باعتبارها جزءاً من إقليم الأحساء وبألحاح من الجانب البريطاني تم الاعتراف بحدود قطر عام 1992، ولم يقف إلى هذا الحد من قبل السلطات السعودية من هذا الاعتراف وذلك بعد تفجر الذهب الأسود في قطر وظلت هذه المشكلة مثار جدل حول أحقية قطر بالتنقيب عن نفطها بمساعدة الشركات الاجنبية وهو النزاع الذي التزمت به بريطانيا مع قطر وأيدته طيلة وجودها في منطقة الخليج العربي. وفي العام 1965 وقعت قطر والسعودية اتفاقا يقضي باتخاذ ترسيم الحدود بينهم.(زكريا وآخرون، 2014: 17).

إن طبيعة هذه العلاقات ازدادت بعد حادثة الخفوس في العام 1992 وذلك عندما ذهبت الحكومة القطرية إلى أن قبيلة آل مرة قامت بمساندة قوات سعودية لتواجه قطر، الأمر الذي دفع السعودية لأن تحتوي هذه الأزمة من خلال استرضاء قبيلة آل مرة واستمالة من تواجد منهم في قطر، وبحسب رواية قطر فإن السعودية هي التي دفعت أفراد هذه القبيلة للانقلاب على الحكومة القطرية في العام 1995 بالتعاون مع الأمير خليفة آل ثاني، الأمر الذي دفع الحكومة لإسقاط جنسيته وتهجير عدد من افراد القبيلة، لأنهم لم يكن لديهم ولاء للحكومة القطرية (نجيم، 2011) .

وقد شهدت هذه العلاقات توتراً خاصة عندما تم اختيار الشيخ جميل الحجيلان أميناً عاماً لمجلس التعاون الخليجي مقابل مرشح قطر عبد الرحمن العطية، الأمر الذي دفع أمير قطر لأن يقاطع الجلسة الختامية في قمة مسقط في العام 1996، كما زاد من حدة الأزمة محاولة الاغتيال الفاشلة والانقلاب على أمير قطر من قبل والده الموجود في أبو ظبي من خلال الاستعانة بعدد من الأفراد

المتواجدين في قطر مع اتهام قطر للسعودية بأن لها طرف في محاولة الاغتيال لأمير قطر، مما زاد من حدة المواجهات الإعلامية بين قطر والسعودية (آل ثاني، 2005: 44) .

وبعد هذه السجالات فإن أمير قطر قام بإرسال وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم للسعودية، ليفتح صفحة جديدة معها بشرط أن تتوقف وسائل الإعلام عن مهاجمة السعودية وخاصة من قبل قناة الجزيرة القطرية من قبل وزير الخارجية القطري، وفي العام 2002 تطرق برنامج تلفزيوني بثته قناة الجزيرة العام 2002 والذي استضافت فيه القناة اشخاصاً تعرضوا لمؤسس المملكة الراحل الملك عبد العزيز وأدىّ هذا البرنامج لسحب السعودية سفيرها صالح الطعيمي من الدوحة دون إعلان (آل ثاني، 2010: 57).

وتابع أمير قطر عمله لإعادة العلاقات الطبيعية مع السعودية والتقرب إليها حين قام بزيارته للسعودية، وقيل في حينها ان السبب وراء ذلك هو رغبة قطر في عدم مقاطعة العاهل السعودي الملك عبد الله للقمة الخليجية التي استضافتها الدوحة. (مصطفى، 2012: 97)

ويرى الباحث أن دور قطر قد ازداد بانطلاق ثورات الربيع العربي حيث أخذ الشيخ حمد بن خليفة يزور عدد من الدول العربية التي حدثت فيها الثورات، داعماً لها كتونس ومصر وغيرها مقدماً الدعم الكامل لها، وكانت قطر أيضاً هي أول دولة عربية يتم زيارتها من الدول التي حدثت فيها ثورات في وقت استضافت فيه السعودية الرئيس التونسي زين العابدين بن علي والذي تم طرده بعد ثورة الربيع العربي في تونس، الأمر الذي ترك علامة استفهام تجاه الموقف السعودي خاصة عند قطر.

وبالرغم من إختلاف في وجهات النظر تجاه الربيع العربي في كل من مصر واليمن وتونس فقد إتفقت الدوحة والرياض في سوريا وشهدت العلاقة في هذا السياق تنسيقاً واضحاً ورحبت الرياض بجهود الدوحة تجاه مشروع دعم المعارضة وتشكيل الإتيلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية في 11 تشرين الثاني 2012 . (صحيفة الرياض ، 2013) .

وفي هذا السياق ذكرت عدة تقارير بأن السعودية لعبت دوراً في توحيد جهود قطر والامارات في تمويل المجلس الوطني السوري من خلال دعم مشترك الا ان هذا الملف لم يلبث ان يتعرض للتوتر بسبب الخلاف بشأن أي الجماعات ينبغي تسليحها . فالسعودية والولايات المتحدة عبرتا عن قلقهما من تسليح قطر وتركيا لجماعات الإخوان المسلمين فيما أنكرت قطر وتركيا تفضيلهما لجماعات على أخرى . (بي بي سي ، 2013) .

كما ان الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز والمسؤول السعودي السابق عن الملف السعودي الأمير بندر لم يكونا مرتاحين لتقاسم السيطرة مع قطر في الملف السوري فضلاً عن عدم الإرتياح من التنسيق القطري التركي وعلاقتهما مع جماعة الإخوان المسلمين لكن العلاقة لم تنقطع بين السعودية وقطر حتى ان الملك سلمان قد زار الدوحة عندما كان ولياً للعهد وإلتقى الأمير تميم الذي كان أيضاً ولياً للعهد في آذار 2013 وقد تم الإتفاق حينها على تطوير آليات التنسيق بين البلدين **(صحيفة الرياض ، 2013).**

وقد إزدادت حدة التوتر بين السعودية وقطر منذ عزل الرئيس المصري محمد مرسي حيث لم تقبل قطر بعزلة **(تم عزل الرئيس مرسي بعد أيام قليلة من تولي الأمير تميم إمارة قطر)** فيما أيدت دول الخليج موقف الجيش المصري وبدأ واضحاً ان هناك تنسيق بين دول مثل السعودية والإمارات والبحرين والكويت نحو دعم النظام العسكري في مصر وبعض الجماعات في ليبيا في حين بقيت قطر وقناة الجزيرة منبراً معارض للإنقلاب العسكري في مصر. وفي العام 2014 قررت كل من السعودية والبحرين والإمارات سحب سفرائها من دولة قطر، لأنها لم تلتزم بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بأي شكل ما وعدم تقديم الدعم بما يهدد أمن هذه الدول من أفراد ومنظمات وعدم توظيف الإعلام بما يزيد من الأخطار التي تحيق بدول المجلس (زكريا وآخرون، 2014: 39).

وفيما إعتبرت عملية سحب السفراء بهذا الشكل الجماعي سابقه من نوعها في تاريخ مجلس التعاون الخليجي فقد إنعكست هذه القرارات على الحملات الإعلامية بين الأطراف وقد توقع حينها بعض المحللين ان تسوء العلاقة بدرجة أكبر وان يتم الانتقال من خطوة سحب السفراء الى خطوات تصعيدية أكبر لكن قطر تعاملت مع الأمر بحكمة كبيرة ولم ترد بالمثل على الخطوة فيما بذل أمير الكويت جهوداً كبيرة من أجل التوصل الى مرحلة تنهي الأزمة**(** thenewkhalij, 2016).

وحرصاً منها على إستمالة الموقف السعودي فقد أبلغ مسؤولون قطريون بعض المقربين من الحكومة المصرية إستعدادهم لقبول طلب مصري لمد فترة الوديعة او تقديم مساعدات في صورة سداد ديون الفلاحين والتي تتخطى 4 مليارات جنية بحيث تكون تعبيراً عن نيتهم لفتح صفحة جديدة في العلاقات ولم يحصل شيء من هذا في ظل حديث عن عرض إماراتي لشراء السندات والدخول مكان قطر ، **(المصري اليوم ،2014) .**

بعد قرابة 8 شهور من الأزمة الدبلوماسية قررت السعودية والامارات والبحرين أثر قمة خليجية استثنائية الاحد (16 تشرين الثاني 2014) في الرياض إعادة سفرائها الى قطر وجاء في بيان مشترك صدر عقب القمة "قررت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عودة سفرائها الى قطر " الذين سحبتهم من الدوحة في آذار 2013 **(وكالة الانباء السعودية ، 2014) .**

وقد كان من نتائج هذه المصالحة الخليجية إلتقاء الرئيس المــصري عبــد الفتاح السيسي مع موفد امير قطر محمد بن عبد الرحمن ال ثاني في 21 كـــانون اول2014 حيث ربحت السعودية بهذه الخطوة التي تمت بمبادرة ومشاركة منهـــا حيث شارك في الزيارة أيضاً خالد التويجيري الرئيس السابق للديوان الملكي ، ولا شك ان الامارات أيضاً اعتبرت هذه الخطوة إنتصاراً لها ،**(صــحيفة الريـــاض 2014).**

وكان يتوقع من قبل السعودية والامارات ان تستمر قطر في تقديم خطوات تنازلية مع مرور الوقت ولكن القطريين الذين كانوا يحاولون تقوية علاقاتهم بشكل مستمر مع دول اقليمية كتركيا وعربية كالجزائر والمغرب والسودان لم يكن المتوقع ان يغيروا سياساتهم بسهولة بل كان إبدائهم المرونة للأزمة من خلال تنازلات غير جوهرية لتجنب إستمرار الأزمة الخليجية هو المتوقع **(عبد الله ، 2014)** .

الفصل الرابع

محددات العلاقات السعودية القطرية

تستند العلاقات بين السعودية وقطر الى عدة مرتكزات ومحددات أساسية، وهذه المحددات والمرتكزات تنعكس على طبيعة العلاقات بين كل من السعودية وقطر هذه العلاقات التي تميزت بالشدة والتقارب في أوقات مختلفة، لذلك لا بد لنا أن نبحث في هذا الفصل محددات المملكة العربية السعودية وقطر ، أثر المحددات على طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وقطر.

4. 1 محددات المملكة العربية السعودية وقطر

1.1.4 المحددات السعودية:

تلعب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية والعسكرية دورها المؤثر والفعّال في صناعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، و يمكن حصر هذه العوامل والمحددات في ثلاث أطر(توهلبسون ومكريدس،1966: 32):

1- محددات وعوامل تتعلق بالموقع الجغرافي وبالموارد الطبيعية للدولة، وهذه المحددات تتصف بصفة الديمومة بشكل نسبي.

2- محددات وعوامل مادية أقل ديمومة تتمثل في المؤسسات الصناعية والعسكرية.

3- محددات وعوامل ترتبط بالبعد الإنساني والديني الذي يشمل السكان ونوعية القيادة والزعامة السياسة والأيديولوجية والإعلام.

وفي محاولة تطبيق هذه المعايير على السياسة الخارجية السعودية، فإنه يمكن القول بأن السياسة الخارجية السعودية – كغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى – تتأثر في قراراتها ومواقفها بالمحددات والمؤثرات الداخلية (وتمثل المعطيـــات والمفرزات الوطنيـــة بكاملها) والخارجية (تمثل التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي والدولي)، حيث يمكن أن تشكل المتغيرات الداخلية والخارجية عوامل دفع باتجاه بناء علاقات إيجابية أو عوامل تقييد على صانع القرار. وبكل الأحوال فإنها تلعب دوراً بارزاً في التأثير على شكل ونهج السياسة الخارجية تجاه

القضايا أو المواقف أو العلاقات مع الدول على مختلف المستويات الإقليمية والدولية (توهلبسون ومكريدس،1966: 32):

أولاً: العامل الجغرافي الجيوستراتيجي:

تحتل المملكة العربية السعودية، رقعة جغرافية واسعة، فهي تغطي حوالي 80% من جملة مساحة شبه الجزيرة العربية أي ما يمثل ثلث مساحة الولايات المتحدة وثلاثة أضعاف مساحة فرنسا، وقد حملها هذا الموقع أعباءً ومسؤوليات سياسية كبيرة وذلك لكونه موقعاً ذا ميزة إستراتيجية هامة، فالمملكة العربية السعودية جغرافياً هي (الحضرمي، 2002: 73):

1- عضو في منطقة الخليج العربي، ومعنى ذلك سياسياً، ضرورة الالتزام بتوفير الأمن والاستقرار لمنطقة الخليج العربي.

2- واقعة بجوار إيران، الأمر الذي يدفع بها نحو انتهاج سياسة خارجية قائمة على التوازن الإيجابي بعيداً عن التصعيد وزيادة التوتر مع إيران، التي تشارك في السيطرة على المنفذ الرئيسي للبترول الخارج من دول الخليج إلى العالم، ومن جهة ثانية، فإن جوارها مع إيران قد جعلها في حالة تنافس معها حول قيادة منطقة الخليج العربي، حيث تعتبر المملكة العربية السعودية نفسها الدولة الحامية للإسلام والأماكن المقدسة الإسلامية. وفي المقابل تعتبر إيران نفسها القوة المعدة للسيطرة على الخليج ولا تخفي كذلك أهداف مشروعها السياسي والإسلامي (الحضرمي، 2002: 73)

3- السعودية دولة مطلة على البحر الأحمر مما جعلها تضع في أولوياتها واهتماماتها التنسيق مع النظم العربية والإفريقية المشرفة على البحر الأحمر. حيث حرصت على إقامة علاقات قوية مع تلك الدول من خلال تقديم المساعدات المالية والاقتصادية لها وإنشاء خط أنابيب لنقل البترول من بقيق في المنطقة الشرقية إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر (جبرة، 1980: 29).

4- ترتبط بحدود مشتركة مع الأردن، الذي يجاور إسرائيل مما يجعلها مشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وقد رسمت السعودية كثيراً من سياساتها وقراراتها على أساس أنها دولة لها

مساس بالصراع العربي الإسرائيلي دون التدخل بصورة مباشرة من الناحية العسكرية.

وعلى ذلك تتلخص محددات السياسة الخارجية السعودية فيما يتعلق بالأبعاد الإستراتيجية والأعباء السياسية الإقليمية بما يلي (أبو طالب، 1997: 38):

1- اهتمام المملكة العربية السعودية بما يجري في منطقة الخليج العربي، على أساس أنها تمثل المجال الحيوي جغرافياً وسياسياً للمملكة العربية السعودية

2- الاهتمام بالتطورات الحاصلة في البحر الأحمر، ولا سيما من زاوية مدى تغلغل النفوذ الإسرائيلي في بعض الدول الإفريقية المطلة على شواطئه، بالإضافة إلى الوجود الإيراني المطل على منطقة الخليج (أبو طالب، 1997: 38):

3- الاهتمام بالصراع العربي الإسرائيلي وتطوراته، إلى الحد الذي أصبحت فيه أحد الأطراف المباشرة في إدارته على الرغم من أنها جغرافياً لا تعد من دول المواجهة المباشرة مع إسرائيل. إلا أن جوارها المباشر للأردن شكل أحد عوامل ترابطها مع معطيات الصراع (أبو طالب، 1997: 38):

4- الاهتمام بتأمين منافذها البرية والبحرية وعمقها الاستراتيجي في المنطقة العربية ومنطقة البحر المتوسط.

ثانياً: عامل الشخصية

إن التأكيد على الخصائص الشخصية لصانع القرار هي مسألة مهمة لأن صناع القرار كأفراد لهم تأثيرات مختلفة على السياسة الخارجية للدولة، فتأثير الملك فهد بن عبد العزيز والملك عبد الله بن عبد العزيز والملك سلمان بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية على السياسة الخارجية السعودية واضحاً في كثير من المحافل خاصة وأن العائلة المالكة السعودية قد أخذت بزمام الأمور على خلفية النزاعات التي نشأت آنذاك بين الطوائف والعائلات في المملكة العربية السعودية، وما أصبحت تحتله العائلة المالكة من مكانة داخل المجتمع السعودي خصوصاً وأنها تؤكد التزامها بالدين والقيم الاجتماعية ساعد على تعزيز ذلك أن النظام السياسي والاقتصادي يستندان على جذور تاريخية إسلامية، لذلك جاءت القرارات

والسياسات الداخلية والخارجية منسجمة مع التعاليم الإسلامية ومع التوجه العام للمجتمع السعودي وما تفرضه التقاليد والأعراف التي تدعم وقوف السعودية إلى جانب الدول العربية (الغادري، ب.ت: 12).

وعلى ذلك فقد ارتبطت العلاقات الثنائية للمملكة العربية السعودية بمحيطها العربي وخصوصاً دول الجوار بهذه الأبعاد، وبرزت بشكل واضح تجاه الدول ذات أنظمة الحكم المشابه وقد أثبتت القضايا التي شهدها النظام العربي مدى تقارب مواقف الدولتين تجاهها كانعكاس لتقارب قيادتهما حولها (الغادري، ب.ت: 12).

ثالثاً: العامل الاقتصادي (النفط):

يعتبر المتغير الاقتصادي هو من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السعودية، ذلك لأنه ساهم بشكل فاعل في زيادة أهميتها الإقليمية والدولية وخصوصاً بعد عام 1973. ومنذ مطلع الخمسينات بدأ إنتاج النفط يهيمن بصورة متزايدة على الاقتصاد السعودي كقطاع رئيسي يساهم في الإنتاج القومي وكمحدد رئيسي ووحيد للنشاط الاقتصادي في القطاعات الأخرى (نخلة، 1980: 19).

فما عدا العوائد النفطية الكبيرة التي يوفرها النفط للسعودية، فإن اقتصادها يشترك مع اقتصاديات الدول النامية بجملة خصائص أهمها: أنه اقتصاد أحادي الجانب، ضآلة القطاع الصناعي في الناتج القومي، حداثة تجربة التخطيط، والاعتماد الكبير على العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية (الاستيراد والتصدير) في مجال التكنولوجيا واستقطاب الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة (الأعظمي، 1992: 21).

بدأت المملكة العربية السعودية في العام 1995 في تنفيذ الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، بعد أن نفّذت بنجاح خمس خطط أرست اللبنات الأساسية من طرق وموانئ ومطارات ومرافق وخدمات أخرى، وقد وصلت تكلفة تنفيذ الخطط الخمس إلى أكثر من 1.123 مليار دولار (الغادري، ب.ت: 16). .

وضمن جهودها لتنويع القاعدة الاقتصادية وتخفيف الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي، تضاعف الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي أكثر من أربع

مرات خلال الأعوام (1970 -1995) وبمعدّل نموّ سنوي متوسط قدره 6% وفقاً لأرقام وزارة التخطيط. وارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من 53% إلى حوالي 67% كما ارتفعت نسبة إسهام الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات الحكومية من 16% إلى 22%. وبلغ معدّل النموّ السنوي للقيمة المُضافة للصناعات التحويلية 7.4%، وارتفعت قيمة الصادرات السلعية غير النفطية من 7.46 مليون دولار إلى 4.1 مليار دولار خلال نفس الفترة، نظراً إلى النمو الملموس في الصادرات البتروكيماوية(أبو طالب، 1997: 38)

وفي غصون ذلك، ارتفع حجم الاستثمار السنوي للقطاع الخاص من 266.66 مليون دولار إلى 12.26 مليار دولار. كما ارتفع إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 21% إلى 45%، في حين بلغ إسهام القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي 72%. واحتلت المملكة المرتبة 26 في قائمة أكبر الدول المصدّرة للسلّع في العام 1995 حسب بيانات منظمة التجارة العالمية. وطبقاً لبيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني، سجّل الناتج المحلي الإجمالي نمواً إيجابيا للعام الرابع على التوالي بلغ في العام المالي 1997 وفقاً لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة 7.1% بالأسعار الجارية، مقارنة بمعدل 8.6% في العام 1996. ويُقدر إجمالي الناتج المحلي بنهاية العام 1997 بـ 145.86% مليار دولار مقارنة بـ 136.26 مليار دولار في العام الذي سبقه . وبلغت مساهمة القطاع الأهلي في الناتج المحلي الإجمالي 34% بالأسعار الجارية (46.7% بالأسعار الثابتة) وكان نموة بنسبة 4.1% مقارنة بمعدل نموّ مقداره 3.5 % في العام 1996. وضمن ذلك بلغ النموّ في الصناعات التحويلية غير النفطية وفي قطاع التشييد والبناء 8.6%، 4.2% على التوالي. وتشير الدلائل الأولية إلى استمرار ميزان المدفوعات في التحسن للعام الثاني على التوالي.(الأعظمي، 1992: 21).

وخطت المملكة خطوات واسعة في مجال الصناعة، وأصبحت صادراتها من المنتوجات الصناعية وبخاصة البتروكيماويات وتُسوّق في 90 دولة، علاوة

على تحقيق المزيد من الاكتفاء الذاتي في العديد من السّلع الصناعية التي كانت تُستورَد من الخارج، وبلغ عدد المصانع العاملة في المملكة 2538 مصنعاً في العام 1997، وبلغ إجمالي تمويلها أكثر من 43.9 مليار دولار، يعمل بها حوالي 240 ألف عامل، مقارنة بـــ 199 مصنعاً في العام 1970 رأسمالها حوالي 743.2 مليون دولار، وعدد العاملين بها 14 ألف عامل، أي أن عدد المصانع تضاعف خلال تلك الفترة أكثر من 12 مرة، وارتفع إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج الوطني من 6.5% في العام 1980 إلى 12.3% في العام 1996. وبلغ إنتاج مجمّعات (سابك) الـــ 17 حوالي 24 مليون طن من البتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب السعيد،2000، ص67) .

وحققت المملكة خطوات مهمة في مجال تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الرئيسية وبخاصة القمح والتمور ومنتجات الألبان والدواجن وتصدير الفائض منها إلى الخارج. ومنذ مطلع الثمانيات تمكن القطاع الزراعي من تحقيق أرقام قياسية في إنتاج معظم السّلع الزراعية، وزادت المساحة المزروعة من 600 ألف هكتار في العام 1980 إلى 1.7 مليون هكتار في العام 1995، وبلغ نموّ القطاع الزراعي 8.6% وارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من 8 مليارات دولار. وبلغ إنتاج المملكة من القمح في العام 1992 حوالي 2.4 مليون طن، إلا أنه في إطار ترشيد استهلاك المياه، خفّض إنتاج القمح والشعير ليكون في حدود الاستهلاك المحلي، ووصلت طاقة التخزين لصوامع الغلال إلى 2.38 مليون طن، والطاقة الإنتاجية لمطاحن الدقيق إلى 1.35 مليون طن سنوياً. وبلغ إنتاج المملكة من الخضروات حوالي 2.7 مليون طن، والفواكه أكثر من مليون طن منها 589 ألف طن من التمور (عبد الله،2013، ص66).

وفي مجال الإنتاج الحيواني بلغ إنتاج الحليب الخام 749 ألف طن، بينما بلغ إنتاج بيض المائدة 125 ألف طن، ووصل إنتاج الدجاج اللاحم إلى 397 ألف طن وإنتاج اللحوم الحمراء إلى 150 ألف طن، وارتفع إنتاج الأسماك ليصل إلى 54 ألف طن، وفي مجال تنمية مصادر المياه، تّم إنشاء 186 سدّاً في مختلف

مناطق المملكة لتخزين مياه الأمطار، تُقدر سعتها التخزينية بحوالي 775 مليون متر مكعب، كما وجهّت المملكة جهودها لتحلية مياه البحر لتلبية الاحتياجات اليومية من مياه الشرب. وقامت حتى العام 1997 ببناء 25 محطة تحلية على ساحل البحر الأحمر والخليج العربي، تبلغ طاقتها الإنتاجية 520 مليون جالون من المياه العذبة يومياً. ويجري حالياً إنشاء أربع محطات جديدة سوف ترفع الإنتاج بعد تشغيلها إلى 800 مليون جالون من المياه العذبة يومياً، واكثر من 4500 ميجاوات كهرباء. وتحتل المملكة المركز الأول بين دول العالم في مجال تحلية المياه المالحة، حيث تنتج حوالي 30% من الإنتاج العالمي من المياه المُحلاّة (مصطفى وآخرون،2012، ص34).

وبلغت قدرات التوليد الفعلية لشركات مشاريع الكهرباء في المملكة خلال العام 1996 (18780) ميجاوات، وهو ما يعادل حوالي 18 ضعفاً عما كانت عليه في العام 1975، بينما تساهم محطات تحلية المياه بـــ 6300 ميجاوات. وبلغ عدد المشتركين في العام نفسه أكثر من ثلاثة ملايين و35 ألف مشترك، وهو ما يعادل تسعة أضعاف ما كان عليه العدد في العام 1975. وتغطي خدمات الكهرباء كافة مدن وقرى المملكة حيث تمتد خطوط شبكات النقل إلى أكثر من 17 ألف كيلومتر تخدم 6505 مدينة وقرية (النور،2011).

أصبحت مدن وقرى المملكة كافة، ترتبط بشبكة واسعة من الطرق يصل إجمالي طولها إلى 44 ألف كيلومتر من الطرق السريعة والمزدوجة والمفردة، وحوالي 96 ألف كيلومتر من الطرق الزراعية الممهدة. وإضافة إلى ذلك هناك الخط الحديدي الذي يربط المنطقة الشرقية بالعاصمة الرياض والذي افتتحه الملك عبدالعزيز - يرحمه الله - في أكتوبر 1951،وتم تحسين هذا الخط عدة مرات وبناء خط حديدي آخر في العام 1985، ويختصر هذا الخط المسافة بين الرياض والدمام من 562 كيلومتراً إلى 450 كيلومتراً، ويقوم بنقل 500 ألف راكب سنوياً، بالإضافة إلى حوالي مليوني طن من البضائع المختلفة (الغامدي،2011، ص34).

وفي مجال النقل الجوي ارتفع عدد المطارات بالمملكة من 16 مطاراً في العام 1970 إلى 25 مطاراً في العام 1995، منها ثلاث مطارات دولية في كل من الرياض وجدة والظهران. أما في مجال النقل البحري فقد بلغ عدد الشركات والمؤسسات الملاحية السعودية العاملة 114 شركة ومؤسسة، فيما وصل عدد السفن إلى 375 سفينة ووحدة بحرية مُسجلة مينائي جدة والدمام، ووصل عدد الأرصفة في الموانئ الثمانية الرئيسية بالمملكة على ساحلي البحر الأحمر والخليج العربي إلى 182 رصيفاً في العام 1995 مقارنة بـــ 27 رصيفاً فقط في العام 1975 (الحضرمي،2003، ص55).

وتُعد السياحة قطاعاً ينمو باضطراد في اقتصاد المملكة التي تتميزّ بتنوع المناخ من منطقة إلى أخرى، ووجود الحدائق والمتنزهات والشواطئ الجميلة ومراكز الترفيه وشبكة طرق برية وجوية حديثة تربط مناطق المملكة. ومن أهم مناطق الاصطياف في السعودية الطائف وعسير والباحة التي ترتفع 2500 متر فوق سطح البحر، وتحيط بها سلسلة جبال السروات. ومن مناطق الجذب السياحي مدينة جدة على ساحل البحر الأحمر بشواطئها الجميلة الغنية بالشّعب المرجانية والأحياء المائية (محمود،2012، ص23) .

رابعاً: التضامن العربي

يشكل التضامن العربي إحدى المنطلقات الأساسية في الإدراك السعودي لتحقيق الأهداف المرجوة التي تتطلع إليها الأمة العربية، فالسعودية تعتقد أن المحافظة على التضامن العربي يتطلب أولاً أن ينطلق أي جهد عربي بناءَ على مقررات القمم العربية وليس بناء على اجتهادات فردية تفتح الباب أمام الخلاف العربي وتقف في عضد التضامن العربي(الزهراني، 1991: 31).

ومن هنا شكل التضامن العربي إحدى المحركات التي تؤثر في رسم سياستها الخارجية تجاه القضايا الإقليمية والعربية والدولية، لا سيما تلك القضايا أو الأزمات التي تتطلب موقف عربي موحد (الزهراني، 1991: 31).

خامساً: القضية الفلسطينية

تشكل القضية الفلسطينية محدداً أساسياً على سياسة المملكة العربية السعودية من منطلق ديني وعروبي ويحدد موقف المملكة في سياستها تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي عدد من المبادئ هي(أبو طالب، 1991: 21):

1- إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يعيد للفلسطينيين حقوقهم المشروعة.

2- أن إشكالية الشرق الأوسط هي إحدى نتائج القضية الفلسطينية.

أما فيما يتصل بعملية التسوية السلمية في المنطقة، فقد عبرت المملكة العربية السعودية عن موقفها في تصريحات متفرقة وسياسات عدة لقادة المملكة، إذ تشترط المملكة أساسين لتحقيق تسوية سليمة شاملة وعادلة: الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة بما فيها مدينة القدس العربية، وإعطاء الشعب الفلسطيني حقه في العودة إلى بلاده وتقرير مصيره (الأشعل، 1989: 47).

لقد شهدت السياسة الخارجية السعودية تحولاً كبيراً منذ أواخر السبعينات وحتى الآن فيما يتصل بموقف المملكة من التسوية من مرحلة الرفض الكامل إلى مرحلة النظر الرشيد في شروط التسوية وسبل تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية على أساس الاعتراف الإسرائيلي بقيام دولة فلسطينية مستقلة. إلا أن الصراع العربي - الإسرائيلي وقضايا السلام بين الطرفين ظل محور أساسياً من محاور السياسة الخارجية السعودية ابتداء بالدعم السعودي لدول المواجهة العربية واستخدامها لسلاح النفط عام 1973م مروراً بمشروع الأمير فهد (آنذاك) للسلام وانتهاء بمبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله (آنذاك) للسلام التي تبناها مؤتمر القمة العربي في بيروت عام 2002، فقد حافظت السياسة الخارجية السعودية على تواصلها مع القضايا الشرق أوسطية القومية، واتسمت في الكثير من الأحيان بالمبادرة والفعالية (الأشعل، 1989: 47).

ومن أجل دفع مسيرة السلام في الشرق الأوسط، اشتركت المملكة العربية السعودية في مؤتمر مدريد للسلام الذي انعقد في أواخر شهر تشرين اول 1991،

واشتركت في الاجتماعات المتعددة الأطراف في موسكو في أوائل عام 1992، كما باركت الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في أيلول 1993، وتعهدت المملكة،خلال عام 1994 بدفع مبلغ مائة مليون دولار لتلبية متطلبات تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وما تزال تقدم المملكة العربية السعودية المساعدات المالية لفلسطين (الأشعل، 1989: 47).

وتؤكد السعودية على أن القضية الفلسطينية لا تزال تشكل محور اهتمام السياسة الخارجية السعودية ولن تنتهي إلا بزوال الاحتلال الإسرائيلي عن القدس العربية والضفة الغربية، وإقامة الدولة الفلسطينية على ترابها الوطني، إن الصراع العربي ألقى بظلاله على سلوك جميع الأطراف العربية والسعودية أحد هذه الأطراف التي تطورت مساهمتها في هذا الصراع تطوراً يتفق مع مقتضيات الحالة وتبعاً لتطور الصراع نفسه، فمع أن السعودية لا تعد من دول المواجهة مباشرة مع إسرائيل، غير أنها بفعل الضغوط العربية والدينية وضغوط المكانة التي تحتلها السعودية أصبحت طرفاً مباشراً في هذا الصراع (الأشعل، 1989: 47).

2.4 المحددات القطرية

4. 1.2المحددات الجغرافية

إن قطر صغيرة المساحة حيث تبلغ مساحتها 11437 كم بينما تحتل قطر (0.37) من إجمالي الجزيرة العربية (حسنين ، 2000). امام مساحة السعودية التي تصل مساحتها قرابة 2 مليون متر مربع وتمتد من الخليج العربي الى البحر الأحمر ولا تفصلها الا عدة كيلو مترات عن قارة افريقيا عند خليج العقبة . ولكن الجغرافيا أيضاً تربط مصير البلدين اذ تشكل الحدود السعودية عمقاً استراتيجياً لقطر . كما ان الواقع الجغرافي أيضاً يجعل اي خطر يهدد قطر مصدراً مباشراً لتهديد امن المملكة العربية السعودية (المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ، 2015).

يحد قطر من الجنوب المملكة العربية السعودية وتجاور الامارات العربيـــة المتحدة ، ويحدها من الشمال الخليج العربي وتجاور ايران ، ويحدها من الـــشرق

الخليج العربي وتجاور الامارات ، ويحدها من الغرب السعودية وتجاور البحرين (محمد ، 2015)

تشتمل الدولة على عدد من الجزر والسلاسل الصخرية والمياه الضحلة الواقعة على الساحل من اشهرها جزر حالول ، شراعوه ، والاسحاط والبشيرية ، ويبلغ طول شبه الجزيرة القطرية 185كم وبعرض 85كم ، كما تقع قطر في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي،وتتصل برا بالمملكة العربية السعودية،وتجاور كلا من الامارات العربية المتحدة والبحرين وايران.تتبع لدولة قطر بعض الجزر اهمها:جزر حالول وشراعوه،والسافلية والاسحاط وغيرها (محمد ، 2015)

اول من استوطن قطر حسب المؤرخ اليوناني هيرودتس (484 -425 ق.م) هم الكنعانيون الذين عرفوا بمهاراتهم في الملاحة والتجارة ويذكر بطليموس في خريطته المسماه بلاد العرب اسم قطر التي يعتقد انها اشارة الى مدينة الزبارة والتي كانت من اهم الموانئ التجارية في تلك المنطقة ابان تلك الفترة (سالم، 1969).

ويتميز سطح الاراضي القطرية بالعديد من الظواهر الجغرافية منها:كثرة الاخوار والخلجان المنتشرة على الشواطئ،بالاضافة الى ظاهرة الاحواض والمنخفضات التي يغلب وجودها في مناطق الشمال والوسط ويطلق عليها اسم الرياض،ومن اهمها مناطق الماجده والشحانية والسليمي حيث تعتبر الاراضي الشمالية والوسطى في البلاد من اخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية.وتعتبر المناطق الجنوبية الشرقية صحراء رملية قاحلة.(عبد الحكيم،واخرون 1983).

ويحيط بشبه الجزيرة اراضي مالحة تسمى محليا السباخات،والتي تنمو بها وبشكل كثيف اشجار القرم التي تثبت نفسها بالتربة والمياه الضحلة تاركة جذورها معرضة للهواء لتتحمل درجات عالية من الملوحة وتكثر الارض المالحة الصلبة عند السهول الساحلية والى الداخل من البحر حيث توجد فجوات ومنخفضات ضحله تحيط بها ارض مرتفعه.(عبد الحكيم،واخرون ،1983).

وتحتوي دولة قطر على ما يقارب من 38 منطقة متوزعة بين مدن وبلدات وتشمل مدن قطر على كل من الدوحة ، الخور ، الوكرة ، الخوير ، الرويس ، الريان ، راس لفان ، دخان ، ام سعيد ، ام صلال علي ، ام صلال محمد ، (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء ، 2014).

لا شك ان العنصر الجغرافي له أهمية كبيرة في التأثير على العلاقات بين الدول كما انه يعتبر أحد المحددات السياسية الخارجية بين دولة وأخرى كما انه يشكل الخلفية التي تمتد وراء أنماط التصرف السياسي الخارجي لأي دولة (الحضرمي ، 2003).

إن القرب الجغرافي يخلق واقعاً على الأرض ينعكس وبالضرورة على السياسة الدولية فهو إما ان يسوقه نحو التعاون الواسع او يدفع به نحو صراع مؤثر ، لذا فإن الوحدات السياسية تتأثر تأثراً واسعاً بنتائج الموقع الجغرافي ، فالعلاقات السياسية للدولة ستتأثر سلباً او إيجاباً تبعاً للخصائص التي توفرها ثوابت الجغرافية من بدائل او عقبات او خيارات إمام الساسة صناع القرار ، ولقد صاغ ودولف كيلين اصطلاح الجيو سياسية عام 1899 وقصد بذلك " علم الدولة القومية كوحدة في الفراغ الجغرافي " اي دراسة لحركة السياسة للدولة من خلال الظواهر الجغرافية ويركز هذا الاصطلاح على ظاهرة الجغرافية وأثرها في السياسية الداخلية والخارجية (الحضرمي ، 2003).

2.2.4 المحددات السياسية

ان الحكم في قطر مستمد من الشريعة الاسلامية، وقيمه السائدة وما تواتر عليه الشعب من عادات وتقاليد واعراف مرعية ، ان نظام الحكم في قطر هو نظام فريد من نوعه ذا طابع خاص اريد به ان يكون تجربة مؤقته بم تحمله من اخطاء اونجاح ، ليصار على اثرها التقدم لمرحلة اخرى على ضوء ما تعطيه من نتائج، فنظام الحكم ليس هو بنظام الحكم البريطاني الذي يقوم على التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، والذي يشترط ان يكون الوزراء اعضاء في البرلمان وبالتالي يمكن للبرلمان طرح الثقة من عدمها وما يسببه ذلك من خروج الحكومة من الحكم ، حيث لاوجود لذلك في النظام القطري ، ولا هو بالنظام

الرئاسي الذي يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات ، ولكن يأخذ بكل من النظامين بقدر ،فالامير يجمع في يديه جميع السلطات وهو في نفس الوقت رئيس مجلس الوزراء الذي هو وحدة ظاهرة في النظام ، وهو كذلك صاحب السلطة التشريعية ممثلة في مجلس الشورى ، كما ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الامير (بركات ، 1970)

مجلس الشورى يتألف من عشرين عضواً يصدر بتعينهم قرار اميري ويجوز للامير ان يعين عدداً اخر من الاعضاء لايتجاوز عن عشرة اذا ما رأى ان الصالح العام يقتضي ذلك ومدة المجلس سنه ميلادية تبدأ من تاريخ اول اجتماع ومدت فيما بعد الى ستة سنوات ويختص مجلس الشورى بمناقشة (آل ثاني،2010، ص23).

1. السياسة العامة للدولة في النواحي السياسية والاقتصادية والادارية التي تعرضها الحكومة (بركات ، 1970)
2. شؤون الدولة في المجالات الاجتماعية والثقافية.
3. مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الوزراء ويعرضها على مجلس الشورى قبل رفعها للامير للتصديق عليها واصدارها.
4. مشروع موازنة المشروعات الرئيسية العامة.

وطلب البيانات عن أي شان من الشؤون الداخلة في اختصاصه من مجلس الوزراء بالنسبة للمسائل المتصلة بالسياسة العامة للحكومة ومن الوزير المختص بالنسبة للمسائل التي تدخل في اختصاص وزارته ، وتقديم التوصيات (بركات ، 1970).

السلطة التنفيذية

ان من خصائص النظام السياسي في قطر اتجاهه نحو تقوية قبضة السلطة التنفيذية بل ان تلك السمة تعتبر خصيصة بارزة وجوهرية من خصائصه يشبه في اتجاهه هذا النظام الرئاسي الذي ياخذ بمبدا الفصل بين السلطات وتقوية السلطة التنفيذية هذا من جهه، كما يتطابق من جهة اخرى مع النظام الملكي وبصفة خاصة ذلك النظام الذي يسود المملكة العربية السعودية ، حيث تتركز في يد الملك كافة

السلطات مع اختلاف بسيط في مفهوم السلطة بين النظامين القطـــري والـــسعودي على سبيل المثال (بركات،1970، ص34) .

كما نلاحظ ان السلطة التنفيذية في قطر اكثر منها قوة في البحرين والكويت وفي الامارات العربية المتحدة ، كما يتبين من دساتيرها . اذ نجدها في قطر اكثر قـــوة وتركيزاً وعدم وضوح وبروز مبدأ الفصل بين السلطات (عبيدان ، 1979).

ان السلطة التنفيذية يتولاها الامير بمعاونة مجلس الوزراء وهذا يعني ان الاميــر هو رأس السلطة التنفيذية بالاضافة الى كون ان السلطة التشريعية متركــزة فـــي يديه، اخذاً في الاعتبار ما اورده النظام الاساسي من تفصيلات في هذا الـــصدد من جهة واخذاً في الاعتبار تأقيت النظام وما يراه الامير من الصالح العام خـــلال فترة الانتقال من جهة اخرى ، الامير رئيس الدولة وذاته مصونة واحترامه واجب ، وحكم البلاد وراثي في اسرة ال ثاني ، ويعين ولي العهد بـــامر اميـــري بعـــد التشاور مع اهل الحل والعقد في البلاد وموافقة اغلبيتهم على هذا التعين ، ان ذلك يعتبر حفاظا على التئام الرأ ي ومنع حدوث أي انشقاق فيه بـــين افـــراد الاســـرة الحاكمة خاصة وان ولي العهد يكون هو الامير المنتظر ولا بـــد مـــن ان يكـــون اختياره محل رضا واختيار الاغلبية ، وهذا يمثل نوعاً خاصاً مـــن الديمقراطيـــة يجري اعماله بين فئة خاصة هي فئة اهل الحل والعقد فـــي الـــبلاد (عبيـــدان ، 1979).

ان مجلس الوزراء خصيصة بارزة في النظام القطري لانجدها في دساتير بـــاقي دول الخليج العربي ، فالنظام القطري يتشابه مع النظام الرئاسي في كون رئـــيس الجمهورية هو رئيس الوزراء مع بروز مجلس الـــوزراء كوحـــدة لهـــا كيـــان ، ومجلس الوزراء يقوم بمعاونة الامير على اداء مهامه وممارسة سلطاته ولا يلـــي الوزارة الا من كانت جنسيته الاصلية جنسية دولة قطر ، وان من يكتسب الجنسية القطرية بالتجنس لايجوز له ان يلي الوزارة ، ويناط بمجلس الوزراء ادارة جميع الشؤون الداخلية والخارجية للدولة **(عبيدان ، 1979) .**

السلطة القضائية

لقد ادرك النظام الاساسي المؤقت في قطر شأنه شأن سائر الانظمة تللك الحقيقة واعياً حقيقتها ومغزاها فابرزت المادة 65 من النظام الاساسي المؤقت المعدل على" ان عدل القضاء دعامة اساسية للحكم في الدولة والقضاة مستقلون في اداء اختصاصاتهم ولا يجوز لأية جهة التدخل في سير العدالة" ، ولا يخفى ان استقلال القضاء يعني بالدرجة الاولى الارتقاء عن أي ضغط من السلطة التشريعية او التنفيذية على الرغم من ان الامير يمارسهما معا ، وعلى الرغم كذلك من ان المحاكم تصدر احكامها باسم الامير ، واعمالاً لمبدأ استقلال القضاء المبادئ والاسس التالية : القضاة المستقلون لاسلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وتصدر احكامهم وتنفذ وفق القانون ،ولايجوز اعفاء القاضي من منصبه سواء كان ذلك بالعزل ام بالنقل ، ويحلف القاضي قبل مباشرة مهام منصبه يميناً امام الحاكم بان يحكم بين الناس بالعدل ، وان يحترم قوانين البلاد ويطبقها دون خشية احد ودون محاباة ، ولا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة مهنة التجارة او أي وظيفة او عمل لايتفق واستقلال القضاء وكرامته، ان الهيكل القضائي في قطر في الوقت الحاضر يشتمل على قضاءين: القضاء العادي(ويسمى القضاء العدلي ممثلا في المحاكم العدلية الجديدة) والقضاء الشرعي ، حيث ان له الاهمية والصدارة وعليه المعول والمحك.**(عبيدان ، 1979)** .

3.2.4 المحددات الإقتصادية:

ان الاقتصاد القطري اعتمد في الماضي على صيد اللؤلؤ، وفي الوقت الحاضر يعتمد اساس على استخراج البترول والذي يساهم به هذا المورد في مجالات التطور الاقتصادي الحديث ولابد لكي نعرف ماهية ذلك المورد القديم الذي اسهم بشكل او اخر في تشكيل وبلورة المجتمع القطري (عبيدان ، 1979) .

البترول : ان أي اقتصاد في العالم يقوم على اسس ثلاثة هي الصناعة والزراعة والتجارة ، وقد تختلف هذه الاسس من اقليم الى اخر فيحدث اختلاف في تقدير قيمة كل واحدة من هذه الدعائم ومدى مساهمتها في الدخل القومي بقدر الاهتمام او المعطيات المساعدة في تنمية الانتاج والاستغلال للطاقات ومدى تشغيل الايدي

العاملة ، وقد يعتمد اقتصاد ما بدرجة او اخرى على دعامة رئيسية من تلك الدعائم ، وان اقتصاد قطر يعتمد اعتماداً كلياً وبالدرجة الاولى على البترول الذي يشكل نحو85% من دخلها القومي كما جاء على لسان وزير المالية والبترول القطري.

لذلك لاغرور اذا اطلق على الاقتصاد القطري اقتصاد البترول ، ولابد عند ذكر الاقتصاد القطري من ذكر البترول باعتباره الشريان الحيوي له ، وان اتجهت الحكومة مؤخراً وجهة رشيدة بتنويع مصادر الدخل القومي والتقليل قدر الامكان من الاعتماد على مصدر واحد درءاً للخطورة التي تكمن من وراء ذلك ، وتعمل بقطر في مجال استخراج البترول الشركات التالية (بركات،1970، ص45) :

1. شركة نفط قطر المحدودة ، وقد باشرت الشركة المذكورة عملها فقامت بمسح جيولوجي في منطقة الامتياز وتم العثور على النفط عام 1940 على عمق 5685 قدم لكن جميع الاعمال توقفت بسبب الحرب العالمية الثانية واستحالة الاستمرار في العمل.

2. شركة شل المحدودة حصلت على امتياز التنقيب في سنة 1952 لمدة خمسة وسبعين عاما ، وكان امتيازها حوالي 14000 كم وتقع منطقة الامتياز كلها في المناطق البحرية خارج المياه الاقليمية والخاضعة لسيادة دولة قطر .

وهناك شركة ونترشل الالمانية واتفاقية هولكر وشركة البندق المحدودة.

الصناعة: تعتبر الصناعة احد مجالات النشاط الاقتصادي ، وقد اولت قطر الصناعة جل اهتمامها ، واتجهت اليها في الاونة الاخيرة انطلاقا من سياسة تنويع مصادر الدخل القومي وايجاد بديل للنفط عند نضوبه على اعتبار انه محدود في باطن الارض (عبيدان ، 1979)

الزراعة : كان لمناخ قطر شبه الصحراوي ، وقلة مياهها وندرة امطارها اثره الواضح على الزراعة فيها ، مما جعلها حرفة غير رئيسية لعدة سنوات ، الا انه في منتصف الخمسينات من هذا القرن بدأت الدراسات تشير والنتائج تتكشف عن وجود اراض قطرية تصلح للزراعة اذا ما احسن استغلالها ، وقد تبين مؤخراً ان

مناخ قطر قد ساعد كثيراً على انتاج انواع معينة من الخضروات في مواسم معينة تقل او تنعدم فيها هذه الخضروات في بلاد اخرى (أل ثاني،2010، ص56).

ومع نهضة قطر الشاملة في كافة الميادين كان طبيعياً ان تولى الزراعه الاهمية اللازمة لها رغبة في استغلال الامكانيات الزراعية الى اقصى حد ، ولمد السوق المحلي بما يحتاجه ، وظلت دائرة الزراعة التي انشئت عام 1956 تقوم بهذه المهمه حتى عام 1970 عندما اضطلعت بهذا الدور وزارة الصناعة والزراعة(عبيدان ، 1979).

وبدأت الحكومة تجربتها الاولى بانشاء مزرعة تجارب وزرعت بها انواعاً مختلفة من الاشجار لمعرفة مدى ملائمة التربة والطقس والمياه ، وبالفعل نجحت زراعه اشجار كثيرة منها اشجار التين والعنب والرمان والجوافة واللوز والموز ، وتمنح الحكومة سنوياً عدداً لابأس به من الشتلات بالمجان على الاهالي اصحاب المزارع مساعدة منها وتمكيناً لهم في المضي في ازدهار الزراعة وزادت بالتالي عدد المزارع الاهلية كما نجحت التجارب التي اجريت على زراعة اصناف من القمح والشعير ، بحيث اصبح من الضروري انتاج هذين النوعين لاهميتهما البالغة (بركات،1970، ص48).

التجارة : ان وقوع شبه جزيرة قطر في موقع فريد في قلب الخليج العربي الذي كان على مختلف العصور والفترات يمثل جسراً بين دول المنطقة من ناحية ودول العالم من ناحية اخرى جعل لها ميزة في التجارة ، ومكن لسكانها ذلك الموقع من ان يسلكوا طريق التجارة ويتفننوا في اشكالها والوانها ، الامر الذي يدعونا للاعتقاد بان النشاط التجاري كان ولا يزال جزءاً اصيلاً من تاريخ قطر قديماً وحديثاً، يؤيد ذلك ان الواقع اثبت مهارة التاجر القطري وتفوقه فيها ، خاصة بعد ظهور واستخراج البترول وتزايد حاجات السكان الاستهلاكية ، مما اوجد في البلاد حركة تجارية نشطة، ودولة قطر في تطورها الحديث ادركت الاهمية القصوى للتجارة ، ومكانتها الهامة في الاقتصاد فاستحدثت وزارة تسمى وزارة الاقتصاد والتجارة لتسهم في ركب تقدم التجارة وتنظم اللوائح والتشريعات التي تخدم اغراضها (عبيدان ، 1979).

بدأت العلاقات الإقتصادية بالازدهار بين البلدين عندما تم تأسيسها في مجلس الغرف السعودية عام 2008 وأصبحت السعودية الشريك التجاري الثاني لقطر بإجمالي حجم تبادل بلغ نحو 5.3 مليار **ريال** قطري حسب إحصائيات البنك المركزي لعام 2008 فيما تجاوز التبادل التجاري بين البلدين حاجز 6 مليارات ريال قطري في عام 2014 (الوقت ، 2014).

ويشار هنا ان التبادل التجاري الأكبر بين قطر ودولة خليجية هو التبادل التجاري مع الامارات وقد وصل الى 20 مليار ريال قطري.

تشهد العلاقات السعودية القطرية توتراً شديداً خلال هذه الايام وتوقعت مصادر دبلوماسية قيام السلطات السعودية باغلاق الحدود مع قطر بعد تقارب الدوحة مع انقرة وقامت السلطات القطرية مؤخراً بتخصيص عدد من المخازن داخل المطار القديم بالدوحة تمهيداً لاستقبال وتخزين كميات من البضائع والمواد الاساسية القادمة من تركيا ويستهدف هذا التحرك من جانب قطر اقامة جسر جوي مع تركيا للحصول فيها على المواد الاساسية بدلاً من الاعتماد وبشكل اساسي على السعودية تحسباً لتدهور علاقات الدوحة بالرياض وقرب اغلاق الحدود بين الدولتين. (صحيفة الوفد ، 2016)

4. 4.2 المحدد الديني

تمثل العمالة الاجنبية جزءاً من النسيج السكاني لدولة قطر ، وياتي اغلبهم من الدول الاسيوية والعربية والاوروبية والولايات المتحدة الامريكية ، العمال الاسيويون الذين يصل عددهم الى ثمانمائة الف عامل ينتمون الى ديانات متعددة منها الاسلام والمسيحية والهندوسية والبوذية والبهائية ، كما ان العمال من الدول العربية مثل فلسطين ولبنان ومصر والعراق يوجد بينهم مسيحيون فالدولة تدعو الطوائف المختلفة للتحاور فيما بينها على مدار ثلاثة أيام للتعرف على اتباع الديانات الاخرى والدخول في حوارات حول الديانات المختلفة ، وترعى الكنسية الكاثوليكية وهي أكبر طائفة مسيحية في قطر ، حوالي مئة الف معتنق لها ، وفي الاجازات الرسمية تعج الكنسية بالعائلات والشباب الذين يأتون للصلاه والقيام بالنشاطات وكما توضح الشابة السريلانكية جودي سيلفا ،17 عشر عام ، والتي

جاءت مع والديها الى قطر فأنها لا تواجه مشاكل فمنذ افتتاح الكنسية والكل يعرف بوجودنا ، وقطر ليس بلداً مسلماً فقط وانما بها طائفة كاثوليكية من سيريلانكا وفي النهاية فنحن نعبد الهاً واحداً لكن لايوجد من يمنعنا من أن نكون مسيحيين . (لويكنفيلد واسماعيل ،2010) .

سعت قطر في فترة ما سمي بالثورات العربية الى لعب دور اقليمي وهو ما كان سيضعها في المواجهة مع الدور السعودي وكانت قطر تريد ان تحل محل السعودية في الخليج العربي كحليف قوي للغرب وامريكا وقد قامت بتنسيق مواقفها مع اميركا كما انها ارادت ان يحل الاسلام الاخواني محل الاسلام السلفي السعودي وقد سعت قطر الى الاتيان بحكومات قريبة من الاخوان الى سدة الحكم في بعض الدول العربية التي شهدت اضطرابات بدلاً عن انظمة قريبة من السعودية وهكذا عمدت الدوحة الى تعزيز علاقاتها مع منافسي السعودية بالمنطقة (خضير، 2014)

ومن جهتها كانت السعودية ترى بأن ذلك يهددها ويهدد دورها وسيغير النظام السياسي الاقليمي لغير صالح السعودية وحلفائها ولذلك سعت السعودية الى استغلال الازمة السورية لاعادة ترسيم النظام الاقليمي وكان هذا جزءاً من السياسة السعودية ضد ايران وحلفائها بالمنطقة كان واضحاً ان السعودية تريد عبر اسقاط الرئيس السوري بشار الاسد ايجاد توازن بين مايسمى محور الاعتدال (المحور السعودي الامريكي في المنطقة) وبين محور المقاومة والممانعة . وفي سوريا اختلفت النظرتان القطرية والسعودية حيث ارادت قطر الاستفادة استراتيجياً واقتصادياً وسياسياً وايديولوجياً من الازمة السورية لتكتسب دوراً اقليمياً وبما ان قطر كانت بعيدة عن الخطر الجغرافي الذي تشكله الجماعات المسلحة في سوريا فانها عمدت على غرار تركيا الى دعم الجماعات المسلحة في سوريا مثل جبهة النصرة واحرار الشام وبعض الجماعات الصغيرة بالاضافة الى تقديم دعم كبير لتنظيم داعش لكن السعودية في المقابل عمدت الى دعم جماعات مسلحة يمكن السيطرة عليها بشكل اكبر مثل جيش الاسلام او الجيش الحر ولذلك اصبحت قطر تدعم التيار الاخواني او من كان اكثر تطرفاً من التيار الاخواني فيما دعمت

السعودية من كان علمانياً اكثر بين صفوف المعارضة السورية ولذلك تسبب الخلاف القطري السعودي بحدوث صراعات بين الجماعات المسلحة في سوريا وهكذا دعمت قطر والسعودية من حيث لاتدريان اعدائهما في المنطقة (الوقت ، 2016) .

وقد وصل التنافس في سوريا بين السعودية من جهة وبين قطر وتركيا من جهة اخرى الى حدوث حرب اعلامية بين الجانبين ومن ثم تدخل مجلس التعاون في الخليج العربي وسحبت الدول الاعضاء في المجلس سفرائها من قطر ، ورغم ان قطر لم تعدل موقفها في سوريا لكنها في النهاية خفضت حدة التوتر مع السعودية لتبقيها على المستوى الاعلامي فقط لكن الاتراك واصلوا الدور الذي كانت تؤديه قطر ومع وفاة الملك السعودي عبدالله شهدت السياسات السعودية في الشرق الاوسط تغييراً جذرياً حيث اقتربت الرياض من تيار الاخوان المسلمين لتستفيد من قدراتها في التنافس الاقليمي الحاصل مع ايران وحلفائها وقد اقتربت السعودية من جديد من قطر وتركيا لتستفيد من قدراتهما في ادارة الازمات الاقليمية وعلى راسها الازمة السورية وهنا يعتقد البعض ان خلافات قطر والسعودية كانت تكتيكية وغير استراتيجية (خضير، 2014) .

من هنا يمكن القول ان الثورات العربية قد تسببت بحدوث تنافس سياسي بغطاء ايديولوجي بين دول مجلس التعاون في الخليج العربي لكن يجب الانتباه ان هذا الخلاف كان ناجماً عن تغيير سياسة قطر الاقليمية وان السعودية كانت في موقف رد الفعل. واستغلت قطر ما يحدث بسبب الثورات العربية لزيادة دورها الاقليمي بعيداً عن الاطار السعودي المرسوم لها بالتنسيق مع واشنطن لكن الملك عبدالله ملك المملكة العربية السعودية سعى الى الحد من الدعم الذي تقدمه قطر للاخوان المسلمين كما سعى الى ابعاد الاميركيين عن دعم وصول الاخوانيين الى الحكم في المنطقة لكن يبدو ان سقوط حكومة الاخوان في مصر ووفاة الملك عبدالله قد غير من الاولويات السعودية الان حيث غيرت السعودية سياستها من سياسة رد الفعل الى سياسة الامساك بزمام المبادرة وهي تريد الان ارغام قطر وباقي دول مجلس التعاون على الانضمام الى سياساتها وفي هذا السياق اقتربت

السعودية مجدداً من الاخوان لتستميل قطر الى جانبها لكن هذا الامر قد تسبب بابتعاد الامارات عن دائرة الاهتمامات والاولويات الاقليمية السعودية وهكذا يبدو ان هناك خلافاً سيتصاعد بين السعودية وقطر من جهة والامارات من جهة اخرى في الفترة القادمة (الوقت ، 2016) .

ان من يقترب الى السعودية اكثـــر هـــو مـــن تتفـــق اولوياتـــه معهـــا ، فالسعودية اولويتها الاولى تكمن فـــي مواجهـــة التوســـع الايرانـــي، امـــا قطـــر فاولويتها الاولى هي دعم الثـــورة ســـواء اســـلامية اوغيـــر اســـلامية، وهـــي تضع السعودية بان هذه القوى حليفـــاً للـــسعودية وخيـــر ســـند لهـــا (فخـــرو ، 2002).

يعتبر التركيب الديني من الخصائص الـسكانية التـــي توضـــح مـــدى تجـــانس السكان ، وتبرز اهميته لاعتبار اساسي ، وهـــو ان الهجـــرة الوافـــدة وخاصـــة الاسيوية هي المسؤولة عن نمو ســـكان الدولـــة ، وهـــذه الجنـــسيات الاســـيوية تتميز بتنوع الاديان والعقائد الامـــر الـــذي قـــد تترتـــب عليـــه بعـــض الاثـــار السلبية على تركيـــب الـــسكان ، خـــصوصاً وان المجتمـــع القطـــري مجتمـــع اسلامي بالدرجة الاولى (فخرو ، 2002).

المحدد الديمغرافي

بلغ عدد السكان عام 1973بـــ 130,000 الف نسمة تقريباً(عبد الحكيم واخرون،1983) وان اكتشاف البترول وغزارة الحقول ادى الى اجتذاب السكان من كل فج عميق (عبد الحكيم واخرون،1983) .

قدر عدد سكانها عام 1994بـــ 500.00 نسمة (الهيتي واخرون، 2000) ووصل معدل الزيادة الطبيعية بنسبة3,54% (الهيتي واخرون ،2000) وبنسبة 0,19% من نسبة سكان الاقطار العربية (الدويكات ، 2001) ، وفي عام 2000 بلغ عدد سكانها 569.000نسمة (الهيتي واخرون ،2000) ، مما ادى الى زيادة الكثافة السكانية حتى اصبح يقدر عدد سكان قطر في عام 2003 من قبل الامم المتحدة 610,000 نسمة. وفي العام 2013 بلغ عدد سكان قطر (2.4) مليون نسمة (الوقت، 2016).

ومع ذلك فان الكثير من المناطق غير مأهولة بالسكان في البلاد الصحراوية ، وقدرت من قبل مكتب المراجع السكانية ان 93% من السكان يعيشون في المناطق الحضرية، في عام 2001 كان عدد سكان العاصمة ، الدوحة يبلغ 391,000 نسمة في تلك السنة ، كما نمت اثنتين من المدن الرئيسية في كل انحاء صناعة النفط: دخان والتي تقع على الساحل الغربي ، وميناء ام سعيد الى الجنوب من الدوحة، وفقا للامم المتحدة ، وكان معدل النمو السكاني في المناطق الحضرية للفترة 2000 - 2005 بنسبة 1,5% .

وتوفر الاحصاءات بيانات عن عدد السكان في الدولة من خلال عمليات احصائية كالتعدادات والمسوحات بالعينة والتقديرات السكانية لمنتصف العام والاسقاطات السكانية (وزارة التخطيط التنموي والاحصاء ، الدوحة ، قطر ، 2014).

3.4 أثر المحددات على طبيعة العلاقة بين المملكة العربية السعودية وقطر

بدأت العلاقات السعودية القطرية قبل وقت طويل من نيل قطر لإستقلالها في عام 1971 وقد تراوحت العلاقات بين تقارب وتباعد فثمة مصادر تشير الى ان خلاف نشب بين البلدين في العام 1913 حين قرر عبد العزيز بن سعود ان يلحق قطر بإقليم الإحساء حيث تم إنسحاب العثمانيين من قطر بموجب إتفاق عام 1913 وألزم عبد العزيز بن سعود على عدم التدخل في شؤون قطر من قبل بريطانيا " في معاهدة دارين (زكريا، وآخرون، 2014).

وقد ظل أمر الحدود بين البلدين موضع خلاف لم تعترف به السعودية الا بضغط بريطاني فيما إستمر النزاع الحدودي على بعض المناطق مع السعودية بين عامي 1992 و 1994 والذي انتهى بتوقيع اتفاقية ترسيم الحدود عام 2001 بناء على االاتفاق الحدودي الذي تم عام 1965(الرنتيسي، 2014).

ويذكر الدكتور / احمد العناني ان العلاقات الجيدة بين الإمام فيصل بن تركي والشيخ محمد بن ثاني ومن بعده ابنه قاسم تعود الى عدة أمور من أهمها :

أ. الإهتمام الشديد في دولة قطر بشؤون الدين والوعظ وهو أمر لفت أنتباه الرحالة الإنجليزي وليم بلجريف " willim pigrif " الذي زار قطر كما زار

المملكة العربية السعودية في أوائل الستينات من القرن الماضي مبيناً التزام كثير من القطريين بالمذهب السلفي .(بلجريف ، 1862) .

ب. الدعم المستمر من الإمام فيصل لموقف القطريين من جيرانهم (العناني ، 1985). وحينما بدأ عبد العزيز الملحمة التاريخية السعودية وإستعداد الرياض عام 1902 ، صب اهتمامه على الإعداد لإستعادة السيادة السعودية على شبة الجزيرة العربية ونشر حركة الإحياء الاسلامي ، كما قدم حاكم قطر في تلك الحقبة الشيخ قاسم ابن محمد ما يمكن ان يقدم لأخية ابن سعود في طريقة لإسترداد ملك آبائة وأجداده وفي عام1921، ضم عبد العزيز الى إمارة نجد منطقة حائل التي كانت تابعة لحكم آل رشيد . وبذلك ارتفعت دولته نحو مصاف السلطة ، وفي عام 1926 ، تمكن من الوصول الى الحجاز وضم الى ملكه مكة المكرمة ، والمدينة المنورة ، وفي عام 1931 ضم الملك عبد العزيز إقليم عسير وبذلك أكتمل الكيان الكبير الذي أطلق عليه عام 1932 ، اسم المملكة العربية السعودية .(باديب ، 1994) .

وحينما سقطت الدرعية عام 1818 بادر الانجليز بالهجوم على القواسم في الخليج العربي ، ثم تحرشوا مرة بعد مرة بقطر وضربوا الدوحة بقنابل إسطولهم الى ان تفاهم معهم الشيخ محمد آل ثاني عام 1868 ، على حفظ سلام البحر وإستقلال دولة قطر بزعامته ، وحينما توفي الشيخ محمد آل ثاني 1887 ، تولى حكم قطر الشيخ / قاسم بن محمد الذي يعده أغلب المؤرخين المؤسس الفعلي لإمارة قطر المستقلة ، كما كان له علاقات قوية بالملك عبد العزيز آل سعود ولقد تجلى هذا التعاون المثمر بين الحاكمين في البلدين في عدة صور لعل من أهمها :

أ. إقامة الإمام عبد الرحمن ابن فيصل ابن تركي وأسرته في قطر صيف عام 1892 ، بعد خروجه من الرياض ولفترة إستمرت قرابة الشهرين .

ب. لقاء الزعيمين الإمام عبد العزيز والشيخ قاسم في طريق سلوى عام 1905.

جـ .مساعي الشيخ قاسم الدبلوماسية لصالح ابن سعود .

د. الإحترام المتبادل بين القائدين وقبول شفاعة الشيخ قاسم في بعض المختلفين مع الإمام عبد العزيز (القباع ، 1986).

ولقد رحب القطريون كثيراً بهذا الإنجاز والانتصارات المتلاحقة للملك عبد العزيز . ولا شك ان الملك عبد العزيز قد وجد كل العون والمساعدة من قبل الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني الذي كان يلاقي ضغوطاً من العثمانيين والبريطانيين بسبب موقفة المؤيد لابن سعود(العناني ، 1985) ، وفي المقابل فإن التكوين السياسي التاريخي القطري بدأ منذ نزوح دفعة كبيرة من القبائل النجدية الى قطر منذ بداية القرن الثاني عشر الهجري الثامن عشر الميلادي ، ومن ضمن تلك القبائل آل ثاني الذين ينتسبون الى جدهم الشيخ ثاني بن حمد بن ناصر بن علي بن تميم ، فقد نزحوا من نجد وإستقروا في مدينة الزبارة (مدينه تبعد عن الدوحة 105 كم)، ثم إنتقلوا الى الدوحة عام 1847 ، وهناك برزت شخصية الشيخ / محمد آل ثاني الذي وجد في إبنة الشيخ قاسماً خير عون له (القباع ، 1986).

وبعد وفاة الشيخ قاسم ابن محمد آل ثاني في عام 1913 خلفة ابنه عبد الله الذي اقتفى أثر والدة في تعزيز العلاقات الحميمة مع الملك عبد العزيز آل سعود حيث أنه أبلغ البريطانيين أن حدود دولة قطر على النحو الوارد في خريطة(الانجلو – ايرانية) وانه لا يعترف بوجود منطقة حيادية بين بلادة والسعودية (العفيفي ،2001). وبريطانيا لم تكن لتدخل في نزاع مع السعودية من أجل شيخ قطر الذي كان حريصاً على المحافظة على العلاقات السعودية القطرية .

ومن الاشارات الدالة على عمق العلاقات الودية زيارة الشيخ / عبد الله بن قاسم آل ثاني الرياض عام 1932 من أجل تهنئة الملك عبد العزيز آل سعود بمناسبة إعلان مسمى المملكة العربية السعودية خاصة وان اباه كان قد أعلن من قبل انه يعتبر الملك عبد العزيز والده وان أي قرار يتخذه جلالته بخصوص حدود قطر مع السعودية سوف يلتزم به لثقته التامه به ، ومن شدة حب الشيخ / علي ابن عبد الله لآل سعود انه عندما سئل عن الحدود السعودية القطرية قال " حدودي هي قصري (البهكلي ، 1980)" .

هكذا نشأت وترعرعت العلاقات السعودية القطرية قبل عام 1953 في ظل حكام ناضجين متفاهمين لما يجري على الساحة السياسية ، سواء كان على مستوى الأحداث في الجزيرة العربية او على خارجها ، فنجد انه حينما فرضت الاحداث التي شاهدها العالم قبيل عام 1954 إنماطاً جديدة من العلاقات الدولية سعى حكام الدوليتين على تهيئة أوضاعهم الداخلية والخارجية بشكل يمكنهم من إستيعاب التغيرات والتطورات ، كما إتسمت سياستهم بثباتها ومرونتها ، كما عملت المملكة العربية السعودية وإمارة قطر في تلك الفترة على تمتين نسيجها بشكل جعل الأمور تنعكس إيجابياً على البلدين في تنفيذ سياستهما الخارجية ، كما سخرت الدولتان في تلك الأثناء كل مواردهما ، ومنجزاتها في سبيل الخروج بدولتين ذواتي كيانين متماسكين قادرين على الدفاع عن ذاتها(العفيفي ،2001) .

كما أدرك الملك عبد العزيز آل سعود وشيوخ آل ثاني الدور المناط بهم من الناحية السياسية ، فإستطاعوا رسم سياسة واضحة المعالم ، فقد أولت المملكة العربية السعودية وإمارة قطر إهتماماً كبيراً لعلاقتهما العربية إنطلاقاً من كونهما عنصريين في الأمة العربية ، وان إنتماءهما العربي هو أحد المصادر الرئيسية لقوتهما، لذا فإنهما ركزا على ضرورة قيام تعاون فاعل وإيجابي يساهم في التصدي للأزمات الداخلية (البهكلي ، 1980).

أما على الصعيد الإسلامي فقد كان المفهوم الشامل للمملكة العربية السعودية وإمارة قطر ينطلق من ان الدين كان ركناً أساسياً وراسخاً في تكوين السياسة الخارجية للدولتين تجاه الدول الاسلامية . فنجد ان البلدين قاما بشكل واضح وكبير في الاهتمام بقضايا العالم الاسلامي ومناصرة جميع قضاياه (العناني،1985) .

أما على مسرح الأحداث العالمية فنجد ان الملك عبد العزيز وأمراء قطر تبنوا النهج السياسي القائم على مبدأ التعاون الإنساني وخلق الاستقرار والحفاظ على الأمن والسلام لجميع الدول ، وإعتماداً على ذلك نجد ان المملكة العربية السعودية وإمارة قطر قد حددتا علاقاتهما العربية والأقليمية والدولية بما يساهم

وبشكل كبير في بناء حالة من التعاون وتجنب الخلافات ، وعدم الدخول في ساحات الصراع أياً كانت درجته أو نوعه او مستواه (حسون ، 1992).

ولكن العلاقات عادت من جديد الى مسار التحسن عندما إستجاب أمير قطر حمد بن خليفة الى طلب الملك الراحل الملك عبد الله بن عبد العزيز في 2010 بالعفو عن بعض السعودين المتورطين في المحاولة الإنقلابية التي وقعت عام 1995(فؤاد ابراهيم، 2014).

تكمن أهمية الجغرافية السياسية في مساعدة صناع القرار على صياغة سياسات إقتصادية وإجتماعية وإستراتيجية طويلة المدى تأخذ بعين الاعتبار المصلحه القومية لدولتهما ، لذا فإن الجغرافية تلعب دوراً مهماً في العلاقات الدولية وفهما (الجغرافية والعلاقات) يتداخلان في مجموعة من الأمور تشمل الحدود والهيمنة على الموارد والتوسع وطبيعة السكان ، ومشكلات الدول الحبيسة ، والتجارة الدولية والمواصلات البرية والبحرية والجوية ، والدفاع الوطني ، وتوازن القوى والتحالفات (فضه ، 1982).

وبالتالي فإن الموقع الجغرافي يعد أحد المداخل الاساسية عند دراسة العلاقات السياسة للمملكة العربية السعودية ودولة قطر فهو معطى ثابت تستمد منه السياسة الخارجية للبلدين قدراً غير قليل من الدوافع والمسببات ، فهو يساهم وبصورة فاعلة في تحديد أولويات علاقة الدولتين اذ إن موقع المملكة العربية السعودية ودولة قطر يعكس ذاتهما في سياستهما الخارجية وتحالفاتهما الإقليمية والدولية(عبده ، 1997).

حيث تقع الدولتان في شبة الجزيرة العربية بين دائرتي عرض 12.5 – 30 درجة شمالاً تقريباً . أما بالنسبة لموقع الدولتين على خريطة العالم فإنهما تقعان في النصف الشرقي للكرة الأرضية وتحديداً في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا (عبده ، 1997).

وبذلك يكون موقع الدولتين داخل إطار منطقة البحار الخمسه وهي منطقة ذات شهرة تاريخية فعلية ارتبطت أساساً بكل شعب سكن فيها منذ بداية التاريخ ،

وتقوم تلك الاراضي بوظيفة عامل الربط بين ثلاث قارات ، كما تفصل بين محيطين لذلك فهي نقطة التقاء عالمية(عبده ، 1997).
وتحظى كل من قطر والسعودية بمواقع هامة على ساحة الخليج العربي وتتصل قطر بالسعودية براً بحدود طولها 60 كم كما يمكنها موقعها المتقدم داخل الخليج من احكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج ، وقد أضفى اكتشاف النفط في السعودية والغاز في قطر أهمية خاصة للدولتين على المستوى الدولي والأقليمي (الهيتي ، 1981).

ومن إستعراض الموقع لكلتا الدولتين نجد ان المملكة العربية السعودية ودولة قطر تتمتعان بموقع إستراتيجي مميز اذ انهما تقعان على الخليج العربي مما اعطى البلدين أهمية كبيرة في الميزان السياسي الدولي بحكم توسطهما العالم القديم ، بالاضافة الى انه لعب دوراً هاماً في نقل التجارة بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر الابيض المتوسط(الهيتي ، 1981).

وعند بروز النفط بكميات تجارية في أراضي المملكة العربية السعودية عام 1938 ودولة قطر عام 1950 أعطى الموقع الجغرافي لكلا البلدين أهمية إستراتيجية عالمية (الهيتي ، 1981).

ومما عزز العلاقات السعودية القطرية من الناحية الجغرافية قبل عام 1954 ان الدولتين جارتان لهما حدود ملتصقة برية وبحرية ، فالمملكة العربية السعودية تحد دولة قطر من الناحية الجنوبية .وقطر تحد المملكة العربية السعودية من الناحية الشرقية ، وتبدأ الحدود البرية بين السعودية القطرية من نقطة على ساحل دوحة سلوى وموقعها التقريبي التقاء خط طول 50 /50 درجة شمالاً مع دائرة عرض 45 / 24 درجة شمالاً وفي هذه النقطة يمتد خط الحدود بصورة مستقيمة الى قرن أبي وائل ، وفيها يمتد خط مستقيم الى وجوب السلامة عند التقاء خط طول 55 / 50 درجة شرقاً مع دائرة عرض 32 / 24 درجة شمالاً ثم يستمر خط الحدود مستقيماً الى الطرف الجنوبي لسبخة تيثل المعترضة لخط 50/50 شرقا ودائرة العرض 24/28 شمالا ثم تستمر الحدود نحو الشمال الشرقي

الى نقطة على ساحل خور العديد وموقعها الجغرافي خط طول 51/16 درجة شرقا وخط عرض 24/36 درجة شمالا (بندقجي ، 1977).
وبذلك يكون الموقع الجغرافي من المدلولات المهمة التي غرست جذور العلاقات السعودية القطرية وعملت على تسهيل تعميق العلاقات بين البلدين على كافة نواحيها واوجهها.

وهنا يمكن القول ان المحددات السياسية التي كانت تربط علاقات البلدين ببعضهما البعض قبل الربيع العربي انقسمت بين عوامل للتقارب والتباعد فقد كان للروابط القومية والدينية والتاريخية والثقافية دوراً مهما في توثيق العلاقات وبالرغم من النشاط الملحوظ لقطر لم تكن السعودية تستشعر ان قطر تمتلك من أدوات القوة بما فية الكفاية لتؤثر على نفوذ المملكة في المنطقة العربية تحديداً إضافة لإعتقاد كان وما زال سائداً بان الدوحة لم تخرج عن قواعد علاقتها الجيدة مع الولايات المتحدة (بندقجي ، 1977).
ومن جهة أخرى فقد كان لتغيير الحكم في قطر عام 1995 دون علم السعودية دوراً في تباعد العلاقات حيث كانت تربطها علاقات جيدة مع الأمير القديم خليفة بن حمد . كما ان السياسة الإستقلالية التي انتهجها أمير قطر السابق حمد بن خليفة لم تكن مبعث ارتياح بين قطر والسعودية ، كما تأتي في هذا السياق عدة نقاط منها السياسة القطرية البراغماتية تجاه ايران والنزاع الحدودي السابق واحتضان القاعدة الأمريكية بعد طلب السعودية مغادرة القوات الأمريكية للمملكة وتبني قناة الجزيرة خطأ مساندة الاسلاميين إستضافة رموز من الإسلاميين مثل الشيخ يوسف القرضاوي (بندقجي ، 1977).
ويمكننا تلخيص محددات العلاقة بين البلدين في الفترة ما قبل عام 2011 بإعتبار السعودية نفسها المسؤوله الأولى عن منطقة الخليج ورفضها لتقاسم السيادة والهيمنة على القرار في منطقة الخليج ولكنها بدت قابلة بهامش كبير لتحركات السياسة القطرية .
وبالرغم من تنامي سلوك دول الخليج نحو الإستقلاليه في سياستها الخارجية وتحديد دول مثل قطر وعمان لم يكن هنالك خلافات بشان قضايا خليجية داخلية

انما بشأن المواقف من القضايا العربية والأقليمية مثل الموقف من غزة والعلاقات مع سوريا وكان من الملاحظ أيضاً وجود حرص قطري على عدم افتعال أزمات مع أي دول خليجية وتحدياً مع السعودية وإنهاء أي خلاف ينشب على الفور (بندقجي ، 1977).

وبالنسبة للوضع الاقتصادي بين الدولتين فقد رفعت مشاريع "نهضة قطر" الاستراتيجية وتيرة التعاون الاقتصادي والاستثماري مع دول الخليج ولا سيما السعودية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، في حين بلغ حجم التبادل التجاري بين الدوحة والرياض في العام 2015 قرابة 9 مليارات ريال قطري.وبلغ حجم التجارة البينية بين قطر والسعودية نحو 8.6 مليارات ريال قطري في عام 2015، بعد أن كانت قرابة 7.1 مليارات عام 2011، بمتوسط معدّل نمو بلغ نحو 4.9%، بحسب إحصاءات التجارة الخارجية السنوية لوزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية ومجلس الغرف السعودية. وتشير بعض التقارير الاقتصادية إلى الارتفاع الملموس في حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي وقطر، لا سيما مواد البناء والتشييد؛ بسبب ارتفاع معدلات نمو المشاريع داخل قطر، التي زادت خلال العامين الماضيين إلى 10% عمّا كانت عليه في 2011.وبحسب إحصاءات سابقة لمركز تنمية الصادرات السعودي، فإن معدلات النمو في قيمة التبادل التجاري ارتفعت بين دول الخليج العربي وقطر خلال السنوات الأخيرة؛ إذ وصلت إلى 35.647 مليار ريال سعودي؛ منها 21.24 مليار ريال قيمة صادرات دول الخليج مجتمعة إلى قطر، و14.406 مليار ريال سعودي صادرات قطر إلى الخليج. وتستورد قطر نحو 90% من حاجتها للسلع من دول الخليج، إضافة إلى أن حجم التجارة البينية بينها وبين دول المجلس كبير جداً، بحسب رئيس مجلس إدارة "غرفة تجارة الرياض" سابقاً، عبد الرحمن الزامل. ويتركز التبادل التجاري بين البلدين في السلع والمعدات الكهربائية والمصنوعات من الحديد والصلب، والألبان ومنتجات صناعة الألبان، والألمنيوم ومصنوعاته، والإسمنت والمواسير والأنابيب والبتروكيماويات، وبهذا تصبح المملكة الشريك التجاري الثاني لقطر بعد الإمارات العربية المتحدة، بحسب جريدة "الراية" القطرية.

الفصل الخامس

المواقف السعودية القطرية تجاه الثورات العربية

لم يكن احد يتوقع حدوث الثورات العربية لكنها وقعت واوقعت معها انظمة عمرت لعقود بأيام،جاء "الربيع العربي" ليجتاح المنطقة العربية منذ اواخر عام 2010، وليشكل منعطفاً بالغ الاهمية في تاريخ المنطقة بأكملها، إذ بدأت العديد من الدول العربية تشهد بوادر التغيير سعياً للديمقراطية من خلال إرادة شعوبها بإسقاط الانظمة التي استمرت عدة عقود.

بدأت الثورات بالطرق السلمية كالاحتجاجات والاعتصامات التي من خلالها عبرت الشعوب عن عدم رضاها عن السياسات الموجودة داخل دولها، حيث تميزت هذه الثورات بشعار شهير اجمعت عليه معظم الشعوب العربية "الشعب يريد اسقاط النظام "، وان الغالب على موجة الاحتجاجات العربية انها احتجاجات ثورية، وليست مجرد مطالب جزئية او انتفاضات مؤقتة،اذ تنطلق تلك المقومات للحالة الثورية على كل من تونس التي بدأ منها الربيع العربي وانتصرت لمفهوم سيادة الشعب بعد تنحي الرئيس التونسي وتخليه عن الحكم،ومصر التي تعاملت الشرطة المصرية مع المحتجين بطريقة سيئة، وليبيا التي اتخذت منحى آخر بعيدا عن الاحتجاجات السلمية وتحولت الى نزاع مسلح وسماها البعض بالحرب الليبية الاهلية، واليمن التي اتخذت فيها الثورة منحى سلمي في البداية بتنحي الرئيس اليمني عن الحكم، لكن سوريا اتخذت منحى مختلف تماما اذ واجهت الحكومة السورية المحتجين بالرصاص والطرق الوحشية لكنها لم تقف امام رغبة الشعب بالحرية واسقاط النظام، مما ادى الى توسع الاحتجاجات في كافة المدن السورية وتحولت الى حرب اهلية وطائفية وانقسامات وهذا كله لم يكن كفيلا لياخذ الرئيس السوري قرار التنحي عن الحكم الى الان (أبراش،2011، ص23).

اما في الدول العربية الاخرى فهي اقرب الى حالات احتجاج وحركات مطلبية، كالاردن والبحرين وان هذا التوصيف يظل مرناً وقابلاً للتعديل بحسب تطور الاحداث والتفاعلات داخل كل حالة،وفقاً للتفاعلات بين دواعي الاحتجاج وطريقة التعامل معها والعوامل الحاكمة لها (حبيب،2011، س34) .

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول ثورات الربيع العربي والتنسيق السعودي القطري تجاه الثورات العربية .

1.5 ثورات الربيع العربي

إن ثورات الربيع العربي قادتها الشعوب التي طالبت بالحرية والتخلص من الظلم وليس احزاب أو حركات أيدلوجيا، بسبب تدني المستوى المعيشي وارتفـــاع الاسعار، وزيادة الفقر، تميزت ثورات الربيع العربي بخصائص عدة ميزتها عـــن الثورات الاخرى ومن هذه الخصائص(الميديني، 2011: 60) .

1- لقد هدفت ثورات الربيع العربي إلى تحقيق الديمقراطية في عدد مـــن الاقطار العربية، وبدأت بثورة سلمية غير عنيفة في تونس، ثم امتـــدت إلى مصر، ودول أخرى، ثورات الربيع العربي بدأت بانتفاضة الشعب التونسي، الذي لم يهدأ حتى انتهى حكم رئيسه زين العابدين بن علـــي، وقد زعم بعض المحللين أن الحالة التونسية هي حالة ناجحه، فالـــشعب التونسي شعباً متعلم وطبقه وسطى عريضة ووضعيه نـــسائية متقدمـــة وانجازات اقتصادية هامه، ثم انطلقت ثورة 25 كانون الثاني في مصر، من خلال جماهير مندفعة وطامحة للحرية والتغيير، ثم انطلقت ثورات أخرى في كل من ليبيا واليمن وسوريا، تندد بالظلم وتنشد الحرية التي غابت عنهم لسنوات عديدة، بسبب سيادة دولة البوليس في العديد مـــن الدول العربية.
2- تخطت هذه الثورات مقولات أن الحركات الاسلامية هي وحدها التـــي تملك التغيير، وتملك القوة فقد انجزت هذه الثورات ما عجـــزت عنـــه الحركات الاسلامية طيلة سنوات عديدة.
3- استخدمت الحركة الشبابية وسائل عدة لانجاح ثورتها ومن ذلك استخدام وتوظيف وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي المختلفة .

ونتيجة لهذه الثورات سقطت انظمة عـــدة، كالنظـــام التونـــسي، والنظـــام المصري، ثم انتقلت الثورة إلى اليمن وقد بدأت سلمية ثم تحولت إلـــى اســـتخدام العنف بسبب استخدام النظام العنف لانهاء الثورة، ثم حدثت ثورات آخـــرى فـــي

سلطنة عمان، ولكن النظام استطاع أن يحتويها بالاستجابة للمطالب الرئيسية لهذه الثورة، ثم حدثت ثورة سلمية في البحرين، وقامت السلطات في البحرين بالاستعانه بدول أخرى لتطويق هذه الثورة، كما تم اعلان حالة الطوارئ واعــلان الاحكــام العرفية (حبيب، 2011: 127).

مع نهاية عام 2010، اندلعت ثورات الربيع العربي في عدد مــن البلــدان العربية، مما أدى إلى سقوط العديد من الأنظمة العربية، كمــا ســارعت أنظمــة أخرى إلى اجراء اصلاحات سياسية، في سبيل احتواء انتفاضة الشارع العربــي الذي أثبت أن لا شيء (مستحيل) وأن ثورة الشعوب يمكن أن تحدث المــستحيل، وأن على الأنظمة أن تعي، أن إحداث الاصلاح السياسي المنشود هو سبيل بقائها واستمرارها (عابدين، 2011: 15).

وثمة عوامل متعددة ساهمت في حدوث ثورات الربيع العربي في العديــد من البلدان العربية، ومن هذه العوامل، الظلم الاقتصادي والسياسي والاجتمــاعي، وكذلك الثورة التكنولوجية التي ساعدت في حدوث هذه الثورات، وكان من اسباب نجاح الثورات العربية هو عدم معرفة الطرف المحرك لها في الدول العربية، كما كان المجتمع كوحدة واحدة وهو من احتضن الثورة ووجهها.

وعرَفت ثورات الربيع العربي " بأنها سلسلة من الانتفاضــات المناهــضة للحكومة في مختلف البلدان في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، بدءاً من تونس في نهاية عام 2010 "، كما عرفت ثورات الربيع العربي بأنها" سلسلة من الأنــشطة التي تتراوح بين الاحتجاجات السياسية إلى الحرب الأهلية التي وقعت في عدد من الدول العربية، بما في ذلك تونس ومصر وليبيا، واليمن وســوريا، بــدأت فــي الأشهر الأولى نهاية عام 2010 ، وعرفت بأنها تغيرات واندلاع موجة عارمــة من الاحتجاجات أدت إلى تغيير جذري في النظام السياسي داخل العالم العربــي، وانتشارها بسرعة كبيرة تمثلت في نشوب معارك بين المتظاهرين وقوات الأمــن النظامية وصلت لوقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن، وسقوط أنظمة عربيــة استمرت عشرات السنين". واننا نرى أن ثورات الربيع العربي تلك الثورات التي

نشدت الحرية والديمقراطية، وأرادت أن تتخلص من الظلم الذي ساد في العديد من الدول العربية، تميزت عن باقي الثورات بما يلي (موسى، 2013: 22)

1- أن هذه الثورات كانت تهدف لاحداث تغييرات جوهرية في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لقد كان ما حصل هو انتفاضة تهدف لاحداث تغييرات جوهرية في الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، لقد كان ما حصل هو انتفاضة تهدف إلى احداث التغيير المنشود وانهاء ما كان سائداً من ظلم واستبداد في الدول العربية.
2- أثبتت ثورات الربيع العربي أن التغيير الجذري من الداخل ممكن دون حاجة إلى مساعدة من الخارج وهذا ما ظهر في ثورتي تونس ومصر.
3- ظهر من خلال ثورات الربيع العربي أن اسقاط أي نظام سياسي سائد هو اسهل بكثير من بناء نظام جديد.
4- ظهر من خلال ثورات الربيع العربي أن مطلب الديمقراطية هو شرط ضرورة وليس شرط كفاية، فهي ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية واحداث التنمية الاقتصادية واجتماعية مستدامة.
5- اظهرت ثورات الربيع العربي أن هناك تفاعل ووعي عربي ظهر لدى الشعوب العربية التي نشدت احداث ثورة هادفة من خلالها إلى تغيير ما هو موجود.
6- مشاركة جميع فئات الشعب في هذه الثورات، ولم تكن ثورات الربيع العربي هي ثورات شبابية فقط.
7- استطاعت هذه الثورات أن تحيد الجيش، واظهرت عجز الاجهزة الامنية عن مواجهتها.
8- أن ثورات الربيع العربي رفعت شعارات متعددة في سبيل التغيير كالشعب يريد اسقاط النظام، والمطالبة بالحريات وغير ذلك.
9- لم يكن دور التيارات الاسلامية اساسياً في ثورات الربيع العربي، بالرغم من مشاركتهم المحدودة في هذه الثورات.
10- ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى حد كبير في انجاح هذه الثورات.

اسباب وتداعيات الربيع العربي

بدأ تاريخ جديد انطلق من الشرق الى عواصم العالم ممثل (بحركات التغيير) حيث عصفت الحركات الاحتجاجية تلك في ساحات وميادين العواصـــم الغربيـــة ، وكان من ابرز سماتها بانها اوقفت تلك الحركات الاحتجاجية النمط التقليدي للتحالف الغربي مع بعض النظم العربية بل اكثر من ذلك تحالف من قبل الانظمـــة الاكثـــر ديمقراطية في العالم والمساندة لاعتى الدكتاتوريات العربية الامر الذي خلق بنـــاءاً جديداً في النظم السياسية ليعبر عن شرعية السلطة السياسية وشرعية خـــصوصيتها وليقيم انظمتها السياسية بالشكل الذي يلبي حاجاتها الاجتماعية وفلسفتها الفكرية ، بل وصلت الى تلك النقطة التي تعبر عن مقولة : لتحتفظ النظم الغربية بـــديمقراطيتها ولتبنى الانظمة العربية ديمقراطياتها بالشكل الذي يتوائم وخـــصوصياتها وثقافتهـــا (السامرائي، 2012: 32).

وهنالك أسباب وعوامل أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل(الخـــدام، 2012: 43) .

(1) الأسباب الاجتماعية والاقتصادية : حيث يعيش معظم سكان المنطقة العربية في ظل نظام إجتماعي متشابه يعتمد على علاقـــات القرابـــة و نواتهـــا الأساسية هي القبيلة والعشيرة والذي يتحرك بدافع العرف و العـــادات و التقاليـــد القديمة .

ومن العوامل التي تؤثر في تراجع الدول العربية ووصفها بالدول التابعة :

الاقتصاد : حيث تعاني معظم الدول العربية من التخلف الاقتصادي ،فهـــي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في إرتفاع معدل تزايد السكان فـــي الـــدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفـــاوت فـــي مـــستوى التطـــور الاقتـــصادي والاجتماعي، إنخفاض مستوى الإدخار . وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني مما سيؤثر عليه سلباً فانها لا زالت دول تابعة.

التربية والتعليم : حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2012م نحـــو 370 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حـــوالي

30%، وإرتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة .

كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الإهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن ازمة البحث العلمي في العالم العربي .والملاحظ أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0,5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي 9,8 مليارات "شيكل" يوازي 2,6% من الناتج القومي (أردوغان، 2012).

(2) **الأسباب السياسية:** معظم البلدان العربية هي ذات نظم تسلطية وإستبدادية، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى إندلاع ثورات الربيع العربي .

نجحت ثورات الربيع العربي في إسقاط أنظمة الحكم في كل من تونس ومصر وليبيا، هذا الوضع سيؤدي إلى خلق علاقات دولية جديدة لهذه البلدان مع دول أخرى في المجال الإقليمي أو الدول الغربية(الخدام، 2012: 43) .

فدول الربيع العربي كانت لها علاقات خاصة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة، إضافة إلى علاقة كل من مصر وتونس بإسرائيل، فمصر كانت لها علاقات دبلوماسية ودية مع تل أبيب بسبب إتفاقية كامب ديفيد الموقعة عام 1978 ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في آذار 1979، كما أن تونس أيضاً قامت بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل وإقامة علاقات دبلوماسية على مستوى فتح مكاتب إتصال بين البلدين (السامرائي، 2012، ص40) .

ووفقاً لهذه التغيرات التي أحدثتها ثورات الربيع العربي على المستوى الداخلي، سوف يكون هنالك تغيير للعلاقات الدولية التي تربط دول الربيع العربي، وبالتالي يكون هنالك سياسات خارجية جديدة تتماشي وتتوافق مع المصلحة الوطنية (أردوغان، 2012).

الرؤية السياسية الدولية لثورات الربيع العربي

لم تتوقع أمريكا وأوروبا ما حدث في الوطن العربي من تطورات سميت بالربيع العربي. وعلى الرغم من أن أوروبا وأمريكا حاولت الاقتراب والتقرب من المنطقة العربية عبر مشاريع ومبادرات متتالية ابتدأت منذ السبعينيات من القرن الماضي عبر الحوار العربي الأوروبي، ثم الشراكة الأوروبية المتوسطية العام 1995، إلى أن أوصلنا إلى الاتحاد من أجل المتوسط الذي احتفل بإنشائه العام 2008 إلا أنها تفاجأت بثورة الربيع العربي لتسقط أعمدته الرئيسية بسقوط بعض رؤسائه: بن علي؛ ومبارك؛ ولم يتوقع الاتحاد الأوروبي حجم وسبب وطبيعة الحراك السياسي الجديد في العالم العربي في تلك اللحظة" (الشلبي، 2014: 2).

بادر الاتحاد الاوروبي الى تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لبلدان الربيع العربي من خلال برامج الشراكة المتقدمة في اطار سياسة الجوار الجغرافي التي عبرت عنها ثلاثة وثائق صادرة عن المفوضية العليا للاتحاد الاوروبي في اذار 2011 ثم الثانية في ايار 2011 ثم في اذار 2013 ،واستهدفت جميعها الانخراط الفعال لاوروبا في شؤون منطقة الجوار الجنوبي(أبو عرقوب، 2014: 22).

وابرزها كان وثيقة "سياسة الجوار الاوروبي عام 2012 – التقرير الاقليمي : الشراكة من اجل الديمقراطية والرخاء المشترك مع دول جنوب المتوسط ، وجاءت هذه الوثيقة لمساعدة البلدان العربية على تنفيذ حزمة الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وايضا تقديم مساعدات مالية (أبو عرقوب، 2014: 22).

وعليه لم تقدم أمريكا وأوروبا، الدعم الكامل للثورتين التونسية، والمصرية، إذ كانت ردة فعله بطيئة وحذرة في محاولة منه لزيادة الترقب لمعرفة إلى أين تسير هذه الثورات مع الأنظمة الصديقة. وقد ظهر تفاجئ الاتحاد الأوروبي بشأن كيفية الرد على الربيع العربي من خلال عدم التوافق في الآراء بين العواصم الأوروبية المختلفة مثل ألمانيا، وفرنسا، وأمريكا الذي أظهر الارتباك والحيرة الأوروبية والأمريكية، وأن السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة وكذلك

الأمريكية هدف صعب المنال؛لأن كل بلد من البلدان الأوروبية له قصة خاصة مع الأنظمة الديكتاتورية في منطقة جنوب المتوسط ولا تعرفها الدول الأخرى في الاتحاد(أبو عرقوب، 2014: 22).

لقد جاء الربيع العربي ليفقد امريكا والاتحاد الأوروبي التماسك والاتساق في صنع السياسات مع هذه الدول، وكان رد الاتحاد الأوروبي للانتفاضة التونسية متفاجئاً جداً وغير دقيق، وسعت بعض الدول الأعضاء، مثل فرنسا وإيطاليا بنشاط للتخفيف من انتقاد النظام التونسي وتوفير المعدات لمكافحة الاحتجاجات لقد أظهر الاتحاد الأوروبي موقفه من الانتفاضة التونسية بصورة غير متجانسة ومتناغمة، في حين أن الغالبية العظمى من حكومات دول الاتحاد الأوروبي اختارت نهج الانتظار والترقب، حتى لا تخسر النظام التونسي وتسيء اليه في حالة عدم نجاح الثورة التونسية، وبعد انتصار أولى الثورات الشعبية العربية على النظام الحاكم في تونس مع نهاية العام 2010، وتنحي الرئيس عن الحكم وعمل انتخابات رئاسية في تونس مما يدل على نجاح الثورة والانتصار لمفهوم ارادة الشعب(الشلبي، 2012: 3).

2.5 التنسيق السعودي القطري تجاه الثورات العربية

فرض التكامل والتنسيق بين السعودية وقطر نفسه عليهما مع مستجدات الحالة الثورية العربية منذ2011 ، خصوصاً في شأن السياسات الواجب إتباعها في الفناء الخليجي . فمثلاً لا يوجد خلاف سعودي – قطري تجاه الموقف من الأحداث الأليمة التي مرت بها البحرين عقب إنتفاضة 14 شباط 2011 ، حيث كان أمن البحرين وإستقرارها ، وعدم المساس بشرعية أسرة ال خليفة الحاكمة . منذ عام 1976 . من أهم أولويات الدوحة والرياض معاً . لقد تعاونت السعودية وقطر من أجل مساندة البحرين في أصعب اللحظات . وقامتا بوقف زحف موجة الثورات في منطقة الخليج ، وانطلقتا من قناعة واحدة . هي ان المساس بأسرة حاكمة خليجية واحدة يعني المساس ببقية الأسر الحاكمة وأي تدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول الخليجية . فقطر كما السعودية – تؤمن بهذه المسلمات ، لذلك كانت البحرين بالنسبة لهما خطاً احمر يجب عدم الإقتراب منه بأي حال من

الأحوال . ورغم ان قطر لم تشارك في قوات درع الجزيرة ، فإنها التزمت بقرار مجلس التعاون تقديم مساعدات مالية سخية . قدرها 20 مليار دولار لكل من البحرين وعمان . فعندما يتعلق الأمر بالشأن الخليجي وأمن دول المجلس ، فلا مجال لخلاف . او اختلاف او تنافس بين قطر والسعودية (عبدالله ، 2013).

كما برز تنسيق وتكامل سعودي – قطري واضح تجاه التعامل مع الملف اليمني وإطلاق ثم تنفيذ المبادرة الخليجية التي أعلنت من الرياض في 3 نيسان 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمني . وتبني اهم مطلب من مطالبها ، المتمثل في رحيل علي عبد الله صالح ، وإنهاء ثلاثة عقود من حكمة الذي اتسم بالفساد والاستبداد . مقابل تقديم حصانة رئاسية له . وعدم ملاحقتة قضائياً وبقائة في اليمن . وتمكنت الدبلوماسية الخليجية في مراحلها الأولى – بقيادة سعودية وقطرية مشتركة من انقاذ ما يمكن انقاذة في اليمن عبر الانتقال السلمى والقانوني للسلطة واتفقت قطر والسعودية وبقية دول مجلس التعاون على ضرورة مواجهة تهديدات تنظيم القاعدة بشكل جماعي . ومنع أي اختراق سياسي ايراني في جنوب الجزيرة العربية وتفادى اندلاع حرب أهلية او تقسيم اليمن وتحويله الى دولة فاشلة في خاصرة مجلس التعاون الخليجي . واستخدمت قطر صداقاتها الواسعة كما وظفت السعودية التي تشاطر اليمن بحدود تزيد على 1600 كيلو متر ، نفوذها التقليدي والواسع لدى القبائل اليمنية لتنفيذ بنود المبادرة الخليجية المدعومة من المجتمع الدولي ، الأمر الذي أكد حضور مجلس التعاون كلاعب إقليمي ناشط خلال مرحلة الثورات (العوفي،2015، ص34).

لكن رغم نجاح المبادرة الخليجية . فإن قطر قررت الإنسحاب منها في اللحظات الأخيرة بسبب مماطلة الرئيس اليمني ، وانحازت لقوى التغيير ، ولشباب الثورة في اليمن في حين فضلت السعودية التعاون مع جميع الأطراف ، بمن فيهم الرئيس السابق حتى اللحظات الأخيرة من الأزمة . ولم يكن لهذا التباين في النهج – بما في ذلك دعم قطر للحراك الجنوبي – أي دلالات على صراع سعودي – قطري حاد ، لأنه لا مجال لمنافسة الحضور السعودي التاريخي والسياسي الراسخ في الشأن اليمني (عبدالله ، 2013).

ويقع التوافق الدبلوماسي السعودي – القطري تجاه البحرين واليمن ضمن بند التحصيل الحاصل ، ويأتي ضمن ثوابت العمل الخليجي المشترك في الإطار الجغرافي القريب المؤثر بقوة في أمن وإستقرار الخليج العربي . بيد ان التكامل بين السعودية وقطر لم يقتصر على هذين الملفين . بل برز أيضاً تجاه الملف السوري لجهة موقفهما الموحد لوقف عنف النظام الذي تسبب في مقتل نحو 70 ألفاً خلال سنتين على الثورة في سوريا . فالسعودية وقطر هما الدولتان العربيتان الأكثر حضوراً في الشأن السوري . واذا كان هناك من تنافس بينهما فهو في سياق ايهما أكثر دعماً مالياً وسياسياً ولوجستياً للشعب السوري لتحقيق أهداف الانتفاضة (حبيب،2011، ص45) .

وانهاء حكم بشار الأسد . الحليف الإستراتيجي لإيران في المنطقة . والى حد كبير ستظل الحسابات الإنسانية هي الدافع الأول للحضور الخليجي في الشأن السوري . لكن التوافق السعودي – القطري حول سوريا أيضاً أبعاد إقليمية وإستراتيجية مشتركة . وينطلق من ضرورة وقف التمدد الإقليمي الإيراني الذي جاء كنتيجة من نتائج غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 وسقوط نظام صدام حسين ، حيث تمددت إيران كثيراً في الشأن العربي ، وإستثمرت بكثافة في سوريا التي تحولت الى مرتكز للتمدد الإستراتيجي الأيراني ، لذلك فإن اضعاف سوريا وسقوط نظام الأسد سيشكلان خسارة استراتيجية كبرى لإيران(آل ثاني،2010، ص34).

وتدرك السعودية وقطر ان معادلة موازين القوى في الخليج العربي هي معادلة صفرية ، وان أي خسارة صغيرة او كبيرة لإيران تعنى تلقائياً مكسباً تكتيكياً او استراتيجياً لدول مجلس التعاون لكن رغم وجود اتفاق وتنسيق سعودي – قطري تام على الأهداف الإنسانية والاستراتيجية تجاه سوريا ، فقد اختارت السعودية التركيز على دعمها على قوى وطنية وتيارات إسلامية محددة في حين اختارت قطر دعم جميع فصائل المعارضة السورية بما فيها جماعة الاخوان المسلمين ، والجماعات الجهادية المتطرفة ، ربما من منطلق الحرص على الإمساك بجميع الأوراق المهمه وغير المهمه في مرحلة ما بعد الأسد ، وقد ولد

هذا الإختلاف في إسلوب العمل أجواء تنافسية بين السعودية وقطر ، وأسهم أكثر من غيرة في بعثرة جهود توحيد المعارضة السورية ، معسكرة الإنتفاضة ، واستمرار العنف في سوريا لأكثر مما ينبغي له ان يستمر (المديتي،2011، ص22).

1.2.5 جوانب التباين والتنافس

اذا كان الاختلاف تجاه الملف السوري هو مجرد اختلاف في التكتيك السياسي ونهج العمل فإن اختلاف الموقفين القطري والسعودي أعمق من ذلك بكثير تجاه التعاطي مع بقية دول الثورات العربية ، تونس ، ليبيا ومصر بالأخص ففي الوقت الذي كانت فيه قطر هي الداعم الأكبر لقوى التغيير في تونس ، عبر قناة الجزيرة وانغمست بشدة في الثورة التونسية الى الحد الذي اشار به راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ، الى ان دولة قطر شريك في ثورة الياسمين ، فقد أبدت السعودية موقفاً مختلفاً ومتحفضاَ وانطلقت اصوات رسمية ودينية في المملكة تصف الثورة التونسية بالفتنة وانها من صنع أعداء الاسلام ، بل ذهبت المملكة الى ابعد من ذلك بإستضافتها الرئيس الهارب ، زين العابدين بن علي الأمر الذي سمح للبعض في تونس بإتهام السعودية بأنها تريد إفشال الثورة التونسية (عبدالله ، 2013).

هذا التباين بالموقف من الثورة التونسية هو جزء من موقف قطري واضح داعم للثورات العربية بكل ثقة وثقل إعلامي ومادي ممكن ، مقابل موقف سعودي متحفظ ومتردد تجاه ما ترمز اليه الثورات من انطلاق قوى التغيير ضد الركود السياسي ، وضد رموز الفساد والاستبداد التي تمثلت في شعار الشعب يريد اسقاط النظام ، حيث لم يكن هذا الشعار مريحاً للمملكة (مساعي، 2014، ص56) .

لقد تكرر الموقف القطري الداعم للثورة التونسية لاحقاً تجاه الثورة في ليبيا التي اطاحت بنظام معمر القذافي بمشاركة عسكرية قطرية مع حلف الناتو وتجاه الثورة المصرية منذ لحظاتها الأولى كان الرد الفقهي الديني السعودي المباشر على ثورة 25 كانون الثاني هو ان الثورة ظلال وتمزيق للأمة ، وخروج على ولي الأمر يحرمة الإسلام ، وذكر اكثر من مسؤول سعودي هو ان ثورة مصر

مستوردة من الخارج . وانها جزء من مؤامرة دولية هدفها خلق اجواء الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية . وشهدت العلاقات المصرية – السعودية تصدعات انية ، فبرزت اصوات مصرية تقول ان السعودية تدعم فلول النظام السابق ، وتجند البلطجية لنشر الفوضى ، وتسعى لإضعاف مصر عبر حصارها اقتصادياً وبرز ايضاً من يدعي ان أزمات مصر الثورة مفتعلة ومدبرة من المملكة وبقية دول الخليج ، بإستثناء قطر . وتعرضت العلاقات المصرية – السعودية للتوتر ، عندما قررت السعودية اغلاق سفارتها وسحب سفيرها مؤقتاً ــ حيث كانت هذه واحدة من أسوأ اللحظات التي مرت بها العلاقات بين مصر والسعودية ، لكن التدخلات السريعة من المستويات القيادية العليا في البلدين عادت العلاقات الدبلوماسية الى مجراها الطبيعي لاحقاً (خضير،2014، ص54) .

في مقابل كل ذلك كانت قطر من أكبر المرحبين في سقوط نظام حسني مبارك الذي كان ينظر بإستصغار تجاه قطر ، واكدت انها من أكبر الداعمين لمصر الثورة ، ولا يمكن تجاهل دور قطر الإعلامي والسياسي في نجاح الثورة المصرية ، وانها الداعم المالي الخليجي الرئيسي لمصر . لذلك تمر العلاقات المصرية القطرية بأفضل لحظاتها بل يمكن اعتبار انها تمر بعصرها الذهبي وذلك على العكس من العلاقات المصرية – السعودية التي تمر بواحدة من أصعب لحظاتها ، في ظل حالة من التوتر والتوجس في علاقات مصر مع الامارات وبقية دول الخليج العربي (عبدالله ، 2013).

وتراهن قطر على مصر القوية والمزدهرة ، وربما تسعى لبناء تحالف مصري – قطري وتعمل من أجل تأسيس محور قطري – مصري جديد في السياسة العربية.

وتبعث التحركات القطرية برسائل غير مطمئنة الى السعودية التي ترى ان قطر – بدعمها لقوى التغيير – تغرد خارج السرب الخليجي كما ان اصرار قطر على تجاوز القيادة السعودية وقيامها بأدوار اقليمية غير تقليدية ، بما في ذلك بناء تحالفات اقليمية بدون التنسيق المسبق مع الجار السعودي ، يثير حساسية سياسية شديدة في الرياض (المديني،2010، ص58).

لكن الموقف القطري الأكثر اثارة للجدل والخلاف والامتعاض من جانب السعودية ليس حماسها للثورة المصرية والثورات العربية الأخرى ، بل ترحيبها بالنموذج الاخواني ، واتفاقها لصعود جماعة الاخوان المسلمين ، ودعمها لتسلمها السلطة في أكبر الدول العربية(عبدالله ، 2013).

هذا النهج الداعم والمندفع قبل الاخوان يظهر أكثر من غيرة الخلاف بين نهج قطر والسعودية في التكيف مع مستجدات الربيع العربي . لقد وجدت قطر في الاخوان والتيار السياسي الاسلامي حليفاً اقليمياً جديداً وأدرك صانع القرار القطري ان الثورات العربية فرصة لممارسة النفوذ السياسي على مستويات اقليمية جديدة ، والدخول الى الشأن العربي من أوسع أبوابة عبر الشارع العربي ومن خلال أكبر دولة عربية ، والاستفادة القصوى من الفراغ السياسي والقيادي الذي لا يتكرر كثيراً في التاريخ (المساعيد،2014، ص98).

اما السعودية فإنها لا تميل الى الاندفاع الظرفي والاني ، ولا تعيش عقدة مماثلة ناتجة عن الرغبة في استغلال الثورات العربية لزيادة نفوذها الاقليمي ، فهي مطمأنه لدورها ومكانتها الاقليمية ، بل ان الهم السياسي الأكبر للقيادة في السعودية هو صد رياح التغيير ودعم قوى الاعتدال ــ والحفاظ على الاستقرار والابقاء على ما يمكن الابقاء عليه ، في ظل ظروف صعبة ومتحولة واستثنائية تتطلب الحرص الشديد ، وليس الاندفاع غير المضمون (خضير،2014، ص67).

لذلك فإنه في الوقت الذي تراهن فيه قطر على صعود الاخوان ، وتتعامل مع الموجه الثورية كفرصة لا تتكرر ، تنظر السعودية الى مجمل أهداف عامي 2011 و 2012 كتحدي سياسي من العيار الثقيل على نسق التحديات التاريخية الكبرى كالثورة الإيرانية ، والثورة الناصرية التي واجهتها المملكة بالحذر والحيطة (عبدالله ، 2013).

2.2.5 مرتكزات الدور القطري :

مهما يكن الاختلاف والتماثل في الموقفين القطري والسعودي فالمؤكد ان قطر استطاعت في السنوات الأخيرة ان تسحب البساط من جميع دول الخليج

العربية ، بما في ذلك الجار الكبرى السعودية ، والمؤكد ايضاً انها استفادت اكثر من بقية دول مجلس التعاون من مستجدات الثورات العربية .

فقطر هي من أكثر الدول تأثيراً ، وربما أكثرها استفادة من أحداث عام 2011 ، وعلى العكس من السعودية استطاعت قطر ان توظف موجة الثورات العربية أكثر توظيف ، وأصبحت مع الحدث اينما كان وتجاوز تأثيرها في المشهد السياسي العربي ، أخيراً تأثير العديد من الدول العربية الرئيسية ، وذلك على خلاف السعودية التي تبدو وقد تراجعت كثيراً عن مركز صنع القرار العربي (عبدالله ، 2013).

وتتصرف الدوحة وكأنها العاصمة السياسية الخليجية التي تعج بالنشاط السياسي الذي لم يعد يتوقف على مدى العام ، فهي وليس أي عاصمة خليجية او عربية أخرى تقوم بوساطات وتسويات ونزع الخلافات في جميع الاتجاهات ، مثيرة الغيرة وحسب بقية العواصم العربية الكبرى .

وتستند قطر في دورها الأقليمي الى ثلاث مرتكزات رئيسية هي(المساعيد،2014، ص43):

اولاً ثروتها الضخمه ، ودخلها من تصدير النفط والغاز الطبيعي الذي يوازي الان دخل السعودية من النفط ، وهو ما جعل من قطر اعلى دولة في العالم من حيث معدل دخل الفرد البالغ أكثر من 100,000 الف دولار أي خمسة أضعاف معدل الفرد في السعودية .

محولها الى ثالث اكبر اقتصاد عربي بناتج قومي قدرة 191 مليار دولار عام 2012 بعد كل من السعودية والامارات .

ثانياً : النخبة الحاكمة في قطر ، خاصة الامير الشيخ حمد بن خليفه ال ثاني الذي يهدف من تحويل قطر من قوة اقتصادية متنامية الى قوة اقتصادية مؤثرة ويرغب شخصياً بالقيام بدور زعيم عربي جديد ، ولقد تمكن الامير فعلياً وفي وقت قياسي من تحويل دولته الصغيرة مساحة وسكان الى فكرة كبيرة ، اقليمياً ودولياً .

ثالثاً : قناة الجزيرة التي تحمل رسالة قطر الى أكثر من ستين مليون مشاهد عربي يومياً والتي بدونها كان من الصعب تخيل نجاح أي ثورة من الثورات العربية حيث اصطفت الجزيرة مع الشارع العربي ، وتبنت شعارات الثورات المتمثلة في شعار ارحل ، وشعار الشعب يريد اسقاط النظام.

لقد تغيرت قطر كثيراً وسريعاً في الداخل والخارج بيد ان السعودية بقيت على ما كانت عليه دائماً دولة محافظة ومتحفظة في السلوك الخارجي ، وتفضل العمل بعيداً عن الاضواء والضجيج الاعلامي المثير والذي لا يليق بمكانة السعودية وبالوقار المعهود عن النهج الدبلوماسي السعودي ، لكن على الرغم من ان الابتعاد عن الاضواء هو نهج سعودي ثابت ومعروف سلفاً ، فان انكماش الحنكة السياسية هو اليوم اكثر وضوحاً من أي وقت اخر (حبيب،2011، ص39).

والحاصل ان تقدم قطر الى واجهة الاحداث ، وتحولها الى الرقم الدبلوماسي الصعب في موازين القوى ، وبروز الدوحة كمركز للثقل السياسي العربي الجديد، وان كان متواصلاً مع اعوام قبله من الجهد الدؤوب لقطر نحو تبوء دور اقليمي عبر مساعيها في تسوية العلاقات العربية المستعصية ، فإنه أحد ابرز الأمور التي تأكدت مع تداعيات التحولات الزلزالية التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الثلاث الاخيرة . كل ذلك يشير الى اللحظة الراهنة هي لحظة قطر في التاريخ العربي المعاصر (عبدالله ، 2013) .

وفي الوقت الذي تبدو فيه السعودية منشغلة في شأنها الداخلي بعد ان تفاقمت تحديات الداخل ، وفي مقدمتها البطالة ، والفساد الإداري والمالي ، والركود السياسي والملف الشيعي في المنطقة الشرقية ، فإن قطر لا تعاني من مشكلات داخلية ملحه ، حيث تتمتع بجبهه داخلية متماسكة ، وليس امامها انشغالات داخلية كبرى ، الأمر الذي مكنها من أن تتجه بقوة وبثقة كبيرة الى الخارج (المساعيد،2014، ص50).

فقد نجحت قطر في حل الخلاف اللبناني عام 2008 ، وفي الوساطة لحل الصراع في دار فور عام 2009 ، كما عقدت مصالحة بين الحكومة اليمنية

والحوثيين عام 2010 ، ورغم ان سجل قطر في التسويات قابل للنقاش ، فإنه من الملاحظ انها كانت الأكثر حنكة ودراية ، وهي التي كانت تقوم بهذه الأدوار ، ربما بالتنسيق مع – وبالنيابة عن – السعودية (خضير،2014، ص38).

وجاءت الثورات العربية لتعطي قطر فرصة لتعزيز مكاسبها الدبلوماسية وتقوية نفوذها على حساب الجميع بما في ذلك المملكة ، وتشير جميع المعطيات الحيوية الى انه من المهم عدم الإستهانه بدور الدول الصغيرة في النظام العربي ، حيث تقدم قطر اقوى دليل على عمق تأثير الدول العربية الصغيرة في الشأن العربي حالياً(عبدالله ، 2013).

أخيراً يبقى القول انه من الطبيعي ان تشعر السعودية بثقل التنافس القادم من قطر اقرب الدول الخليجية لها ، فهي تدرك تماماً ان أجندة قطر مختلفة من أجندتها وان قطر تنطلق من مصالحها الوطنية ، وترتبط بالتطلعات الخاصه بأميرها التي تختلف بطبيعة الحال عن نهج القيادة السعودية وحساباتها الوطنية العليا.

لكن صانع القرار السعودي مطمأن بدورة وموقعه في الداخل ، كما الخارج، ويرى ان التنافس مع قطر وغيرها من دول المنطقة في جله على النهج والشكل ، وليس على مضمون السياسات ، حيث يوجد قدر كبير من التنسيق والتكامل ، بل وتوزيع الادوار سلفاً ضمن البيت الخليجي الواحد (حبيب،2011، ص49).

كل ذلك يعني ان التنافس القطري لا يستحق أي ردع ، حيث تمتلك السعودية ما فيه الكفاية من وسائل الرد ، لو اصبحت المنافسة ضارة بمصالحها الحيوية ، لكن المنافسة مع قطر لم تصل بعد الى هذه المستويات الحادة ، بل تشير الوقائع الى وجود تنسيق في كل الاوقات ، خاصةً في أوقات الأزمات، كما انه توجد مجالس عليا مشتركة تنسق السياسات والمواقف ، وهناك زيارات رسمية دورية على أعلى المستويات ، كان اخرها زيارة ولي عهد السعودية الى قطر في اذار الماضي عام 2012 ، والتي شهدت عقد الدورة الرابعة لمجلس التنسيق السعودي – القطري في الدوحة ، وقبل ذلك زيارة ولي عهد قطر الى الرياض في

بداية شباط 2013 وهناك اتفاقيات امنية ثنائية وجماعية ملزمة للطرفين (عبدالله ، 2013).

علاوة على كل ذلك ، فإن التحديات والتطورات المتلاحقة تحتم عليهما العمل المشترك وبلورة رؤيا مشتركة لذلك تبدو السعودية مطمئنه الى ان التنافس محصور في قضايا ظرفية ومحددة ، يجوز فيها التنافس والاجتهاد ، علاوة على انه تنافس مشروع ومؤقت ، وليس دائماً . وظرفي وليس بنيوياً ، ويخدم الأجندة الخليجية الجماعية ولا شك في ان صانع القرار السعودي يدرك ان أي مكسب تحققة قطر هو بالضرورة مكسب للسعودية وبقية مجلس التعاون اكثر من ذلك ، فان لدى صانع القرار السعودي قناعة راسخة – ومدعومة بالمعطيات وموازين القوى – بأن التمدد القطري لم يدوم طويلاً (خضير ،2014، ص30).

ذلك ان لحظة قطر مهما تمتد ، فإنها لم تمكث طويلاً ، عند ذلك ، ليس امامها وامام الدول الصغيرة الاخرى النشطة حالياً سوى تسليم الراية للملك الحقيقي على رقعة شطرنج السياسة الخليجية والعربية .

3.2.5 اوجه التقارب والاختلاف بين السعودية وقطر اتجاه الثورات العربية في العامين 2015 -2016:

لا زالت الانتفاضة في العالم العربي ومناطق أخرى في الشرق الأوسط في بدايتها بعد عامين على سقوط الرئيس التونسي بن علي ونظيره الرئيس المصري حسني مبارك. يعيش العالم العربي منذ كانون الثاني 2011 ساعة تاريخية لم نرى منها إلا مجرد دقائقها الأولى. إن التغيرات في المنطقة، خاصة إذا نظرنـــا إلـــى التحديات المحددة وكذلك إلى تجارب المناطق الأخرى في الدول التـــي خـــضعت للتحولات في النظام، قد تستغرق بالتأكيد عقـــداً أو ربمـــا ايـــضاً عقـــدين مـــن الاضطرابات في المستقبل. ربما يكون "الاضطراب" أقـــرب توصـــيف للحـــراك (للديناميات) المتوقعة في المنطقة. تعطى بعض الدول الانطباع بأن رياح التغييـــر يمكن أن تتجاوزها على الأقل مؤقتاً، بينما يبدو البعض الآخر في وسطها ولكن لا توجد دولة في المنطقة – من المغرب حتى إيران – ستبقى بعيداً عن تأثير هـــذه الاضطرابات. ومن المرجح أن تصل آثارها إلى خارج المنطقة أيضاً. وكل من قد

يعتقد اليوم، بأن بعض دول المنطقة التي استطاعت حتى الآن مقاومة العاصفة، ستكون في عشرة أو خمسة عشر عاما قادمة كما هي عليه اليوم، فهو - أو آخرون- يخدع نفسه على الأرجح خداعاً عظيماً. لايمكننا التنبؤ عن مستقبل أي بلد عربي منفرداً. ولكن يمكننا أن نلقي نظرة على الدوافع الرئيسية، والعوامل الحاسمة للاضطرابات الحالية والتي يجدر ملاحظتها، إذا أردنا على الأقل فهم التطورات المستقبلية والديناميات الإقليمية، أو على الأقل – كأوروبيين - إذا أردنا أن نتفاعل أيضا معها. إنها التركيبة السكانية (الديموغرافيا) .(Faruges, 2016):

أولا: هنا لا بد من ذكر التطورات الاجتماعية والديمغرافية، كما يمكننا استدعاء أحد شعارات الحملة الانتخابية الامريكية "انها التركيبة السكانية الديموغرافية" بدأت الثورات في العالم العربي وحمل ثقلها إلى حد كبير جيل الشباب ما بين20 إلى 35 عاماً، هذه الفئة العمرية إلى جانب تزايد معدل الولادة في العالم العربي، هي الأكبر من الجيل الذي سبقها ومن سيليها. وهي تمتلك تعليماً وشبكة تواصل أفضل من الجيل السابق، لكن لديها فرص أقل من الأجيال التي سبقتها والتي تليها في المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء. بعد انقضاء عامين على بدء أعمال الثورة والاحتجاجات في العالم العربي، ما زالت الحالة الاجتماعية والاقتصادية لهذا الجيل على حالها ولم تتحسن بعد. لا عجب إذن، من استمرار دعم النقابات للاحتجاجات اليوم في تونس في تلك المناطق ومن تلك الفئات الاجتماعية التي أطلقت ثورة كبرى ضد بن علي والنظام القديم. إن الأجيال الثورية بحكم التعريف لا صبر لديها. كما ان هذا الجيل ولهذا أهمية خاصة، لم يكن من كبار الفائزين حتى الآن أيضاً سياسياً من هذا التغيير. هكذا، ففي البلدان التي جرت فيها حتى هذا الحين انتخابات حرة أي في تونس ومصر والمغرب وليبيا، لم يكن أولئك الذين فازوا في الانتخابات هم من قاموا بالثورة، بل فازت الحركات السياسية التي قفزت وركبت موجتها بعد أن كانت الثورة بالفعل منطلقة على قدم وساق، ولا سيما جماعة الإخوان المسلمين وغيرها من جماعات الإسلام السياسي. إن الجيل الثائر. لـ"2011" ما يزال موجوداً وسوف يتحدى السلطات المنتخبة وغير المنتخبة ويكون لهم بالمرصاد إن لم يقدموا، أو إن

اعطوا انطباعاً برغبتهم في اعادة عجلة التاريخ الى الوراء. وهذا تماماً ما تشهده مصر من جديد منذ خريف عام 2012(Faruges, 2016).

4.2.5 التعددية الجديدة للإسلام السياسي

إذا نظرنا إلى الفاعلين الحقيقيين والحركات السياسية التي ستحسم تشكيل مستقبل العالم العربي، سوف يتركز النظر بحق وبشكل رئيسي على الإسلام السياسي. كان من المتوقع في عام 2011، بعد بداية الثورة، بأن الدول العربية سوف تذهب أكثر نحو التعددية والديمقراطية، وفي نفس الوقت ستكون أكثر محافظة أيضا. أظهرت الانتخابات في تونس ومصر والمغرب أن الإسلام السياسي أو الأحزاب السياسية الإسلامية لديها قاعدة اجتماعية واسعة. وبإمكان هذا أن يبقى، حتى إذا خسر حزب الحرية والعدالة للأخوان المسلمين في مصر أو حزب النهضة في تونس أصواتا في الانتخابات القادمة لأن خصومهم السياسيين كانوا أفضل تنظيما منهم وكذلك عندما تفقد الأحزاب الإسلامية الحاكمة تألقها. فهذا الطيف الحزبي ووفقا للبلد على أي حال، لوحده أو بالائتلاف مع جماعات سياسية أخرى، لديه الفرصة ويواجه تحدياً بنفس الوقت لإظهار أنه يمكن أن يحكم أفضل ممن سبقوه (Faruges, 2016) .

ومثير للاهتمام سياسياً - التطور على المدى المتوسط للهياكل التعددية ومجدٍ أيضا - متابعة المتغيرات داخل الإسلام السياسي. أصبح الإسلام السياسي المنظم أيضا أكثر تعددية مع انفتاح النظم السياسية. التيار الرئيسي السائد للإسلام السياسي، كما يمثله الإخوان المسلمون، هو الآن تحت ضغط المنافسة من الجماعات الإسلامية الأخرى التي تقف إما على "يساره" أو على "يمينه" ويشكل لا سيما الأصوليون المتزمتون بعضاً منها، و البعض الآخر السلفيون الذين يعتمدون على نموذج الاسلام السعودي وهم ينظمون أنفسهم لأول مرة كأحزاب سياسية (Faruges, 2016)

إن الاحزاب الاسلامية التي تتحمل المسؤولية السياسية، يجب ان تقدم إنجازاً. في مصر مع الرئيس القادم من الأخوان المسلمين والفائز بفارق بسيط بانتخابات حرة والذي يشكل فوزه حالة اختبار (سابقة) كبيرة. الرئيس مرسي

وحكومته يجب أن يظهروا النجاح في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، يجب عليهم اتخاذ إجراءات ضد الجهاديين والقوى الإرهابية التي تدعي العمل باسم الإسلام، عليهم التعامل مع العلاقات الدولية، بما في ذلك العلاقة مع إسرائيل، التعامل مع الجيش والنخب القديمة، كما يجب عليهم أن يثبتوا في نفس الوقت القدرة على اتخاذ القرارات وخلق توافق اجتماعي كما أنهم يريدون الفوز في الانتخابات المقبلة. مصر بالذات هي التي سوف تُظهر بأي اتجاه سوف يتطور ويسير الإسلام السياسي. تطور قد يؤدي نحو براغماتية محافظة والتي تعمل على الاستقرار والتوازن والتطوير في السياسات الداخلية والخارجية، وآخر يعمل في اتجاه حكم الحزب الاستبدادي، على نفس النموذج السابق الذي قدمته القومية العربية التقليدية في استبعاد فئات هامة من المجتمع. وعلاوة على ذلك يجازف بعزل نفسه دولياً (بيرتيس، 2016):

يوجد الآن بالفعل عدة نماذج مختلفة من الإسلام السياسي الحاكم - الإخوان المسلمون في مصر، الوهابية السعودية، النموذج الإيراني أو حتى حزب العدالة والتنمية في تركيا، الكل في حالة منافسة شديدة، ليس فحسب في دول منفردة مثل تونس، مصر، المغرب وليبيا وفلسطين، ولكن أيضا كجزء من الصراعات الإقليمية على النفوذ والهيمنة، تركيا مقابل مصر، المملكة العربية السعودية مقابل إيران: توازن جديد ومنافسة للقوى الجيوسياسية الجغرافيا السياسية الإقليمية أو ديناميات الصراع والتعاون بين دول المنطقة هي في حد ذاتها قوة دافعة رئيسية للاضطرابات. يمكن التسليم عموماً هنا برسم خطوط عريضة لثلاث ظواهر (Faruges, 2016) .

أولاً: تغيير في أصل الانتفاضات المحلية، وتغيير الثورات والاضطرابات في ميزان القوى بالمنطقة وفي السياسات الإقليمية. إن المتغيرات السياسية والضغوط الاجتماعية من أجل التغيير في كل دولة على حدة أدت الى نشوء تنافس جديد على النفوذ والمكانة في النظام الإقليمي. وهذا يشمل ايضاً المحاولات من الجهات الخارجية الفاعلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، والتي لا تزال تبحث بصعوبة لتحديد توجهها في هذه المنطقة، وسعيها للتدخل في

النزاعات الإقليمية، وفي كثير من الأحيان، كما يظهر على سبيل المثال في الأنموذج السوري، يقفون فيها ضد غريزتهم السياسية، التي تشير إلى حد ما بعدم التورط في حروب جديدة وحروب أهلية في الشرق:

تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية كما ايران يصبحون اللاعبين الرئيسيين في المنطقة. ولدى أنقرة بلا أدنى شك فرصة لتأثير كبير في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إن لم تبالغ في تقدير قوتها الخاصة. لدى تركيا صلات اجتماعية واقتصادية جيدة مع الدول العربية وسياسياً خاصة مع حكومة حزب العدالة والتنمية الإسلامية اللون من حيث المبدأ، ان يكون الوضع جيداً لإقامة شراكات جديدة. تركيا ومسار التنمية التركي هو أنموذج لكثير من الجهات الفاعلة في العالم العربي، كما ترى بلا شك قوى اجتماعية وسياسية مختلفة - حول الجيش، الأحزاب الإسلامية ورجال الأعمال -. بلا أدنى شك سوف يزداد النفوذ التركي في المنطقة لا سيما إذا نجحت تركيا بالمساعدة على إنهاء الحرب الأهلية في سوريا بشكل خاص، وساهمت هناك بعملية الانتقال السلمي وإعادة الإعمار (بيرتيس، 2016):

ما زالت وستبقى المملكة العربية السعودية بالفعل بسبب موقفها المهيمن في شبه الجزيرة العربية ووزنها الاقتصادي لاعبا رئيسيا في المنطقة بأسرها. ومع ذلك، ينبغي للمملكة العربية السعودية وينتظر منها، على عكس العقد الأول من هذا القرن، على الأقل القيام ببعض المبادرات الخلاقة للمنطقة أو لتسوية النزاعات الإقليمية. تسعى الرياض حالياً للحد من ديناميات التغيير السياسي والاجتماعي، وعلى وجه الخصوص لتعزيز الأنظمة الملكية في شبه الجزيرة وكذلك في الأردن. مشاكل المصداقية تبقى قائمة، إذا كانت في سوريا مع تغيير النظام، ولكنها في البحرين مع توطيد الوضع الراهن حتى بالوسائل العسكرية إذا لزم الأمر. إن النفوذ الاقليمي للمملكة العربية السعودية يمكن ان ينكمش عموماً بدرجة كبيرة في السنوات المقبلة. التحديات في السياسة الداخلية التي تواجه النظام الملكي ستكون أكبر، وذلك على وجه الخصوص في مجال وضع معقد لتغيير الأجيال في

سدة الحكم، التي تتجاوز مسألة خلافة الملك عبد الله، وتوقع قيود للحد من السياسة الخارجية للطاقة وحرية التبادل التجاري (Faruges, 2016) .

إن قدرة المملكة العربية السعودية على ممارسة نفوذها في المنطقة، ستبقى قائمة دائما بالنسبة إلى الدول الأخرى. لكن وعلى وجه الخصوص، فإن تجربة ناجحة لمصر من قبل الإخوان المسلمين ستكون تحدياً كبيراً بالنسبة للرياض في المنطقة، وعلى مجتمعها أيضاً. وستُظهر أنه حتى ضمن إطار المرجعية الإسلامية ستكون التعددية السياسية والانفتاح الاجتماعي والثقافي ممكناً أكثر مما في المملكة العربية السعودية(بيرتيس، 2016).

ثانياً: ليس مستغرباً، استمرار هيمنة التوتر على السياسة الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط منذ بداية الثورات العربية، وليس أقلها شعور مستمر بعدم الأمان وعدم اليقين. إسرائيل تشعر بعدم الأمان من موجة التغيرات الإقليمية، التي جرفت الحلفاء القدامى وأتت بمجهولين، ولكن كما هو معلوم عدم وجود ود للقوى الفاعلة التي استلمت السلطة مع إسرائيل. ترى إيران بشكل جيد للغاية تضافر جهود الدول الإقليمية والدولية للحد من نفوذها في الشرق الأوسط، وتراه أيضا يشكل تهديداً لنظامها. الكل يعلم في طهران أن تحويل النزاع الإقليمي الى صراع طائفي يضر ايران فقط، ففي نهاية المطاف يشكل الشيعة الغالبية في إيران، ولكنهم عبارة عن أقلية في المنطقة بشكل عام. المملكة العربية السعودية وغيرها من الممالك في شبه الجزيرة والأردن لا يشعرون بالإطمئنان ليس فقط من حيث وضعهم الداخلي، ولكن يبقي التساؤل نفسه أيضاً كم سيطول أمد المصالح الجيوستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في استقرار هذه الأنظمة؟ والى متى ستبقى ضماناتها لهم؟ بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم الثقة بين القادة السياسيين في المنطقة اليوم أكبر من أي وقت مضى. المعرفة المتبادلة أقل، والجهات السياسية الجديدة الفاعلة هي أقل خبرة من الحكام السابقين المتمرسين في إدارة الأزمات التي تمر منذ فترة طويلة على حكام الشرق الأوسط، والذين كانوا يستطيعون التفاهم على طريقتهم الساخرة الخاصة، ويتمكنون من الحفاظ على التوازن الهش، ومنع الانهيارات الكارثية للنظام الإقليمي (Faruges, 2016) .

3.5 الخاتمة

تبين من خلال الدراسة أن فرض التكامل والتنسيق بين السعودية وقطر نفسه عليهما مع مستجدات الحالة الثورية العربية منذ2011 ، خصوصاً في شأن السياسات الواجب إتباعها في الفناء الخليجي . فمثلاً لا يوجد خلاف سعودي – قطري تجاه الموقف من الأحداث الأليمة التي مرت بها البحرين عقب إنتفاضة 14 شباط 2011 ، حيث كان أمن البحرين وإستقرارها ، وعدم المساس بشرعية أسرة ال خليفة الحاكمة . منذ عام 1976 . من أهم أولويات الدوحة والرياض معاً . لقد تعاونت السعودية وقطر من أجل مساندة البحرين في أصعب اللحظات . وقامتا بوقف زحف موجة الثورات في منطقة الخليج ، وانطلاقاً من قناعة واحدة . هي ان المساس بأسرة حاكمة خليجية واحدة يعني المساس ببقية الأسر الحاكمة وأي تدخل في الشؤون الداخلية لبقية الدول الخليجية . فقطر كما السعودية – تؤمن بهذه المسلمات ، لذلك كانت البحرين بالنسبة لهما خطاً احمراً يجب عدم الإقتراب منه بأي حال من الأحوال . ورغم ان قطر لم تشارك في قوات درع الجزيرة ، فإنها التزمت بقرار مجلس التعاون تقديم مساعدات مالية سخية . قدرها 20 مليار دولار لكل من البحرين وعمان . فعندما يتعلق الأمر بالشأن الخليجي وأمن دول المجلس ، فلا مجال لخلاف . او اختلاف او تنافس بين قطر والسعودية.

واذا كان الاختلاف تجاه الملف السوري هو مجرد اختلاف في التكتيك السياسي ونهج العمل فإن اختلاف الموقفين القطري والسعودي أعمق من ذلك بكثير تجاه التعاطي مع بقية دول الثورات العربية ، تونس ، ليبيا ومصر بالأخص ففي الوقت الذي كانت فيه قطر هي الداعم الأكبر لقوى التغيير في تونس ، عبر قناة الجزيرة وانغمست بشدة في الثورة التونسية الى الحد الذي اشار به راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة ، الى ان دولة قطر شريك في ثورة الياسمين ، فقد أبدت السعودية موقفاً مختلفاً ومتحفضاً وانطلقت اصوات رسمية ودينية في المملكة تصف الثورة التونسية بالفتنة وانها من صنع أعداء الاسلام ، بل ذهبت المملكة

الى ابعد من ذلك بإستضافتها الرئيس الهارب ، زين العابدين بن علي الأمر الذي سمح للبعض في تونس بإتهام السعودية بأنها تريد إفشال الثورة التونسية .

هذا التباين بالموقف من الثورة التونسية هو جزء من موقف قطري واضح داعم للثورات العربية بكل ثقة وثقل إعلامي ومادي ممكن ، مقابل موقف سعودي متحفظ ومتردد تجاه ما ترمز اليه الثورات من انطلاق قوى التغيير ضد الركود السياسي ، وضد رموز الفساد والاستبداد التي تمثلت في شعار الشعب يريد اسقاط النظام ، حيث لم يكن هذا الشعار مريحاً للمملكة .

لقد تكرر الموقف القطري الداعم للثورة التونسية لاحقاً تجاه الثورة في ليبيا التي اطاحت بنظام معمر القذافي بمشاركة عسكرية قطرية مع حلف الناتو وتجاه الثورة المصرية منذ لحظاتها الأولى كان الرد الفقهي الديني السعودي المباشر على ثورة 25 كانون ثاني هو ان الثورة ظلال وتمزيق للأمة ، وخروج على ولي الأمر يحرمة الإسلام ، وذكر اكثر من مسؤول سعودي هو ان ثورة مصر مستوردة من الخارج . وانها جزء من مؤامرة دولية هدفها خلق اجواء الفوضى الخلاقة في المنطقة العربية . وشهدت العلاقات المصرية – السعودية تصدعات انية ، فبرزت اصوات مصرية تقول إن السعودية تدعم فلول النظام السابق ، وتجند البلطجية لنشر الفوضى ، وتسعى لإضعاف مصر عبر حصارها اقتصادياً وبرز ايضاً من يدعي ان أزمات مصر الثورة مفتعلة ومدبرة من المملكة وبقية دول الخليج ، بإستثناء قطر . وتعرضت العلاقات المصرية – السعودية للتوتر ، عندما قررت السعودية اغلاق سفارتها وسحب سفيرها مؤقتاً ــ حيث كانت هذه واحدة من أسوأ اللحظات التي مرت بها العلاقات بين مصر والسعودية ، لكن التدخلات السريعة من المستويات القيادية العليا في البلدين عادت في العلاقات الدبلوماسية الى مجراها الطبيعي لاحقاً .

في مقابل كل ذلك كانت قطر من أكبر المرحبين في سقوط نظام حسني مبارك الذي كان ينظر بإستصغار تجاه قطر ، واكدت انها من أكبر الداعمين لمصر الثورة ، ولا يمكن تجاهل دور قطر الإعلامي والسياسي في نجاح الثورة المصرية ، وانها الداعم المالي الخليجي الرئيسي لمصر . لذلك تمر العلاقات

المصرية القطرية بأفضل لحظاتها بل يمكن اعتبار انها تمر بعصرها الذهبي وذلك على العكس من العلاقات المصرية – السعودية التي تمر بواحدة من أصعب لحظاتها ، في ظل حالة من التوتر والتوجس في علاقات مصر مع الامارات وبقية دول الخليج العربي .

لكن الموقف القطري الأكثر اثارة للجدل والخلاف والامتعاض من جانب السعودية ليس حماسها للثورة المصرية والثورات العربية الأخرى ، بل ترحيبها بالنموذج الاخواني ، واتفاقها لصعود جماعة الاخوان المسلمين ، ودعمها لتسلمها السلطة في أكبر الدول العربية.

إن التكامل والتنسيق بين كل من السعودية وقطر جاء عقب الثورات العربية منذ العام 2011 خاصة فيما يتعلق بطبيعة علاقتهما مع دول الخليج العربي وقد ظهر ذلك جلياً في موقف كلتا الدولتين مما مرت به البحرين من أحداث بعد انتفاضة 14 شباط 2011، وذلك من خلال الاتفاق على ضرورة الحفاظ على شرعية أسرة آل خليفة الحاكمة والتي استلمت الحكم منذ عام 1976م، حيث ظهر التعاون جلياً بين كل من السعودية وقطر من خلال عاصمتي البلدين، فكان منطلق العلاقة بينهما هو مساعدة البحرين للوقوف في محنتها كما ظهر التنسيق جلياً بين الدولتين في مواجهة الثورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي، ذلك أن كلتا الدولتين كانتا مقتنعتين بأن من الضروري الحفاظ على الأسر الحاكمة في دول الخليج العربي، لأن المساس بأي أسرة حاكمة قد يعرض بقية الأسر الحاكمة لمثل هذا المصير.

كما برز تنسيق وتكامل سعودي – قطري واضح تجاه التعامل مع الملف اليمني وإطلاق ثم تنفيذ المبادرة الخليجية التي أعلنت من الرياض في 3 نيسان 2011 لتهدئة ثورة الشباب اليمني . وتبني اهم مطلب من مطالبها ، المتمثل في رحيل علي عبد الله صالح ، وإنهاء ثلاثة عقود من حكمة الذي اتسم بالفساد والاستبداد . مقابل تقديم حصانة رئاسية له . وعدم ملاحقتة قضائياً وبقائة في اليمن . وتمكنت الدبلوماسية الخليجية في مراحلها الأولى – بقيادة سعودية وقطرية مشتركة من انقاذ ما يمكن انقاذة في اليمن عبر الانتقال السلمى والقانوني للسلطة

واتفقت قطر والسعودية وبقية دول مجلس التعاون على ضرورة مواجة تهديدات تنظيم القاعدة بشكل جماعي . ومنع أي اختراق سياسي ايراني في جنوب الجزيرة العربية وتفادى اندلاع حرب أهلية او تقسيم اليمن وتحويله الى دولة فاشلة في خاصرة مجلس التعاون الخليجي . واستخدمت قطر صداقاتها الواسعة كما وظفت السعودية التي تشاطر اليمن بحدود تزيد على 1600 كيلو متر ، نفوذها التقليدي والواسع لدى القبائل اليمنية لتنفيذ بنود المبادرة الخليجية المدعومة من المجتمع الدولي ، الأمر الذي أكد حضور مجلس التعاون كلاعب إقليمي ناشط خلال مرحلة الثورات . لكن رغم نجاح المبادرة الخليجية . فإن قطر قررت الإنسحاب منها في اللحظات الأخيرة بسبب مماطلة الرئيس اليمني ، وانحازت لقوى التغيير ، ولشباب الثورة في اليمن في حين فضلت السعودية التعاون مع جميع الأطراف ، بمن فيهم الرئيس السابق حتى اللحظات الأخيرة من الأزمة . ولم يكن لهذا التباين في النهج – بما في ذلك دعم قطر للحراك الجنوبي – أي دلالات على صراع سعودي – قطري حاد ، لأنه لا مجال لمنافسة الحضور السعودي التاريخي والسياسي الراسخ في الشأن اليمني.

ويقع التوافق الدبلوماسي السعودي – القطري تجاه البحرين واليمن ضمن بند التحصيل الحاصل ، ويأتي ضمن ثوابت العمل الخليجي المشترك في الإطار الجغرافي القريب المؤثر بقوة في أمن وإستقرار الخليج العربي . بيد ان التكامل بين السعودية وقطر لم يقتصر على هذين الملفين . بل برز أيضاً تجاه الملف السوري لجهة موقفهما الموحد لوقف عنف النظام الذي تسبب في مقتل نحو 70 ألفاً خلال سنتين على الثورة في سوريا . فالسعودية وقطر هما الدولتان العربيتان الأكثر حضوراً في الشأن السوري . واذا كان هناك من تنافس بينهما فهو في سياق ايهما أكثر دعماً مالياً وسياسياً ولوجستياً للشعب السوري لتحقيق أهداف الانتفاضة.

وتقارب السعودية مع قطر وتراجع علاقتها مع الإمارات تدريجيا. ومن شواهد هذا السيناريو دور الامارات في اليمن وعلاقتها مع صالح واعتراضها على سياسات الرياض في التقارب مع حماس والاخوان المسلمين وكذلك الحال مع

التقارب مع تركيا. إضافة إلى عدم رضا الرياض عن بعض المواقف المصرية المدعومة إماراتياً ومنها الاقتراب من روسيا والعلاقة مع الأسد وصالح .

حيث تسعى السعودية إلى وضع الجميع تحت سياستها وعدم خسارة أي طرف خليجي لكن في الآونة الاخيرة ظهرت نزعات اكثر استقلالية لدى كل من قطر وعمان والامارات وحتى الكويت، وربما فقط البحرين هي من تتوافق بشكل أكبر من بقية دول المجلس مع كل سياسات الرياض.

ومهما يكن الاختلاف والتماثل في الموقفين القطري والسعودي فالمؤكد ان قطر استطاعت في السنوات الأخيرة ان تسحب البساط من جميع دول الخليج العربية ، بما في ذلك الجار الكبرى السعودية ، والمؤكد ايضاً انها استفادت اكثر من بقية دول مجلس التعاون من مستجدات الثورات العربية .

فقطر هي من أكثر الدول تأثيراً ، وربما أكثرها استفادة من أحداث عام 2011 ، وعلى العكس من السعودية استطاعت قطر ان توظف موجة الثورات العربية أكثر توظيف ، وأصبحت مع الحدث اينما كان وتجاوز تأثيرها في المشهد السياسي العربي ، أخيراً تأثير العديد من الدول العربية الرئيسية ، وذلك على خلاف السعودية التي تبدو وقد تراجعت كثيراً عن مركز صنع القرار العربي.

وتتصرف الدوحة وكأنها العاصمة السياسية الخليجية التي تعج بالنشاط السياسي الذي لم يعد يتوقف على مدى العام ، فهي وليس أي عاصمة خليجية او عربية أخرى تقوم بوساطات وتسويات ونزع الخلافات في جميع الاتجاهات ، مثيرة الغيرة وحسب بقية العواصم العربية الكبرى .

وتستند قطر في دورها الأقليمي الى ثلاث مرتكزات رئيسية هي: ثروتها الضخمه ، النخبة الحاكمة في قطر ، وقناة الجزيرة .

بالرغم من تنامي سلوك دول الخليج نحو الإستقلاليه في سياستها الخارجية وتحديد دول مثل قطر لم يكن هنالك خلافات بشان قضايا خليجية داخلية انما بشأن المواقف من القضايا العربية والأقليمية مثل الموقف من غزة والعلاقات مع سوريا وكان من الملاحظ أيضاً وجود حرص قطري على عدم افتعال أزمات مع أي دول خليجية وتحدياً مع السعودية وإنهاء أي خلاف ينشب على الفور .

أما مرتكزات الدور السعودي فتتمثل في:

تتميز سياسة المملكة العربية السعودية الخارجية منذ نشأتها عام 1932م، بالاعتدال والوضوح والتعامل مع القضايا الدولية والإقليمية في إطار من الحفاظ على الثوابت النابعة من العقيدة الإسلامية ومن إدراكها لمكانتها الإقليمية والدولية وحرصها على تحقيق مصالحها الوطنية على الصعيد العالمي والإقليمي وتدعيمها، ودعم مصالح الشعوب العربية والإسلامية التي تنظر إليها كجزء لا يتجزأ من مصالحها (الحجي، 1999).

تلعب مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والجغرافية والعسكرية دورها المؤثر والفعّال في صناعة السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، و يمكن حصر هذه العوامل والمحددات في ثلاث أطر (توملیسون، 1966، ص32):

1. محددات وعوامل تتعلق بالموقع الجغرافي وبالموارد الطبيعية للدولة، وهذه المحددات تتصف بصفة الديمومة بشكل نسبي.
2. محددات وعوامل مادية أقل ديمومة تتمثل في المؤسسات الصناعية والعسكرية.
3. محددات وعوامل ترتبط بالبعد الإنساني والديني الذي يشمل السكان ونوعية القيادة والزعامة السياسة والأيديولوجية والإعلام.

يتضح أن السعودية تحاول القيام بمهمة ضبط التنافس بين حكام الخليج ومنها قطر لمصلحتها في سعيها نحو الاستمرار في قيادة العالم العربي، لكن العلاقات السابقة لحكام الإمارات مع كل من خالد التويجري والأمير متعب والتي مكنتهم من الاتفاق معهم سابقا على سحب السفراء من الدوحة،وخصومة القيادة السعودية الحالية مع هذا الفريق إضافة إلى خلافات مع أبوظبي في ملفات سوريا واليمن وعلاقات أبوظبي مع روسيا والرئيس اليمني السابق كلها عوامل ترجح أفضلية العلاقة مع قطر وقد ظهرت عدة بوادر منها أن أول زيارة خارجية لولي العهدالسعودي كانت للدوحة، كما ظهرت بعض السلوكيات في سياسة الدوحة مثل

ارتفاع نبرتها من جديد في معارضة الانقلاب في مصر وتحفظها على القصف المصري لليبيا، ودورها في تقارب السعودية مع تركيا ومع جماعات إسلامية.

إن الذي يقترب من السعودية أكثر هو الذي تتفق أولوياته مع السعودية، فأولوية بعض دول الخليج تتجلى في القضاء على الاسلام السياسي، ووأد فكرة الربيع العربي ودعم خصومه، أما السعودية فأولويتها الحالية تكمن في مواجهة النفوذ الايراني، أما قطر فتتمثل اولويتها في دعم قوى الثورة الاسلامية وغير الاسلامية وهي الآن تحاول اقناع الرياض بأن هذه القوى خير سند وحليف للرياض في هذا الإطار.

ومن خلال متابعة مراحل العلاقات بين قطر والسعودية فإن التطورات الأخيرة سواء على الصعيد الداخلي في الخليج أو على مستوى الملفات الإقليمية وتحديداً في اليمن وسوريا ومصر والاتفاق النووي مع إيران وكذلك العمليات التي يقوم بها تنظيم الدولة والتي كان منها تفجير مسجد في الكويت كلها تصب في اتجاه توحيد الموقف الخليجي ، وقد شاهدنا نوعاً من هذا التوحد في اليمن مع عملية عاصفة الحزم التي شنتها السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية لصالح.

حفاظ السعودية على دور قيادي يوحد العلاقة بين كافة دول الخليج ويجمع الدول الست في بوتقة واحدة. ويعقد مصالحة شاملة بين الامارات وقطر من أجل مواجهة تحديات تنظيم الدولة والنفوذ الإيراني من خلال دور موحد وهذا قد يلاقي نجاحا نسبيا في بعض المناطق كالعراق وسوريا واليمن ولكن ربما يفشل في مصر وليبيا وتونس.كما أن بقاءالرياض على مسافة واحدة من دول المجلس. ومحاولة الموازنة بين المواقف والاستمرار في دعم مواقف الامارات في مصر وليبيا غير مرجح لوجود تعارض في سياسات الدوحة وأبو ظبي، وبالتالي لا يمكن الوقوف على مسافة واحدة من خلال الاستمرار في دعم سياسة أحد الاطراف دون الآخر.

ومن جهة أخرى وجود تفاهم كبير مع قطر وتركيا تجاه عدد من الملفات الإقليمية باستثناء الوضع في مصر والذي يتوقع أن يتم إيجاد صيغ تفاهم تجاهه

ويعزز ايضا تحرك الموقف الكويتي بخطوات أقرب إلى قطر حتى في عهد الملك عبدالله .

وقوف السعودية بجانب الإمارات والعودة لممارسة ضغوط على الدور القطري والجماعات الإسلامية وذلك من خلال وجود ترتيبات سرية بين البلدين بالتنسيق مع مصر وهذا سيناريو بعيد جدا ولا يتفق مع التطورات الأخيرة وحتى في حال تبديل في القيادة السعودية فإن ولي العهد وولي ولي العهد هم من نفس المدرسة وسلوكهم السياسي لا يدعم هذا السيناريو كما أن التقارب الأمريكي الإيراني أيضا يعد عقبة أمام هذا السيناريو.

حيث تسعي السعودية إلى وضع الجميع تحت سياستها وعدم خسارة أي طرف خليجي لكن في الآونة الاخيرة ظهرت نزعات اكثر استقلالية لدى كل من قطر وعمان والامارات وحتى الكويت، وربما فقط البحرين هي من تتوافق بشكل أكبر من بقية دول المجلس مع كل سياسات الرياض.

لذا فإن الأمر يعتمد على تقوية العلاقات مع السياسات الأكثر قربا من الرياض ومسار العلاقات يتجه بشكل أكبر لتقارب قطري سعودي حيث أن السعودية تريد مواجهة المشروع الإيراني في المنطقة وتحتاج جهود كل من تركيا وقطر وجماعة الاخوان المسلمين بينما ترى الامارات ومصر أن الاولوية يجب أن تكون في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين.

أن نتيجة عاصفة الحزم في اليمن سيكون لها دور كبير في ترجيح هذا السيناريو فنجاح السعودية في اليمن يعني مزيد من التقارب السعودي القطري خاصة إذا تعاونت مع الإخوان المسلمين في اليمن، ولعل هذا ما يفسر حرص الإماراتيين على التواجد في مسرح العمليات لمنع حدوث هذا الشيء وكذلك الحال في سوريا.

أن السعودية يمكنها إعادة إصلاح المنطقة إذا ما تعاونت مع كافة الجهات الحريصة على مستقبل وأمن المنطقة ولكن هذا يستدعي جهداً ووقتاً كبيراً في ظل التمدد لكل من إيران وتنظيم الدولة في المنطقة.

اذن نلاحظ هناك اعادة توزيع للقوى في المنطقة العربية ، حيث افسحت ثورات الربيع العربي المجال امام دول عربية اخرى بخلاف القوى التقليدية المهيمنة مثل مصر السعودية و وبصورة اقل سورية ــ للقيام بادوار اكثر فاعلية وتاثيراً في الشؤون الاقليمية ، وتعد دولة قطر مثالاً لتلك الدولة العربية الصغيرة التي تمارس دوراً فاعلاً على المستوى الاقليمي ، واستطاعت استغلال الفرصة التي اتاحتها اللحظة التاريخية للقيام بدور قيادي اكبر في المنطقة ، واستخدمت ادوات متعددة من القوة ، كالنفوذ الاقتصادي .

ان قوة قطر تكمن بشكل كبير في الثروة والقدرات على تخصيص مبالغ مالية كبيرة للمشروعات التنموية ، وفي الاداة الاعلامية ، والذي يمنحها القدر الكبير من القوة السياسية والدبلوماسية والتفاوضية ، وبالتالي تمكن قطر من الاحتفاظ بنفوذ متزايد في المنطقة دون ان تمتلك قوة عسكرية كبيرة .

ومن وجهة نظري كباحث لقد برزت قطر، مقارنة بحجمها الجغرافي استثناءاً كاحدى اهم الدول الناشطة عالمياً في السنوات الاخيرة وهناك دوافع وراء جهود الوساطة القطرية في الساحة الدولية و الاقليمية والاليات والادوات التي وظفتها قطر في جهودها في تبني حل الصراعات الدولية والاقليمية وخاصة في اليمن والسودان ولبنان ، ان جهود قطر في الوساطة تخدم اغراضاً متعلقة بسمعة قطر حيث تبني لها صورة كوسيط خير، ومركز دبلوماسي ذا نفوذ اقليمي وكوسيط مهتم بالاستقرار والسلام للمناطق المجاورة وما يليها ، فالوساطة والدبلوماسية ظهرت كأساس في السياسة الخارجية القطرية وقد وضعت الدولة نفسها كصانع سلام في منطقة ذات سمة معروفة بالنزاعات الدولية وبذلك فان الوساطة هي جزء تم اختياره بعناية كاستراتيجية تناسب اهداف الدبلوماسية والسياسة الخارجية على مستويات عدة اهمها ان الوساطة تساعد في رسم صورة لدولة قطر كوسيط مهتم بالسلام والاستقرار وان الوساطة قد برزت كأداة مركزية لتفعيل القوة الناعمة القطرية .

4.5 التوصيات:

1. العمل على تكثيف اللقاءات وعقد الإجتماعات بين الدول العربية المختلفة لتعزيز الوحدة وسبل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي وإنهاء المشكلات بالطرق السلمية والودية.
2. العمل على تبادل المشورة بين وزراء الخارجية العرب بما يعزز ويدعم تحقيق الإخاء والتواصل بين الزعماء العرب وبما يحقق مصلحة الشعوب العربية.
3. إجراء مزيد من الدراسات حول العلاقات المشتركة بين السعودية وقطر للتوصل إلى الحلول الكفيلة بإنهاء هذه النزاعات أو الحد منها.
4. تفعيل السياسة الخارجية لدولة السعودية وقطر بما يحقق المطالب المشروعة لها في مواجهة الدول الأخرى.
5. تفعيل الوجود السياسي الخارجي لدولة قطر والسعودية في المحافل العربية والاقليمية والدولية بما يحقق مصالحها الإستراتيجية.

المراجع

المراجع العربية:

أولاً: الكتب:

ابو داود ، عبد الرزاق سليمان (2000) ، **مدخل الى الجغرافيا السياسية للمملكة العربية السعودية** ، (ط 1 ، جدة ، دار حافظ للنشر والتوزيع ، 1421هـ /2000م) .

آل ثاني ، خليفة (2010) **اثر التحولات الدولية والإقليمية على السياسة الخارجية القطرية (2000 -2010).** رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

باديب ، سعد ، **العلاقات السعودية الايرانية** ، (ط1 ، الرياض ، دار الساقي ، 1415ه ./ 1994م).

البستنجي ، مروه كامل ، (2012) ، **العامل الدولي على الثورات العربية ليبيا وسوريا نموذجا** ، رسالة ماجستير ، جامعة مؤته .

بندقجي، حسين حمزة _1977)،**جغرافيا المملكة العربية السعودية** (ط1مصر مكتبة الانجلو المصرية 1397ه/1977م).

البهكلي، علي محمد احمد (1980) ، **علاقات المملكة العربية السعودية بالخليج العربي في عهد الملك عبد العزيز ال سعود** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة الرياض ، شعبان 1400ه ./ 1980م.

توهلبسون، كينيث، روي مكريدس،(1966)، **نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها في مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**، ترجمة: حسن صعب، دار الكتاب العربي.

ثانياً: الرسائل الجامعية والأطاريح:

حسون، ابتسام عبدالامير ، **علاقة المملكة العربية السعودية بامارات الخليج العربي** (رسالة دكتوراه ، مصر ، جامعة عين شمس ، كلية الاداب ، قسم التاريخ) ، 1412ه ./ 1992م. .

الخدام ،عبدالله ، (2012)،**الاصلاحات السياسية في المملكة الاردنية الهاشـمية بعد احداث الربيع العربي 2011 -2012** ، رسالة ماجستير ، الجامعة الاردنية ، عمان

الرفوع، فيصل وفهمي، عبد القادر (2009)، **نظرية السياسة الخارجية**، عمان: دار الثقافة..

ريمون حداد، (2000)، **العلاقات الدولية**، الطبعة الأولى، بيروت، دار الحقيقة.

الزهراني، أحمد، (1991)، **السياسة السعودية في الدائرة العربية في الفترة من 1979 - 1990**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية.

سالم،عبد العزيز والعبادي، احمد مختار (1969)، **تاريخ البحرية الاسلامية**، ط1،دار النهضة العربية،بيروت لبنان،1969م.

السعيد، دلال محمد السليمان ، **علاقة الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج** (خلال الفترة الثانية من حكم الامام فيصل بن تركي (1259ه . - 1282ه/ 1847م – 1865م) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة ، قسم التاريخ 1408ه ./ 1988م).

سليم، محمد السيد(1998). **تحليل السياسة الخارجية**،ط2،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر.

سيف ، محمود محمد سيف (1996)، **جغرافية المملكة العربية السعودية**، الرياض، دار الكتاب الجامعي.

الشاهين ، سليمان ماجد .(2001). **"الدبلوماسية الكويتية بين المحنة والمهنة"**. الشركة المتحدة لتوزيع الصحف والمطبوعات ، الكويت .

الشلبي، جمال (2000)، **العرب، واروبا، رؤية سياسية معاصرة**، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

صالح، ويصا، (1975)، **العدوان المسلح في القانون الدولي**، رسالة دكتوراه، القاهرة.

عبد الحكيم،محمد صبحي،واخرون (1983). ،**الوطن العربي،ارضه وسكانه ومواردة**،الانجلو المصرية،القاهرة،مصر.

عبد الرحمن، رندة مصطفى (2004)، **العلاقات الإيرانية السعودية** (1990 - 2000) بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإقليمية والأسيوية، جامعة الخرطوم، الخرطوم، السودان.

عبد الفتاح، عصام (2013)، **ثورات، أشهر الحركات الثورية في تاريخ افريقيا والعالم**، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبيدان ، يوسف محمد (1979)، **المؤسسات السياسية في قطر**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بتاريخ 1978.

علاء أبو عامر، (2004 **)، العلاقات الدولية** ، دار الشروق، عمان ، الأردن.

العلايا، علاء محمد (2009). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990 -2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

عليمات، محمد (1996**)، مسائل في الثورة العربية الكبرى**، عمان، مكتبة الجامعة الاردنية، عمان.

العنبكي، نزار، (2010**)، القانون الدولي الإنساني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

الغادري، نهاد (ب ت)، **السياسة الخارجية السعودية: الأهداف والأساليب**، الرياض، دار الأمة.

فرحان، عبد الكريم، (1979)، **أسرى الحرب عبر التأريخ**، دار الطليعة – بيروت، الطبعة الولى.

فهمي، عبد القادر محمد (2009). **نظرية السياسة الخارجية** ، عمان: دار المسيرة الطبعة الأولى.

القباع، عبدالله ، **السياسة الخارجية السعودية** ، (ط1 ، الرياض ، مطابع الفرزدق ، 1406 ./ 1986م).

كهارت ، بير جون لويس (2005)، **رحلات شبه الجزيرة العربية** ، ترجمة هتاف عبدالله ، ط1، الانتشار العربي بيروت ، لبنان .

متولي، محمد وأبو العلا، محمود (1989). **جغرافية الخليج العربي**، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد ، (1994) ، **موسوعة العلوم السياسية** ، جامعة الكويت، دولة الكويت.

مقلد ، اسماعيل صبري ، (1985) **نظريات السياسة الدولية** ، دراسة تحليلية مقارنه ، الطبعة الاولى ، جامعة الكويت .

الموسى، محمدالخليل،(2004)،**استخدام القوة في القانون الدولي المعاصر**،دار وائل للنشر.

ميرل، مارسيل، (د.ت) **السياسة الخارجية**، ترجمة د. خضر خضر، جريس برس، سلسلة دولية، بيروت.

نخلة، إميل، (1980)، **أمريكا والسعودية: الأبعاد الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية**، دار الكلمة للنشر.

نعمة ، كاظم هاشم (1979). **"العلاقات الدولية"** ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد.

النوري، حامد بن عبد العزيز (2006). **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة في منطقة الشرق الأوسط** 1945 -1990، بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية في جامعة الخرطوم، جامعة الخرطوم، السودان.

الهزايمة، محمد، (2002)، **أثر الموقع الجغرافي الأردني في السياسة الخارجية السعودية**، دار الحامد للنشر.

الهيتي ، حسن ابو سمور ،(1999) **جغرافية الوطن العربي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان ، الاردن

الهيتي ، صبري فارس ، وصالح انور مهدي (1986). **جغرافية الخليج العربي** ، جامعة بغداد ، ط1، بغداد العراق.

ثالثاً: الأبحاث والدوريات والمجلات:

ابراهيم ، سعد الدين ، (2012م) عوامل قيام الثورات العربية ، **مجلة المستقبل العربي** ، العدد 299 . مصر (محرر)

ابو طالب، حسن، (1997)، "أسس صنع السياسة الخارجية السعودية"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد 128، ص38 -40.

ابو عرقوب، ابراهيم، واخرون، (2014)، ثورات الربيع العربي السمات والاثار المرتقبه على النظام الشرق اوسطي، **مجلة دراسات الشرق اوسطية،** مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان.

آل ثاني، عبد العزيز (2005). **السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995 - 2005**، الدوحة، قطر.

بول، سالم(2012). "مستقبل النظام العربي والمواقف الدولية من الثورة"، **مجلة المستقبل العربي،** عدد 398: 35 -36

بيرتيس، فولكر (2016). الاضطرابات العربية: الوضع الجديد: من المغرب إلى إيران، **المجلة الشهرية الكلمة** ، المانيا، العدد 73 مايو 2013، ISSN 2050-6856

جبرة، نائلة،(1980)، "المساعدات المالية إلى دول البحر الأحمر الإفريقية"، **مجلة السياسة الدولية،** العدد59، ص29 - 32.

الجميل ، سيار (2003)، **المجال الحيوي للخليج العربي** ، ط1 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث ، الامارات.

الجوهري : يسري ، **جغرافيا العالم الاسلامي** ، (ط 1 ، الاسكندرية ، مركز الاسكندرية 1415 هـ / 1995).

حبيب، خير الدين (2011) **الربيع العربي إلى أين، افق جديد للتغيير الديمقراطي، حول الربيع الديمقراطي العربي،** الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

خضير ، ماجد حميد ، (2012)، مقومات السياسة الخارجية القطرية : دراسة في السلوك السياسي ، **مجلة دراسات دولية**، العدد التاسع والاربعون ، صفحة 201.

راشد، شامح(2012)؛**"الربيع العربي، المفهوم، الاسباب، التداعيات"** مديرية الدراسات والمعلومات،ط1،القاهرة،.

الرومي ، محمد احمد المجرن . (2010). **"دور الدبلوماسية في سياسة الكويت الخارجية" وزارة الخارجية الكويتية** ، إدارة البحوث والإعلام ، الكويت.

زكريا، أحمد وآخرون (2014)، **التاريخ السياسي لدول الخليج العربية**. مطابع رينود، الدوحة،

الرنتيسي، محمود (2014). **السياسة الخارجية القطرية تجاه الربيع العربي والقضية الفلسطينية**، مركز الجزيرة للدراسات.

السامرائي ،محمود (2012) ، **محاضرة ، ثورات التغيير العربية سقوط للعظمة والسلطان** ، منشورات مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل.

سامي، خالد(1997).المجتمع المدني المقومات والمعوقات، **مجلة الطريق**، مجلد 65، عدد (2).

السعيد، محمد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

سلطان، حامد، (1969)، الحرب في نطاق القانون **الدولي، المجلة المصرية للقانون الدولي**.

شحاته، سعيد (2012).**الغرب والربيع العربي .. الديمقراطية تصارع المصالح "الديمقراطية** .46 ،ابريل عام 2012.

عبد العاطي، محمد (1979). **الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر.

عبد الواحد ، أثير ناظم (2010). **"دور السياسة الخارجية القطرية في ظل ألازمات العربية والاقليمية"** ، دراسات دولية ، العدد الثالث والاربعون.

عبدالله ، عبد الخالق ، (2013) ، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد 192 ابريل 2013 ، المجلد 48 .

عبده، طلعت احمد محمد ، واخرون (1997) ، **جغرافية شبه الجزيرة العربية** ، (ط 1 ، الرياض ، دار الخريجي للنشر والتوزيع ، 1417 هـ . / 1997م).

العرفج ، ناصر (1978). عبد العزيز **سياسة المملكة العربية السعودية دراسة في قانون البحار** (ط1جدة شركات مكتبات عكاظ 1398ه/1978م).

العفيفي، فتحي(2001) ، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية** ، (ط1 ، القاهرة ، المركز الاكاديمي للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 1422هـ ./ 2001م).

فرج الله ، بطرس سمعان، (1969**)، تعريف العدوان**، المجلة المصرية للقانون الدولي.

فضه : محمد ابراهيم (1982)، **مشكلات العلاقات الدوليه ودور الجيوسياسية والجيوستراتيجية في السياسة الخارجية** (ط1 ، عمان ، نشر الجامعة الاردنية ، 1402هـ . / 1982 م).

القطاطشة ، محمد حمد (2010) **اشكالية العلاقة بين الاصلاح السياسي والامن القومي** ، حوليات آداب عين الشمس ، المجلد 38 ، مصر . (محرر) .

قويسي، جواد (2011)، **التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية**، مركز دراسات الشرق الاوسط، ط1.

كونوللي ، كيفن (2013) ،**الربيع العربي :عشر نتائج غير متوقعة** ،بي بي سي العربية ،2013/9/14

محسوب، محمد صبري ، واخرون (1999) ، **دراسات في جغرافية المملكة العربية السعودية الجوانب الطبيعية** ، (ط 1 ، مصر ، مدينة نصر دار الفكر العربي ، 1420 هـ / 1999م).

محمود إسماعيل محمد، (1982)، نحو إستراتيجية لسياسة مصر الخارجية في الثمانينات، **مجلة السياسة الدولية**، ع 69.

المديني، توفيق، (2011) **الربيـــع العربـــي إلـــى ايـــن افـــق جديـــد للتغييـــر الديموقراطي، ربيع الثورات الديمقراطية العربية،** مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

مساعيد، فاطمة (2014). **مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضـــوء الثـــورات العربية بين التراجع والتمدد، دفاتر السياسة والقانون،** 1(11)، جامعـــة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

مصطفى، محمد وصبري، عبد الرحمن والوزني، خال، وابـــو عرجـــه، تيـــسير (2012)، **الجذور الاقتصادية والاجتماعية للتحولات الراهنة فـــي الـــبلاد العربية،** مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان.

مقلد،اسماعيل صبري (1982) ،**النظـــام العـــالمي الجديـــد والخلـــيج**،مجموعـــة ملاحظات،مجلة شؤون اجتماعية،ع43،الشارقة.

نهرا ، فؤاد (2011). **أمريكا والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية** ، شؤون الاوسط ،صيف عام 2011 ، العدد 139 .

النور ، ناجي عبد واخرون ، (2011 م**) الربيع العربي الى اين ؟ آفـــق جديـــدة للتغير الديمقراطي** ، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحـــدة العربيـــة ، الصفحة 156 بيروت .

الهزايمة، محمد (1999). تخطيط السياسة الخارجية المصرية، **مجلـــة الـــسياسة الدولية،** أكتوبر 1999.

هلال ، علي الدين ، (1978م) . **الازمة في النظام السياسي اللبنـــاني** ، معهـــد الدراسات والبحوث العربية ، الطبعة الاولى ، بيروت . (محرر) .

الهيتي، صبري فارس (1981)، **الخليج العربي دراسة الجغرافيا السياسية** ، (ط 2 ، العراق ، دار الرشيد للنشر ، 1401هـــ . /1981م).

رابعاً: المؤتمرات والصحف:

ابراهيم، فؤاد(2014). الرياض والدوحة معركة ساخنة بلغـــة ناعمـــة، **صـــحيفة الأخبار،** 6 مارس 2014، العدد 2239.

البدراوي ، مغازي (2007) فوريس ومليارديرات روسيا القادمون من المجهول، **صحيفة الوقت البحرينية** العدد 402 ، 29 اثار 2007 .

سلامة ، عبد الغني (2011م) . **صحيفة الحوار المتمدن** ، العدد 3583 المحور : مواضيع وابحاث سياسية .

الشلبي، جمال(2012)،"الربيع العربي سيغير توازنات القوى عالمياً" **مقابلة مع جريدة الراية القطرية**،2012/9/5الدوحة.

صحيفة الوفد الثلاثاء alwafd,org،2016/2/16 تاريخ الدخول الى الموقع 2016/9/23 .

عابدين، شريف (2011)، " الاتحاد الأوروبي والبحث عن دور تحت ظلال الثورات العربية "، **جريدة الأهرام المصرية**، القاهرة، 12 مايو، عدد45621

العناني، احمد (1985)، **العلاقات السعودية القطرية** ، (بحث مقدم الى المؤتمر العالمي عن تاريخ الملك عبد العزيز ، الرياض ، جامعة الامام محمد بن مسعود ، 1415ه ./1985م) ، ص1 .

محمد سليم ، السيد (2012). **الاداء السياسي للتيارات الاسلامية في مصر بعد ثورة 25 كانون الثاني** ، بحث مقدم الى المؤتمر الذي نظمه المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات بعنوان الاسلاميون ونظام الحكم الديمقراطي في المرحلة الانتقالية للثورات العربية . الدوحة ، قطر 6-7 أكتوبر عام 2012 .

المشاقبة، خالد (2002). **مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية "واقع ومتطلعات"**، أعمال المؤتمر العلمي الرابع، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

موسى ريم،(2013) **" ثورات الربيع العربي ومستقبل التغيير السياسي" مؤتمر فيلادفيا السابع عشر** كلية الآداب، جامعة فيلادفيا، الاردن، ص33.

نجيم ، محمد (2011) الثورات العربية مالها وما عليها ، **صحيفة الاتحاد** ، متوفر عبر الرابط allittihad . com.http://www

نيويورك تايمز: إغلاق "الجزيرة مباشر مصر" صفعة لما تبقى من الإخوان، **صحيفة الدستور**، 23 كانون أول: 2014، **http://www.dostor.org/738356**

خامساً: المواقع الإلكترونية:

الياس، فلاح ثمن عودة الدوحة إلى الحضن الخليجي،**DW**، **17 نوفمبر 2014**، **http://cutt.us/cFbx**

2015، **http://www.thenewkhalij.com/ar/node/15723**

http://www.thenewkhalij.com/ar/node/17493

ابراش، ابراهيم، (2011) **الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديمقراطية الابوية والموجهة** ، متوفر عبر الرابط ، http//palnation.org

الإمارات وخلافات مع السعودية، **رأي اليوم، 11 يوليو: 2015**، **http://www.raialyoum.com/?p=285769**

التميمي، عدنان «مجتهد» ينشر كواليس قمة خليجية سابقة: الكويت أجهضت ضغوط السعودية على قطر، **الخليج الجديد، 2015/7/19**، **http://www.thenewkhalij.com/node/17371**

حاتم، عزام، جنازة الملك ودلالات غياب بنزايد والسيسي وصالح ..وحضورأردوغان وتميم، **نافذة مصر، 24 كانون الثاني2015:** **http://www.egyptwindow.net/news_Details.aspx?News_ID=70127**

الحجي، علي، (1999)، مرور مائة عام على ملحمة الإنجاز والإعجاز، مجلة النادي الأدبي، حائل، السعودية، نقلاً عن موقع المجلة الإلكتروني: **http://www.adabijail.gov.sa/maga.php**.

الشامسي، نور أمير قطر يهنئ «السيسي»هاتفيا بحلول شهر رمضان المبارك، **الخليج الجديد، 18 يونيو:**

عبد الله، جمال(2014). أزمة سحب السفراء من الدوحة: البواعث والتـــداعيات، 24 مارس 2014، مركز الجزيرة للدراسات:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/03/201432413826345572.htm

العتيبي، أسماء موقع: وفداماراتي يزور دمشق لبحث إعادة فتح سفارة أبـــوظبي، **22 يوليو 2015:**

العوفي، بهاء «هافينغتون بوست»: اتفاق سري بين قطـــر والإمـــارات لإنهـــاء خلافاتهمـــا حـــول أزمـــة ليبيـــا، الخلـــيج الجديـــد، 22 يونيـــو **2015، http://www.thenewkhalij.com/ar/node/15943**

الفقيه، إحسان الإمـــارات..واللعـــب مـــع الأفـــاعي، 27 يوليـــو 2015، يمـــن **برس، http://www.yemen-press1.com/article10912.html**

قرارات ملكية سعودية تجهز على المتبقي من جنـــاح التـــويجري، **التقريـــر، 30 كانون الثاني 2015، http://cutt.us/zynb**

المنصوري، نور الدين، مصر والإمارات ضد الانفتاح السعودي علـــى تركيـــا والإخـــــــوان، **الخلـــــــيج الجديـــــــد، 19 يوليـــــــو 2015: http://www.thenewkhalij.com/node/17373**

المراجع الأجنبية:

Carison, Darren K (2003). **Action or Isolation: Americans Ponder U.S. Role**. Gallup Poll Social Series World Affairs.

Charles A. MeClelland ،(1968) ،**Theory and International system** ،New York، The Macelland Company.

Charles, Mc Clleland, (1961)**"Applications of General Systems Theory In International Relations" in James Roesensau** (ed): International Politics And Foreign Policy, N.Y., Free press.

Faruges, Philippe (2016). **Demography, Migration and Revolt in the Southern Mediterranean**, in: Cesare Merlini und Oliver Roy (Hg), Arab Society in Revolt, Washington D.C, S.

Frankel. Joseph (1963)،"**The making of Foreign policy** ، London: Oxford university press.

Hans j. Morgenthau ،(1967), **Politics Among Nations**. 4th. (New York: Knopf).

Holsti,K ,J,(1974) **international politics ,A fram work for analysis**, London ,prentice hall international Inc.

Holsti ،K.J(1967).**International Politics. A Framework for Analysis** ،Englwood. Cliffs ،N. J. printice Hall. Inc.

James Dougherty and Bfaltzgraff. Robert, (1971). **Contending . theories of international relations** (lippincctt , Philadelphia).

Joseph, Frankel (1995), **The Making of Foreign Policy**. New York: Freeman Press.

Dalacoura Katerina.(2012) **The 2011 uprisings in the Arab middle east : political change and geo- political implications**" International Affairs ,(Rome) ,88.

Breacher, Michael; Steinberg, Blema and Stein, Janice ،(1969): A Framework for Research on Foreign policy Behavior: **Journal of Conflict Resolution**, 1(13). 75-85.

William engdahl . Egypt's revolution : creative destruction for a"greater middle east" : **www.globalresearch.ca\index.php?contex=va&aid=23131**.

المعلومات الشخصية

الاسم الرباعي	محمد سلامة عبد الله السبايلة
الجنسية	اردني
مكان و تاريخ الميلاد	الطفيلة 6 \ 7 \ 1960
الهاتف الاردني	0772222462
الحالة الاجتماعية	متزوج
العنوان	عمان
البريد الالكتروني	khazala2006@yahoo.com